



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: تجارة ومالية دولية

تحت عنوان:

القيمة الخارجية للعملة و أثرها على التجارة الخارجية في الجزائر
دراسة قياسية للفترة: (1980-2018)

من إعداد المترشح: خضير سفيان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 18 جانفي 2021.

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.د/ علاوي محمد لحسن	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د/ غريب بولرباح	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د/ حميداتو عبد الناصر	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشا
د/ بوغزالة محمد عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مناقشا
د/ طير عبد الحق	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا
د/ زوزي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

الأولى

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى كل أفراد العائلة، إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل الأصدقاء، والأحباب ...

إلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

و إلى كل من ساهم في تلقيني ولو

بجرف في حياتي الدراسية

و إلى كل من أحبني في الله.

الشكر والتقدير

لله الحمد والمنة حمدا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف

الدكتور: غريب بولرباح الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته وخبرته وكان

نعم الموجه و نشكره على كل الجهد والوقت الذي بذلها في متابعته لكل

مراحل البحث، فجزاه الله كل خير وأمده بالصحة والعافية؛

والشكر موصول إلي الزملاء الأساتذة من جامعة الوادي وجامعة ورقلة

الذين قدموا لي يد المساعدة بالنصائح والإرشادات؛

كما أتقدم بجزيل الشكر إلي السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول

مناقشة هذه الأطروحة؛

وفي الأخير أتوجه بالشكر لمن ساعدنا في إتمام هذا البحث من قريب أو من

بعيد ولو بدعم معنوي.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مراحل الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري للفترة الممتدة من (1987 إلى 1991)	16
(2-1)	نسبة الصادرات خارج المحروقات الى اجمالي الصادرات للفترة (2005-2018)	26
(3-1)	درجة إنفتاح الاقتصاد الجزائري للفترة 2005-2018	29
(4-1)	إيرادات ونفقات الميزانية العامة للجزائر	32
(5-1)	معايير الانضمام الى الوحدة النقدية الاوربية	48
(6-1)	تطور الميزان التجاري والتركيبية السلعية للصادرات والواردات للفترة (1963-1969)	74
(7-1)	تطور الميزان التجاري والتركيبية السلعية للصادرات والواردات للفترة (1970-1989)	76
(8-1)	تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2018)	79
(9-1)	الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2018)	81
(10-1)	التركيبية السلعية للصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	82
(11-1)	التركيبية السلعية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	86
(12-1)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2018)	90
(13-1)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2018)	92
(1-2)	ملخص بعض الدراسات السابقة	120
(1-3)	إختبار ADF و PP لمتغيرات دالة الصادرات.	144
(2-3)	مكونات التباين لدالة الصادرات.	146
(3-3)	إختبار ADF و PP لمتغيرات دالة الواردات.	147
(4-3)	مكونات التباين لدالة الواردات.	150

ملخص الدراسة

الملخص:

تعتبر القيمة الخارجية للعملة إحدى قنوات الصراع الإقتصادي بين الدول ، وباعتبار أن معظم التعاملات الدولية في مجال التجارة الدولية تتم بعملتي الأورو والدولار، فإن التغير المحتمل فيهما قد يؤثر على قيمة التعامل الدولي، ولفهم إلى أي مدى يمكن أن يتأثر مستوى التجارة الخارجية للدول، تم دراسة الموضوع من خلال التطرق إلى حالة الجزائر كجزء تطبيقي للدراسة، حيث درسنا أثر الأورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر فقمنا بإستعراض أثر هاتين العملتين على الصادرات والواردات الجزائرية، لبلوغ هذا الهدف قمنا بإستعراض نموذج عام لدراسة أثر سعر الصرف الدولار مقابل الأورو على الصادرات والواردات الجزائرية من خلال نموذج قياسي إعتمدنا فيه على بيانات سنوية من 1980 إلى 2018، وذلك بإستخدام دوال إستجابة النبضة ومكونات التباين المقدرة من نموذج تصحيح الخطأ الموجه، وهذا بعد القيام بإختبار جذر الوحدة، وتحليل التكامل المشترك ثم تحليل العلاقة السببية.

فجاءت نتائج الدراسة أنه لا يوجد تأثيراً قويا من سعر صرف الدولار مقابل الأورو على صادرات وواردات الجزائر، وذلك لطبيعة الفترة المدروسة من جهة ولعدم مرونة الواردات الجزائرية من جهة أخرى. الكلمات المفتاح : قيمة عملة، تجارة خارجية، أورو، دولار، نموذج تصحيح الخطأ.

تصنيف JEL : C32 , Q43 , F14 , F31.

Abstract:

The external value of the currency is one of the channels of economic conflict between countries, and considering that most international transactions in the field of international trade are carried out in the euro and dollar currencies, the potential change in them may affect the value of international dealings, and to understand the extent to which the level of foreign trade of countries may be affected, a study was conducted. The topic is by addressing the case of Algeria as an applied part of the study, where we studied the impact of the euro and the dollar on foreign trade in Algeria, so we reviewed the impact of these two currencies on Algerian exports and imports. Through a standard model in which we relied on annual data from 1980 to 2018, using the pulse response functions and the variance components estimated from the directed error correction model, and this after doing the unit root test, cointegration analysis and then causation analysis.

Keywords: Currency value, foreign trade, euro, dollar, error correction model.

Gel classification codes : C32, Q43, F14, F31.

المقدمة العامة

أ- توطئة:

إنّ من أهم القضايا الرئيسية التي شغلت الفكر الإقتصادي مسألة التوازن، فقد شكّلت مسألة «عدم الإستقرار الداخلي والخارجي للرأسمالية»-الذي يُعرضها من حين لآخر لأزمات البطالة والركود، وأزمات التضخم وتآكل القدرة الشرائية أحياناً أخرى، وما ينتج عن ذلك من إختلال في موازين مدفوعاتها-مركز الإهتمام على مستوى الفكر الإقتصادي والسياسة الإقتصادية، وقد إهتم «جون ماينرد كينز» بدراسة وتحليل هذه المسألة من منظور الأجل القصير كذلك أوضح «كينز» منذ ما يُقارب ثمانية عقود من الزمن أنّ الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على التوازن، بعكس الإقتصاديين الكلاسيك الذين إنصب تحليلهم على الأجل الطويل.

حيث شهدت العديد من الدول مشاكل في توازنها الإقتصادية الكلية لأسباب عديدة أهمها تذبذب أسعار صرفها، لذا برز الإهتمام بالقيمة الخارجية للعملة بإعتبارها جوهر التعاملات الخارجية وأداة هامة تربط الإقتصاد بالعالم الخارجي، كما أنه من الطبيعي أن يكون للتقلبات التي تحدث بصورة تلقائية للعملة الدولية تأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الإقتصاد، وعلى حجم التجارة الخارجية.

تاريخياً، إرتبط سعر النفط بالدولار الأمريكي، إذ يعد الدولار العملة التسعيرية للنفط والذي يعتبر كركيزة أساسية لهيكل الصادرات للإقتصاديات النامية، فالعوائد المتأتية منه تودع بالدولار الأمريكي ما يعني تأثر هذه العوائد بتقلباته ارتفاعاً وانخفاضاً، فمنذ الصدمة النفطية الأولى مروراً بالصدمة النفطية الثانية وما نتج عنها من تداعيات واضطرابات على مستوى الأسواق، وصولاً إلى التغيرات الجوهرية التي شهدتها الفترة 1998-2008 والفترة 2009-2014، فمنذ مطلع سنة 2000 توالى الوقائع السياسية والاقتصادية والتي نتجت عنها تداعيات خطيرة على حركة أسعار النفط وتقلبات العملات (نتيجة العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وسعر النفط، وارتباط الكثير من سعر صرف عملات الدول بالدولار)، فمن جهة عرف الدولار في الفترة الماضية أدنى مستوى له أمام العملات الأساسية بسبب المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد الأمريكي والأزمات المحلية والعالمية المتوالية، ومن جهة ثانية بلغت أسعار النفط ابتداءً من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت تسقف

140 دولار للبرميل ثم لتتخفص إلى 27 دولار للبرميل سنة 2015، وعلى ذلك فقد كان لهذه الحركة للأسعار بالغ الأثر على حالات الإستقرار الاقتصادي في كثير من الدول النامية.

وقد تتذبذب العملة تحت تأثير عوامل تجارية ومالية وسياسية، ترتفع أو تتخفص تبعاً لتغير تلك العوامل، وإذا استمر التذبذب باتجاه واحد كأن تتخفص باستمرار دون وجود مؤشرات لإرتفاعها يصبح الوضع خطيراً، خاصة عندما يتعلق الأمر بأهم عملة دولية كالـدولار الأمريكي، وباعتبار أن نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية هي عبارة عن محروقات، وهي مسعرة بالدولار الأمريكي، ونظراً لطبيعة وحجم المعاملات التجارية والمالية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي خاصة الاستيراد، فإن هذه الدراسة تستهدف بحث أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو على التجارة الخارجية في الجزائر نظراً لتأثر هذه الأخيرة بالتقلبات المستمرة لسعر الصرف بين هاتين العملتين.

ب- إشكالية الدراسة: إنطلاقاً مما سبق سنحاول وبطريقة منهجية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ما

مدى تأثير تغير القيمة الخارجية للدينار الجزائري على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 1980-2018؟

و تندرج تحت هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية:

- 1 - ما المقصود بالقيمة الخارجية للعملة وما المقصود بالتجارة الخارجية؟
- 2 - ما هو أثر تغير القيمة الخارجية للعملة على الميزان التجاري؟
- 3 - ما هي العوامل المحددة لتقلبات أسعار الصرف؟
- 4 - ما تأثير تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (1980-2018)؟

ت- فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- 1 - سيترتب على التعديلات المتتالية للسياسة التجارية الخارجية الجزائرية تغيرات على الصادرات والواردات من حيث نوعية وحجم التركيبة السلعية؟
- 2 - يؤدي التغير في القيمة الخارجية للعملة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تأثيره على الصادرات في قطاع المحروقات والواردات، في حين يؤدي انخفاض سعر العملة الوطنية إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق الداخلية؛

- 3 - يتأثر سعر الصرف بجملة من المتغيرات الموضوعية وغير الموضوعية وعلى أساس هذه المتغيرات تجتهد السلطة النقدية لكل بلد في اختيار نظام صرف ملائم يتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؛
- 4 - توجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل وعلاقة سببية بين تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو و الميزان التجاري الجزائري؛
- 5 - توجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل وعلاقة سببية بين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو والميزان التجاري الجزائري.

ث- أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات اختيار الموضوع في:

- + دخول الموضوع في إطار التخصص و في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية ؛
- + الرغبة شخصية للبحث في المواضيع ذات الصلة بالمالية الدولية والإقتصاد الجزائري ؛
- + يعتبر هذا الموضوع موضوعا شاملا للاختصاص حيث يعتبر سعر الصرف من أهم مواضيع المالية الدولية، والميزان التجاري هو المؤشر الرئيسي الذي يعبر عن أداء التجارة الخارجية لأي دولة، ومعالجة هذا الموضوع سيمكننا من التعرف على العلاقة بينهما ؛
- + الإهتمام المتزايد من قبل الدولة الجزائرية بموضوع سعر الصرف والتجارة الخارجية.

ج- أهمية الدراسة العلمية :

من المعروف جيدا أن للتجارة تأثير قوي على الإقتصاد الوطني، ومن ثم على متغيرات الاقتصاد الكلي، ونظريات التجارة كفيلة بشرح هذا المنطق، خاصة إن لم تكن هناك سياسة إقتصادية متينة مجابهة للمتغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي، فبعض الدول لم تصل لحد الآن إلى تنويع هيكلتها مبادلا تما الخارجية خاصة من صادراتها السلعية، وهذا ما ينطبق على الجزائر ومشكلة ارتباط إقتصادها بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية الدولية.

د- أهداف الدراسة العلمية:

تهدف من خلال الدراسة إلى مجموعة من النقاط أهمها:

- ✚ إبراز دور سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازنات الخارجية في الجزائر في ظل الأزمات المالية والنفطية؛
- ✚ معرفة دور السياسة التجارية في دعم وترقية التجارة الخارجية بعيدا عن العائدات النفطية في الجزائر؛
- ✚ تحديد مدى فعالية نظام سعر الصرف المعتمد في التخفيض من العجز في الميزان التجاري؛
- ✚ محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري؛
- ✚ البحث في العلاقة بين الاقتصاد الجزائري وتقلبات أسعار العملات لكل من الأورو والدولار باعتبار الأول هو عملة تأخذ حيزا واسعا من الواردات الجزائرية والثاني باعتباره عملة الصادرات؛
- ✚ الوقوف على العلاقة التي تربط تغيرات أسعار الصرف بإرتفاع أو إنخفاض أسعار النفط.

ذ- المنهج المستخدم في الدراسة : إعتدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي من أجل تشخيص موضوع

الدراسة من مختلف جوانبه بالإضافة الى المنهج الإحصائي القياسي في الجانب التطبيقي باستعمال برنامج 10 EVIEWS للوقوف على مدى صحة فرضيات الدراسة من عدمها، كما إستندنا إلى تطبيق المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية من خلال ربط الإطار النظري للبحث مع التحليل القياسي له، عن طريق إستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية أثناء إستقرائنا للمعلومات والإحصائيات المتعلقة بموضوع بحثنا.

ر- تقسيمات الدراسة : للإحاطة بالإشكالية المطروحة ومعالجتها منهجيا، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث

فصول رئيسية، الفصل الأول يحتوي على دراسة الأدبيات النظرية والقسم الثاني يحتوي الأدبيات التطبيقية والفصل الأخير مخصص للدراسة التطبيقية، حيث تم الاعتماد على طريقة IMRAD في تقسيمات البحث.

وقد تم تخصيص الفصل الأول للحديث عن الأدبيات النظرية لأثر تغير قيمة العملة على التجارة الخارجية؛ وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول ماهية القيمة الخارجية للعملة، والمبحث الثاني تطرقنا إلى مسار التجارة الخارجية في الجزائر، والمبحث الثالث تطرقنا إلى عملية الربط بين المتغيرين نظريا؛

أما الفصل الثاني فقد تعلق بالأدبيات التطبيقية الدراسات السابقة، وتبلورت خطة الفصل في تقسيمه إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر، والمبحث الثاني إلى الدراسات السابقة لأثر تغير أسعار الصرف على التجارة الخارجية، والمبحث الأخير كان من اجل مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة والنماذج المستخدمة في الدراسات السابقة؛

والفصل الاخير كان من اجل التعرف على الإجراءات والأدوات المستعملة في الدراسة مع اختبار صدق وثبات أدوات الدراسة، من خلال نتائج الدراسة وذلك بعرض التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة باستخدام برنامج EViews10 لقياس اثر تغير القيمة الخارجية للعملة على التجارة الخارجية في الجزائر؛

أما الخاتمة فهي عبارة عن حوصلة لأهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها من هذه الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد الفصل الأول

إن تداخل العلاقات الإقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم -والتي لكل منها عملة مختلفة عن الأخرى-، أدى إلى وجود ما يسمى بالقيمة الخارجية للعملة ، حيث ترتب على ذلك قيام علاقات دائنة ومدينة تجارية، ولعل من أهم المشكلات التي تظهر خلال التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها من خلال العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية، حيث غالبا ما تتعرض عملات الدول المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الإقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين الإقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة .

ومن هنا تظهر أهمية دراسة القيمة الخارجية للعملة وكل تأثيراتها المختلفة على الإقتصاد الوطني، كونها تؤثر على المتغيرات الإقتصادية الكلية عموما وحجم التجارة الخارجية على وجه الخصوص، وعليه سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الإطار النظري للقيمة الخارجية للعملة و السياق التاريخي للتجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للقيمة الخارجية للعملة

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب رئيسية، حيث تناولنا في المطلب الأول ماهية العملة الوطنية وعوامل تحديد قيمتها ثم تطرقنا في المطلب الثاني إلى أسعار الصرف وأهم النظريات المفسرة لسلوك سعر الصرف، ثم مطلب ثالث وأخير ذكرنا فيه بإختصار السياق التاريخي لأهم المراحل التي مرت بها العملة الوطنية (الدينار الجزائري).

المطلب الأول: ماهية العملة الوطنية وعوامل تحديد قيمتها

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لا بد أن يصاحبه تدخل نقدي، وذلك استنادا إلى معيارين هما: التحكم في مستوى التضخم أي المحافظة على ثبات مستوى الأسعار والمحافظة على قيمة النقود من التدهور.

الفرع الأول: مفهوم قيمة العملة الوطنية

يطلق مصطلح قيمة العملة على عدة معاني، حيث يجب تحديد كل معنى عن الآخر.

1-1: تعريف القيمة الخارجية للعملة

"يمكن التعبير عن قيمة العملة بالسبب أو الأساس الذي يجعل للعملة قبولا في الحياة الاقتصادية، فهناك الأساس المعدني لقبول العملة في التداول وهناك الأساس الحكومي لقبول العملة في التداول لأنه من صنع أو إصدار الدولة (إلزامية) وهناك الأساس المبني على ثقة الأفراد بالعملة".¹

وقد يقصد بتعبير قيمة العملة "القيمة التنظيمية أو الشرعية للعملة"، ويقصد بذلك قيمة العملة في النظام النقدي الداخلي (العملة مقياس للقيم الاقتصادية) والتي تتمتع بخاصية القانونية والنهائية في النظام النقدي الداخلي".²

وقد يقصد بها "نسبة المبادلة بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، وهو ما يعرف بسعر الصرف، والذي يبين قيمة العملة الوطنية في النطاق الدولي، وهذه القيمة الخارجية تحدد مقدرة العملة الوطنية على شراء السلع الأجنبية، وأسعار الصرف التي تقاس بها قيمة العملة سواء كانت ثابتة أو متغيرة، حيث تعتبر مؤشر

¹ محمد لبيب شقر، إقتصاديات النقود، مكتبة النهضة، مصر، 2005، ص 186.

² أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر، الأردن، 1993، ص 79.

لقيمة العملة الوطنية في الإقتصاد العالمي، ويمكن أن يؤثر التغيير في القيمة الخارجية للعملة الوطنية على القيمة الداخلية لها.¹

2-1: آليات تحديد قيمة العملة

يتم تحديد قيمة العملة بطريقتين، إما بالطريقة المباشرة والمتمثلة في أن تقوم الدولة بوضع حد أقصى لكمية العملة المصدرة من بنك الإصدار؛ أو الطريقة غير مباشرة من خلال تحديد نوع الغطاء الذي يجب أن يتوفر في مقابل كل كمية يتم إصدارها.²

الفرع الثاني: قيمة العملة والإحتياطيات الدولية

لقد تداخل مفهوم الإحتياطيات الدولية مع مفهوم السيولة النقدية، حيث يرى بعض الباحثين أنهما مرادفين لبعضهما، في حين إعتبر بعضهم الآخر أن الإحتياطيات الدولية مفهوم ضيق للسيولة النقدية.³

2-1: تعريف الإحتياطيات الدولية

هي الودائع والسندات من العملة الأجنبية، التي تحتفظ بها البنوك المركزية والسلطات النقدية، كما يشمل المصطلح في الإستخدام الشائع صرف العملات الأجنبية والذهب وحقوق السحب الخاصة، وتستخدم في وفاء الديون، مثل العملة المحلية المصدرة، ومختلف إيداعات احتياطي الصرف مع البنك المركزي، من قبل الحكومة أو المؤسسات المالية.⁴

في حين عرفت الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ الإحتياطيات الدولية "تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لإختلالات ميزان المدفوعات، والتنظيم غير المباشر لكميات هذه الإختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر الصرف العملة أو لأغراض أخرى".⁵

¹ زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003، ص 208.

² عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص 166.

³ حسن أحمد عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 33.

⁴ طالب أبو عواد، موقع المستشار في الإقتصاد والمصارف الإسلامية: <http://www.elmostashar.net/index.php/ar/doc> 2019/03/03.

⁵ علي صاري، محمد مولود غزيل، حرب العملات وإنعكاساتها على سعر صرف العملة الوطنية في الجزائر، مجلة رؤى إقتصادية، الجزائر، العدد 11، 2016، ص 134.

2-2: قيمة العملة وعلاقتها بالإحتياطات الأجنبية

يعتبر إحتياطي العملة الأجنبية أداة للتحكم في سعر الصرف، حيث تؤدي عمليات الصرف إلى توسع أو تقلص كمية العملة المحلية في التداول مما يؤثر مباشرة على السياسة النقدية والتضخم وسعر الصرف المستهدف، وبالتالي على قيمة العملة المحلية، وللحفاظ على نفس سعر الصرف في حالة الزيادة في الطلب، فإن البنك المركزي يمكن أن يبيع المزيد من العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يرفع من إحتياطي العملة الأجنبية، في هذه الحالة تتدهور قيمة العملة المحلية نسبيا إلى قيمة السلع والخدمات.¹

الفرع الثالث: سياسة حرب العملات وأثرها على القيمة الخارجية للعملة

تشير ظاهرة حرب العملات إلى التخفيض التنافسي للعملة بغرض زيادة مستوى الصادرات والتقليل من الواردات وتحريك الاستثمار، من أجل توقيف مناصب الشغل.²

إن حرب العملات هي في الأساس حرب للتبادل التجاري، وهي امتداد للأزمة المالية العالمية، ودليل على فشل جميع السياسات النقدية والمالية والتجارية في الخروج من هذه الأزمة، وإن كان السبب يكمن في القرارات الخاصة بالسياسة التمويلية الغير مجدية المعتمدة³، وبالتالي تم الإعتماد على مجموعة من الأدوات غير التقليدية وهي:

1-3: التيسير الكمي

سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الإقتصاد عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة؛ حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الإقتصاد، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر شراء أو بيع للأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد (معدلات فائدة صفرية أو حتى سالبة).⁴

2-3: أسعار الفائدة الصفرية

¹ زايري بالقاسم، كفاية الإحتياطات الدولية في الجزائر، مجلة شمال أفريقيا، العدد السابع، الجزائر، 2010، ص 46.

² تومي صالح، مبادئ تحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطبع والنشر، الجزائر، 2005، ص 312.

³ Rashmin C. G, Currency Wars, Executive Summary of the Paper Currency Wars, Keyev, 2011, p-p 26-29.

⁴ DEMIRGUC-Kunt. Asli, The Disastrous Consequences of Weak Financial Sector Policies, All About Finance, World Bank Financial & Private Sector Development Network, . France, 2010, p-p 33-34.

أجرت عدة دراسات أسباب تغير نسبة الفائدة على أسعار صرف العملات الأجنبية، حيث أن المستثمرين يتوجهون لبيع العملة ذات الفائدة القليلة وشراء العملة ذات الفائدة المرتفعة، مما يؤثر سلبيًا على سعر العملة ذات الفائدة القليلة وإيجابًا على العملة ذات الفائدة المرتفعة وبالتالي يؤثر على أسعار الصرف العملات.¹

المطلب الثاني: الإطار العام لأسعار الصرف

يحتل موضوع سعر الصرف حيز كبير من الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي، وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار الاقتصادية التي يحدثها على المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل عام، وعلى وضعية التجارة الخارجية بشكل خاص، حيث سنحاول في هذا المطلب توضيح مفهوم سعر الصرف وكل من أنظمة ونظريات أسعار الصرف.

الفرع الأول: ماهية سعر الصرف

سنقوم بداية بدراسة سعر الصرف من خلال تعريفه، كما سنحاول إظهار الصيغ المختلفة لسعر الصرف.

1-1: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية²، كما يقصد بسعر الصرف الذي يعبر عن قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية³، ومهما تعددت المفاهيم المستخدمة فإنها تشترك في التالي:

- ☒ يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية؛
- ☒ تعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها؛
- ☒ أن لكل عملة، سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى؛

¹ URI DADUSH and Vera eldelman, Currency WARS, carnegie endowment, swiss, 2011, P13.

² موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2008، ص 43.

³ Marie delaplace, monnaie et financement de l'économie, dunod, 2 édition, Paris, 2006, p 126.

☒ أن سعر صرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات تحديده، مع وجود عوامل أخرى إضافية تؤثر في هذا السعر.¹

كما أنه هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر و هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية ، والتسعير غير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.²

1-2: أشكال (صيغ) سعر الصرف

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف أشكالا وصيغا عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص، نذكر منها مايلي:³

1-2-1: سعر الصرف الإسمي

يعرف على أنه وحدة من عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، ويتم تحديده طبقا للعرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة ، وينقسم إلى سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية، ويتغير يوميا إما بالتحسن أو بالتدهور.

1-2-2: سعر الصرف الحقيقي

يعتبر مفهوما حقيقيا يقيس الأسعار النسبية لسلعتين (القوة الشرائية)، لهذا فإنه سوف يعادل سعر الصرف الإسمي الذي يتعدل طبقا للإختلافات بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع المعدلات النسبية للأسعار الأجنبية.

¹ حيدر نعمة الفرجي، أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية ، دراسة تحليلية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 20 - 18 أبريل 2005، ص 8.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص 96.

³ زاهر عبد الحليم، تأثير سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة الأزهر- فلسطين، 2012، ص-ص 19-23، بتصرف.

1-2-3: سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات لدول أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور سعر صرف عملة ما بالنسبة لأسعار صرف مجموعة من العملات الأخرى.

1-2-4: سعر الصرف التوازني

وهو سعر الصرف الذي يكون متسقا مع التوازن الإقتصادي الكلي، أي يمثل التوازن المستخدم لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، فالصدمات الإسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

توجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار الصرف نذكر منها مايلي: ¹

- ☒ تغير معدلات التضخم بإفتراض ثبات العوامل الأخرى: يؤدي التضخم إلى إنخفاض قيمة العملة في سوق الصرف، خاصة في حالة عدم إتخاذ إجراءات نقدية ومالية للحفاظ على قيمة العملة مرتفعة، فيتطلب الأمر تخفيض العملة في حالة الركود فيؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة؛
- ☒ التغير في قيمة الصادرات والواردات: زيادة حصيلة الدولة من الصادرات والفائض في الحساب الجاري يؤديان إلى زيادة العملات الأجنبية وتراكمها فيترتب عن ذلك تغير في سعر الصرف وإرتفاع في قيمة العملة الوطنية؛
- ☒ درجة الإفتتاح على العالم الخارجي تجاريا: يمكن قياس درجة الإفتتاح بمدى إفتتاح الدولة مع الخارج، ويمكن التعبير عنه بقسمة إجمالي الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي، فكلما كان تكامل الدولة كبيرا مع الخارج كلما إزدادت درجة الإفتتاح، فالدول النامية تتميز بضعف درجة الإفتتاح، أما الدول الصناعية فتتميز بدرجة إفتتاح كبيرة، وعادة ما تتعرض هذه الدول لصدمات خارجية فيؤثر ذلك على سعر الصرف.

¹ بوعبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة - دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص-ص 69-

- ☒ كذلك فإن مستوى إنفتاح حركة التدفقات الرأسمالية يؤثر بدرجة كبيرة ومباشرة على أسعار الصرف، ففي حالة زيادة هذه التدفقات أكبر من الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني، يؤدي ذلك إلى زيادة الإحتياطات الأجنبية وبالتالي إرتفاع قيمة العملة الوطنية، ويحدث العكس في حال هروب رأس المال إلى الخارج¹؛
- ☒ الإحتياطات من النقد الأجنبي: تحتفظ الدول بإحتياطي النقد الأجنبي لمقابلة الواردات والمدفوعات الخارجية، حيث أن توفر إحتياطات كبيرة من النقد الأجنبي يمكن أن يحافظ على إستقرار أسعار الصرف-عادة في ظل نظام سعر الصرف الثابت- ويساعد على حمايته من التدهور، والتي قد تنتج من الصدمات الداخلية والخارجية؛
- ☒ تدخلات السلطة النقدية: تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي التدخل في السوق بيع أو شراء لدعم قيمة العملة؛
- ☒ التغير في معدلات الفائدة: إرتفاع معدلات الفائدة الحقيقية سوف يجذب رأس المال الأجنبي وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة بسبب الطلب عليها، أما في حال إرتفاع أسعار الفائدة الدولية فهذا يحفز المستثمرين على طلب العملة الأجنبية وذلك للحصول على عوائد أكثر في الأسواق الدولية، وبالتالي إرتفاع قيمة العملة الأجنبية وإنخفاض سعر صرف العملة المحلية²؛
- ☒ الوضع السياسي القائم في الدولة: يعتبر الإستقرار الأمني والسياسي للدولة من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الإقتصادي خاصة الإنتاج من أجل التصدير، ما يؤدي ذلك إلى إختلال الميزان التجاري وإنعكاس ذلك سلبا على أسعار الصرف، وأيضاً عدم وجود مناخ مناسب لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

¹ حيدر عباس وآخرون، محددات سعر الصرف في السودان، سلسلة بحثية يصدرها بنك السودان المركزي، الإصدار رقم 07، 2005، ص 16.

² عطاء الله بن طبرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غ منشورة، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص 49.

الفرع الثالث: أنظمة ونظريات أسعار الصرف

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب، وانتهت اليوم إلى النظام العائم، ويقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات ، سنحاول في هذا الجزء من الدراسة سرد أهم أنظمة أسعار الصرف والنظريات المفسرة لسعر الصرف بإختصار.

3-1: أنظمة أسعار الصرف

تطورت أنظمة أسعار الصرف في إتجاهين مختلفين منذ إنحيار نظام بريتون وودز 1971، حيث تميز الإتجاه الأول بالمحافظة على إستقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوروبية أما الإتجاه الثاني فقد تميز بالمرونة بين العملات الرئيسية، وفي ظل هذا النظام تواجه الدول النامية خيارين، إما تعويم عملاتها مقابل العملات الأخرى أو تثبيت قيمة عملاتها إلى عملة رئيسة أو سلة من العملات، أما في الدول الناشئة فأهمية نظم أسعار الصرف تتمثل في الدور الذي تلعبه في إنجاح برامج الإصلاح الإقتصادي في المدى القصير وفي العمل على إستمرار نتائج سياسات التحرير في المدى الطويل وذلك بهدف الإسراع في التحولات الهيكلية للاقتصاد.

حيث تشير مراجع صندوق النقد الدولي إلى ثمانية نظم صرف رئيسية تطبقها الدول مع إختلافها في الأهداف والأسس التي تعتمد عليها كل دولة لتحقيق السعر الأمثل لعملتها الوطنية وتضم ما يلي:¹

☒ السماح بتداول عملة دولة أخرى محليا كال دولار مثلا بدلا عن العملة الوطنية أو الإنضمام إلى إتحاد نقدي يصدر عملة واحدة لكل الدول الأعضاء؛

☒ إتزام السلطة النقدية بربط العملة الوطنية بعملة أجنبية بسعر صرف ثابت غير قابل للتغيير أو التعديل تحت إشراف مجلس العملة؛

☒ ربط سعر العملة الوطنية بعملة أجنبية واحدة أو مجموعة من العملات ويسمح هذا النظام بتحريك سعر العملة صعودا أو هبوطا بحد أقصى 1% فيها يعرف باسم التعويم المدار وهو أكثر النظم التي تلقى إقبالا بين الدول؛

¹ مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في إنتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، أطروحة دكتوراه تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 31.

- ☒ ربط سعر الصرف بعملة أجنبية أخرى ولكن مع السماح بالتحرك صعودا أو هبوطا بنسبة تزيد عن 1%؛
- ☒ نظام الربط المتحرك الذي يقتضي بإجراء تعديل دوري بسيط لسعر صرف العملة الوطنية طبقا لجدول معلن مسبقا أو إستجابة لمؤشرات إقتصادية متفق عليها؛
- ☒ نظام الهوامش المتحركة والذي يسمح بصعود وهبوط العملة في إطار سعر ثابت يعدل طبقا لجدول معلن مسبقا أو إستجابة لمؤشرات إقتصادية، وهو نظام يعتمد على إستقرار الأسعار كأساس لتحديد سعر الصرف؛
- ☒ التعويم المدار: حيث تقوم السلطات النقدية بموجبه بتوجيه أسعار الصرف من خلال التدخل المباشر بالبيع أو الشراء في أسواق النقد؛
- ☒ التعويم الكامل طبقا لحركة الأسواق حيث يقتصر دور البنك المركزي على إمتصاص التقلبات الحادة وتحقيق الإعتدال المطلوب دون تدخل في إتجاه الأسعار صعودا أو هبوطا.

2-3: النظريات المفسرة لسلوك سعر الصرف

سنحاول بإختصار توضيح كيفية تحديد أسعار الصرف استنادا الى النظريات الإقتصادية، كما يلي:¹

1-2-3: نظرية تعادل القوة الشرائية

يعتبر غوستاف كاسل أول من إستخدم هذا المصطلح سنة 1918، وتتطلب الفكرة الأساسية لهذه النظرية كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية. حيث أن القيمة الخارجية لعملة ما تتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية، أي علاقة الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى التي تتشارك معها في التبادل التجاري وعليه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين.

¹ بوعبد الله علي، مرجع سبق ذكره، ص: 71-73.

3-2-2: نظرية تعادل أسعار الفائدة

قام (Keens, 1923) بإستكشاف العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة، حيث أخذ بعين الاعتبار مسألة سعر الصرف الآجل ووضع على ضوء ذلك علاقته الشهيرة لتكافؤ أسعار الفائدة وتسعى النظرية الى الكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي وسوق الصرف، على اعتبار أن تغير معدل الفائدة في بلدين لا بد وأن يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف، فأى إختلاف ينتج عنه إما تحسن أو تدهور في قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، و حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات عائد مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول أخرى، أين يكون معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفرق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.¹

3-2-3: نظرية الأرصد (حالة ميزان المدفوعات)

تحدد القيمة الخارجية للعملة على أساس ما يطرأ على ميزان المدفوعات من تغير، فإذا حقق ميزان المدفوعات للدولة فائض فان ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يؤدي إلى إرتفاع قيمتها الخارجية، وفي حال حدوث عجز فان ذلك يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية مما يؤدي إلى إنخفاض قيمتها الخارجية.

3-2-4: نظرية مستوى الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الإقتصادي والإستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس إتجاه القوة الإنتاجية لهذه الدولة بإعتبار أن حجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر الصرف، فكلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للإقتصاد الوطني كلما زادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الإستثمار، كما تؤكد هذه النظرية على ضرورة تعويم العملة المحلية بالشكل الذي يتناسب وإنتاجية الإقتصاد الوطني في قطاعاته أو سيؤدي إلى إختلال التوازن الإقتصادي الكلي.²

¹ مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1974-2003، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة ورقلة، 2011، ص-ص 10-11.

² بن زابر مبارك، نظرية الأسواق الفعالة، دراسة حالة سوق الصرف، رسالة ماجستير، غ منشورة، المركز الجامعي بشار، 2006، ص 26.

المطلب الثالث: السياق التاريخي لأهم المراحل التي مر بها الدينار الجزائري

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم المراحل التي مر بها الدينار الجزائري، ثم نناقش أنظمة الصرف التي تبنتها الجزائر.

الفرع الأول: نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري خلال فترة (1962-1993)

كان تسعير الدينار الجزائري في هذه الفترة لا يتم على أساس معايير اقتصادية لها علاقة بأداء ودرجة كفاءة الاقتصاد الوطني، بل يتم تحديد قيمته إداريا، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى أربعة مراحل:

1-1: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1962-1973):

بعد الاستقلال كانت الجزائر تابعة لمنظمة الفرنك الفرنسي، وكانت العملة قابلة للتحويل، ولكن ضعف الاقتصاد وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج جعل الجزائر تلجأ إلى مراقبة الصرف، وذلك عن طريق الاستقلال المالي والنقدي وذلك بتأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، بعد ذلك تم إصدار العملة الوطنية في 10 أبريل 1964، حيث حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غرام من الذهب، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي، وهو بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، لأن الدينار كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي، واستمر ذلك إلى غاية سنة 1969 في حدود يتقلب فيها الدينار $\pm 1\%$ ، أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، وذلك لتعرضه لهجمات مضاربية حادة عقب أحداث 1968، حيث انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في أوت 1969 من 4.9370 فرنك فرنسي لكل دولار إلى 5.5544 فرنك فرنسي لكل دولار. رغم هذا التخفيض في قيمة الفرنك الفرنسي استمر ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك ولم يتبعه في التخفيض، وذلك بسبب شروع الجزائر خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي الأول (1967-1969)¹، وهو ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات، ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، وبعد خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقا في كل دول العالم الثالث، وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005، ص: 155.

الوطنية، كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات والإحتياطي من العملة الأجنبية، هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف والتي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها: الحرية، نظام الحصص، الاحتكار وإبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان¹، وعقب انهيار نظام بريتون وودز 1971، وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب، أخذت الجزائر بنظام تسعير جديد.

1-2: نظام الصرف الثابت بالنسبة إلى سلة عملات:

عقب انهيار نظام بريتون وودز وتعويم العملات، تم تغيير نظام سعر صرف الدينار الجزائري ابتداء من جانفي 1974، حيث تم إتباع نظام صرف مربوط بسلة من العملات، حيث كانت سلة العملات مكونة من 14 عملة*، منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحاً محددًا على أساس وزنها في المدفوعات الخارجية، وذلك قصد الحفاظ على استقرار الدينار وكذا استقلاليتها عن العملات القوية.²

تزامن هذا النظام مع انطلاق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي اعتبر برنامجاً مكملًا للمخطط السابق، حيث تم تأمين جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج، ثم جاء البرنامج الخماسي الأول (1980-1985) الذي غير من السياسة الاقتصادية المتبعة سابقاً، حيث اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية مرفقة بإصلاحات هيكلية، مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي، مع إدخال مرونة على نظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية، ولكن كان لهذا البرنامج آثار عكسية، كونه شجع الاستهلاك على حساب الاستثمار والتصنيع، وزادت معه الديون الخارجية من أجل تغطية تكاليف البرنامج الخماسي، وكان كل هذا تحت غطاء إيرادات البترول، حتى عام 1986 أين عرف العالم تدهوراً كبيراً في أسعار البترول، وكذا تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، مما وضع الاقتصاد الجزائري أمام الواقع، وانكشف ضعفه وهشاشته في مواجهة الصدمات

¹ شعب بونوة ورحيمة خياط ، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نموذج قياسية -، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، 2011، ص 122.

(*) العملات هي: الدولار الأمريكي، الشيلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدنماركي، الكورون النورمندي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الجنيه الإسترليني، البيسطة الإسبانية، الفرنك السويسري والدولار الكندي.

² Mohamed C. ILMANE: Note de Travail sur l'Opportunité de Dévaluer le Dinar Algérien, Les Cahiers de Réforme, Tome 05, 2^{ème} édition, ENAG, Alger, 1988, P 116.

الخارجية، وأمام هذا الوضع، استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، فأعلن عام 1986 عن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، حيث أصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار تحسب على أساس معدل الصرف السائد في عام 1974 وهذا ما اعتبر تمهيداً لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقاً من مارس 1987.

3-1: الانزلاق التدريجي:

هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، وتم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991، ولقد نتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبراً رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل التي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة¹.

وقد تم تعديل معدل الصرف بغية إبعاده إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، حيث انتقل معدل الصرف من 4.936 دج/\$ في نهاية 1987 إلى 8.032 دج/\$ مع نهاية 1989، وانطلاقاً من سنة 1990 وتماشياً مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، فانتقل معدل صرف الدينار إلى 12.11 دج/\$ في نهاية 1990، وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول بالدينار إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد اتخذت هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الأول من سنة 1991، حيث تم تعديل سعر الصرف ليصل إلى 13.88 دج/\$ بنهاية جانفي 1991، ثم 16.59 دج/\$ بنهاية شهر فيفري 1991، ليصل في نهاية مارس 1991 إلى 17.76 دج/\$.

ويمكن أن نبين مراحل الانزلاق التي مر بها الدينار من خلال الجدول رقم (1-1) التالي:

¹ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 199.

الجدول رقم (1-1): مراحل الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1991

السنة	1987	1988	1989	1990	1991
\$/DZD	4.9	5.91	7.61	10	17.7

Source: Banque d'Algérie: Rapport 2001, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2002, P 97.

4-1: التخفيض الصريح

بعد إستقرار الدينار لمدة ستة أشهر موائية، تم اتخاذ قرار في نهاية سبتمبر 1991 من قبل السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض بتخفيض الدينار بنسبة 22 % مقابل الدولار، وذلك بموجب الاتفاق الثاني (ستاندباي 2) المبرم مع FMI في جوان 1991، وبهذا بلغ دج/\$ 22.5، وكان الهدف من عملية التخفيض تحقيق ما يلي⁽¹⁾:

- ☒ محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛
 - ☒ جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية؛
 - ☒ العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل؛
 - ☒ رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب؛
 - ☒ الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.
- واستقر الدينار حول القيمة السابقة، إلى غاية اتفاق التعديل الهيكلي الذي أبرم مع الصندوق النقد الدولي في 1994، أين أجرى تعديل طفيف لم يتعدى 10 %، تهيئة لقرار التخفيض الذي تبناه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10 أفريل 1994، وذلك بنسبة 40.17 %، وبهذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$.

¹ نعمان سعدي، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998، ص: 102.

الفرع الثاني: نظام التعويم المدار للدينار الجزائري خلال الفترة (1994-2018)

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي، وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفقا لقواعد العرض والطلب، بداية من أواخر سنة 1994، وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

1-2: نظام جلسات التثبيت

مع بداية أكتوبر 1994 أصبح الدينار الجزائري يتحدد وفق قواعد العرض والطلب، حيث أصبح الدينار يسعر عن طريق جلسات أسبوعية تجمع ممثلي البنوك التجارية بنك الجزائر، لتحديد سعر الصرف من خلال المناقصة والمزايدة، ويتم ذلك عن طريق عرض بنك الجزائر المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك التجارية بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديله عن طريق المزايدة والمناقصة، إلى أن يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض.¹

2-2: سوق الصرف البيئية

كان من نتائج المرحلة السابقة بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر، فكان لا بد من ترك المجال لسوق الصرف البيئية في تحديد قيمة الدينار، وفي هذا الإطار جاء برنامج التصحيح الهيكلي الذي يغطي الفترة الممتدة بين أبريل 1995 ومارس 1998، ليتم بعد ذلك تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، أصدر بنك الجزائر بتاريخ 23 ديسمبر 1995 اللائحة رقم 08-95 والتي تتضمن إنشاء سوق صرف بيئية، يتدخل فيها يوميا جميع البنوك، بما فيها المؤسسات المالية، وذلك من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، وانطلق نشاطه رسميا في 02 جانفي 1996، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:²

¹ Banque d'Algérie, Nouveau Système de Détermination du Taux de Change, Media Bank, N°14, 1994, P 10.

² محمد علة، الدورة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص: 139.

- ☒ بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛
- ☒ بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛
- ☒ بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل؛
- ☒ بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البيئية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

وفي سنة 1996 حدد نظام الصرف بنظام التعويم المدار، حيث ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 % بين 1995 و 1998 وتبعه انخفاض بحوالي 13 % بين 1998 و 2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002، وفي بداية 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 % و 5 % ، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء، وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة.

كما انخفضت قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 5.10%. وبلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ب 116.62 دولار/الدينار في عام 2018 مقابل 110.96 دولار/الدينار في عام 2017. إنخفض متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو بنسبة 9.87 % في عام 2018 مقارنة مع عام 2017، إجتاز من 125.32 أورو/دينار في عام 2017 مقابل 137.69 أورو/دينار في عام 2018.

الفرع الثالث: نظام مجلس العملة كبديل لنظام التعويم المدار

إن انتهاء العمل بنظام بريتون وودز لأسعار الصرف، أدى إلى ظهور مشكلات جديدة وظهرت معها حلول جديدة لمسألة نظام الصرف الامثل الذي يعمل على تعزيز أهداف التنمية في كل بلد، وأحد هذه الحلول نظام مجلس العملة، الذي يساهم في جذب المصدقية وتعزيز الثقة لدى المستثمرين الأجانب. والجزائر باعتبارها دولة انتقلت من نظام التثبيت بسلة عملات إلى نظام التعويم المدار مازالت عرضه لكثير من الصدمات الداخلية والخارجية، ابتداء من تدهور قيمة الدينار إلى أزمات انخفاض أسعار البترول التي أدت إلى تآكل الاحتياطيات، لهذا فقد أصبحت بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في نظام الصرف القائم وتغييره بنظام آخر يتماشى مع خصائص الاقتصاد الجزائري، وأحد هذه الأنظمة البديلة في نظرنا الذي يمكن أن يحقق الانضباط والمصدقية للدينار الجزائري هو: نظام مجلس العملة.

في الوقت الذي تصرح فيه الجزائر بأنها تعتمد نظام التعويم المدار في تسيير سعر صرفها، لكن مستوى احتياطياتها ومعدلات التضخم يتنافي مع ما هو موجود في النظريات الاقتصادية، للأسباب السابقة، وإضافة إلى ما تواجهه الجزائر اليوم من أزمة الانخفاض الشديد لأسعار النفط وتدهور سعر صرف عملتها والتآكل لمستوى احتياطياتها فإنه صار من الاحسن على السلطات الجزائرية التخلي عن النظام القائم (قبل أن يصبح هذا التغيير أمرا واقعا والأخذ بنظام مجلس العملة الذي من شأنه أن يعيد الثقة والمصدقية في نظام سعر الصرف.

1-1: الاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطيات الدولية لدعم ربط العملة

تحدد سياسة الصرف الملائمة حجم الاحتياطيات الدولية المتوفرة، مع افتراض ثبات العوامل المحددة الأخرى، فإنه كلما زاد حجم تلك الاحتياطيات، كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات، وأمكن الحفاظ على ثبات سعر الصرف من خلال تمويل العجز اعتمادا على تلك الاحتياطيات أو الاقتراض من أسواق رأس المال، وبالتالي يفضل إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض حجم الأرصدة الدولية وصعوبة الاقتراض الخارجي بشروط ميسرة، سوف يجبر السلطة النقدية على إتباع إجراءات تصحيحية تتضمن إجراء تغييرات مفاجئة وجوهريّة في سعر الصرف، بما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي المحلي وارتفاع معدل التضخم، ولذلك يفضل في هذه الحالة إتباع

سياسة تعويم سعر الصرف، حيث تحل التغيرات الطفيفة والمستمرة في سعر الصرف في ظل هذا النظام محل التغيرات الحادة والمفاجئة في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة¹.

وفي ظل هذه الوضعية المتأزمة للاقتصاد الجزائري والتدهور المستمر للاحتياطيات والتوقعات بنفاذه مع الصرامة في الإنفاق بحسب تصريحات وزير المالية السابق عبد الرحمان بن خالفة والصندوق النقد الدولي والبنك العالمي فإنه يجب على الجزائر الإسراع بتطبيق نظام مجلس العملة قبل تآكل الاحتياطيات للخروج من هذه الأزمة، لأن مجلس العملة سوف يوفر مناخ جد ملائم لجلب الاستثمار الأجنبي، وغرس الانضباط في الاقتصاد الكلي إذ أن نظام مجلس العملة يعني الحظر الصارم لتمويل العجز الحكومي أو توفير الائتمان للقطاع المصرفي، وكذا تواجد عملة قوية (الأورو أو الدولار) في الاقتصاد من شأنه أن يبعث الطمأنينة لدى المستثمرين ويعيد الثقة والمصدقية في القطاع العام والأسواق المالية على وجه الخصوص، يجعل أنظمة العملة وسعر الصرف أكثر شفافية تحكمها قواعد ثابتة ويمكن التنبؤ بها.

1-2: قطاع مالي سليم مع الإشراف والتنظيم القوي

في حالة مجلس العملة فإن البنك المركزي يفقد تماما دوره كمقرض الملاذ الأخير، لذلك فإنه يجب أن يكون القطاع المالي (القطاع المصرفي والأسواق المالية) سليم من أجل مواجهة مخاطر ارتفاع الفائدة وحالات الإفلاس.

تعتبر سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي الجزائري إحدى المظاهر التي ورثها عن النظام الاشتراكي أو الاقتصاد المخطط، أين كانت الدولة تحتكر هذا القطاع، ومع فتحه بداية التسعينيات من القرن الماضي بصور قانون النقد والقرض 90-10 الذي فسح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار في هذا القطاع تزايد عدد البنوك الخاصة مع بقاء عدد البنوك العمومية ثابتا.

وفي سنة 2001 كان هناك 6 بنوك عمومية و 12 خاصة، لم تتغير هذه التركيبة كثيراً الى يومنا هذا، فلو نلاحظ هيكل النظام المصرفي في الجزائر بنهاية 2017 نجده يتكون من 29 مصرفاً ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة، تتوزع كما يلي:²

☐ 06 مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص ص 386-387.

² Banque d'Algérie: Rapport 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P P 73-74.

13 مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد برؤوس أموال مختلطة؛

03 مؤسسات مالية، من بينها اثنتان عموميتان؛

05 شركات للاعتماد الإيجاري منها اثنتان خاصتان؛

تعاضدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، وتملك صفة مؤسسة مالية.

نلاحظ من خلال الهيكلية السابقة أن حوالي نصف الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من مصارف خاصة،

إلا أن المصارف العمومية مازالت تواصل هيمنتها على القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة، ففي نهاية 2014 بلغ عدد وكالات الشبكة للمصارف العمومية 1113 وكالة، و 325 وكالة للمصارف الخاصة، و 87 وكالة للمؤسسات المالية، مقابل 1099 و 313 و 87 على التوالي في نهاية 2013، تغطي شبكة المصارف العمومية كل الولايات، بينما طورت المصارف الخاصة شبكاتها أساسا في الشمال¹.

إن سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية بكل ما تحمله تلك البنوك من سلبيات ومخلفات النظام الاشتراكي أو المخطط، كتخلف أنظمة الدفع، وبطء معالجة ملفات القروض خاصة تلك المطلوبة من القطاع الخاص، ومنح القروض لأهداف سياسية أكثر منها اقتصادية تنموية... إلخ، جعلت من هذه الملامح الطابع العام للنظام المصرفي الجزائري أمام ضعف المنافسة من البنوك الخاصة والأجنبية.²

كما أن المقترض الأساسي من البنوك العمومية هو القطاع العام، إضافة إلى فشل وإفلاس تجارب بعض البنوك الخاصة التي ساد الاعتقاد أنها كانت ناجحة (بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري) وهذه الوضعية تعود أساسا إلى التسيير السيئ للبنوك وإلى عدم قدرة المؤسسات العمومية من إرجاع ديونها وتسديدها وبالتالي تعرض البنوك إلى نسبة كبيرة من القروض المتعثرة، رغم هذا فإن النظام البنكي يظهر مستقر نتيجة الدعم غير المشروط والكلبي من السلطات العمومية للبنوك والمؤسسات العمومية.³

¹ Ibid: P 74.

² سليمان ناصر و آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، جوان 2015، ص 16.

³ سمير آيت يحي، تطبيق مجلس العملة كنظام صرف للجزائر، مجلة الباحث، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2015، ص 277.

إن إدخال نظام مجلس العملة في الجزائر سوف يقضي على تمويل العجز في البنوك العمومية (التي أصبحت عبارة على شبائيك لدفع الأموال) من قبل بنك الجزائر، وهذا ما قد يؤدي إلى إفلاس البعض منها، لتكون النتيجة الحتمية وهي إما خصخصة هذه البنوك، أو السماح بزيادة انتشار البنوك الخاصة والأجنبية في القطاع المصرفي، أو الحصول على خطوط ائتمان من البنوك المركزية والتجارية الأجنبية، والتي يمكن استخدامها في أوقات الأزمات المصرفية.

حقيقة، أنه عند إدخال مجلس العملة سوف تواجه بعض البنوك العمومية صعوبات في التكيف مع الواقع الجديد على المدى القريب، ولكن مباشرة بعد تخطي هذه الأزمة سوف يصبح هناك جهاز مصرفي قوي يعتمد على مؤسساته في تمويل العجز، كما أن هذا يؤدي إلى سعي البنوك لاستثمار أموالها بمشاريع تنموية حقيقية مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية إلى الأمام، وخلق جو تنافسي بين البنوك مما يؤدي إلى السرعة في تقديم الخدمات وتطوير أنظمة الدفع وسرعة في دراسة الملفات ... إلخ.

أما فيما يخص الأسواق المالية، فإنه كلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي الذي يسمح للبنوك بالاحتفاظ بأرصدة من الأصول المالية الأجنبية كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التعويم، حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دوراً هاماً في جذب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي قد ينتج عن المعاملات الجارية، هذا إلى جانب التكاليف والصعوبات التي قد تتلقاها السلطات النقدية من أجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف. أما بالنسبة للاقتصاد الذي يتميز بانخفاض درجة تكامل رأس المال المحلي مع الأسواق المالية الدولية حيث تقوم السلطات النقدية بمنع قابلية العملة المحلية للتحويل على المستوى الدولي وتفرض رقابة شديدة على المعاملات الرأسمالية، فإنه يفضل اختيار سياسة الربط أو التثبيت¹.

تستخدم نسبة الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية إلى مجموع الأصول للبنوك كمقياس لحركة رؤوس الأموال وتحديد درجة التكامل بين الأسواق المالية، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على درجة عالية للتكامل مع الأسواق العالمية.

¹ محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 383-384.

3-1: الاختيار الصحيح للعملة المرصاة

إن من أهم الخطوات في طريق تبني مجلس العملة وهو الاختيار الملائم للعملة المرصاة، التي يشترط أن تكون من بين العملات الرئيسية للدولة التي تريد الأخذ بهذا النظام، فمن خلال الجدول رقم (1-3) نجد أن المبادلات التجارية في الجزائر تقوم في المقام الأول مع دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الأول لها منذ سنوات بنسبة تقارب 53% من الواردات الجزائرية و 54% من صادراتها.

إضافة إلى السبب السابق فإن هناك العديد من الاتفاقيات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في مجال توسيع وزيادة الاستثمارات الأوروبية بالجزائر خصوصا فيما يخص مجال الميكانيك، كما أن هناك تعامل كبير من طرف الجزائريين بعملة الاتحاد الأوروبي، وتواجدها بشكل كبير حتى في تعاملاتهم اليومية، وخصوصا ادخار أموالهم بهذه العملة في ظل تآكل وانحيار الدينار الجزائري الذي لم يعد يصلح استخدامه كمخزن للقيمة، لهذا فإن عملة الربط التي يجب أن تأخذ بها الجزائر هي عملة الاتحاد الأوروبي "الأورو"، الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض حدة التقلبات النقدية والائتمانية واختفاء تقلبات أسعار الصرف والشفافية في المعاملات، الأمر الذي يؤدي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي وزيادة التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

4-1: وجود إستراتيجية خروج من مجلس العملة

في حالة أخذ الجزائر بنظام مجلس العملة فإن أمامها خيارين للخروج من هذا النظام: الخيار الأول يتمثل في تبني نظام الأولة الكاملة Full Euroization مع وضع احتمال فقدان السيادة النقدية بالكامل، لكنها سوف تستفيد من إيجابيات الأولة القانونية الكاملة وهي تحقيق التكامل الاقتصادي مع بقية العالم، وتصبح فكرة الاندماج أكثر سهولة، ومن ثم تزداد صعوبة عزل النظام المالي المحلي عن بقية العالم، فالأولة تسمح بإقامة أساس قوي لقطاع مالي سليم مما يساعد على تحقيق نمو اقتصادي قوي ومطرد، وتعتمد هذه الحجة على أن الأولة تعتبر تغيرا جذريا للوصول إلى معدل تضخم منخفض وإرساء المصدقية بشأن المالية العامة، وتحقيق الشفافية¹

أما الخيار الثاني هو العودة إلى نظام الربط بسلة من العملات، حيث تعكس العملات الشركاء التجاريين الرئيسيين (خاصة الأورو والدولار)، فقد يساعد هذا الإجراء على تأمين الدولة ضد تقلبات أسعار الصرف للعملات المختلفة، كما من شأنه عزلها إلى حد كبير عن الاضطرابات التي تحدث في التنافس

¹ أندرو بيرغ و إدواردو بورينزين، الدولة الكاملة (المزايا والعيوب)، قضايا اقتصادية، العدد 24، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر 2000، ص 10.

التجاري، ولكن المشاكل التنفيذية التي تحول دون الربط إلى سلة عملات عديدة وتتسم بالصعوبة، إذ يجب أن تكون الأوزان المستخدمة في حساب السلة معلومة للجميع، وهو عكس الأسلوب التقليدي الذي تفضله البنوك المركزية، وهناك دائما حاجة لتغيير الأوزان استجابة لحدوث تعديلات هيكلية، كما أن المستثمرين الأجانب يواجهون ظروف عدم التأكد حيث يجدون أنفسهم غير قادرين على توقع القيمة الخارجية للعملة مما يعوق تدفق رؤوس الأموال إليها، والسؤال المطروح في هذا المقام هو: من الذي سيقوم بهذا وطبقا لأي معايير؟ خاصة أنه من السهل أن يصبح التلاعب بالأوزان أمرا عشوائيا حتى لو قامت به بنوك مركزية مستقلة ومحترمة.¹

5-1: المرونة الكافية في أسواق العمل

يمكن القول إن من فوائد استخدام نظام سعر صرف مرن تحت افتراض بعض الإجراءات كحماية المنافسة يوفر أداة فعالة للتصدي لصدمات خارجية المنشأ والناجحة عن الجانب الحقيقي للاقتصاد، وذلك لأن أسعار الصرف المرنة تكون أداة فعالة مع صدمات الإنتاج فقط إذا كانت الأجور الاسمية والأسعار غير مرنة أو الأجور الحقيقية والأسعار النسبية مرنة، فإذا كانت الأجور الاسمية مرنة بينما الأجور الحقيقية بطيئة الحركة وغير مرنة فإن التأثير الفعلي للتحركات في أسعار الصرف ستكون قصيرة المدى، وفي هذه الحالة فإن تكلفة التخلي عن استخدام سعر الصرف كأداة مستقلة للسياسة النقدية وتطبيق نظام ثابت لسعر الصرف قد يكون أكثر فاعلية، وعدم مرونة الأجور الحقيقية ستعني أن التعديلات لمواجهة صدمات الإنتاج ستكون بطيئة وطويلة سواء باستخدام أو بدون استخدام أنظمة أسعار الصرف كأداة مستقلة للسياسة النقدية.²

إن سوق العمل اليوم في الجزائر يواجه ثلاثة تحديات قد تؤدي إلى توترات اقتصادية واجتماعية محتملة، يمكن حصرها في ما يلي: تحدي تدهور نوعية الشغل الذي يبقى هاجسا بالنسبة لكل الاقتصاديات المتطورة وغير المتطورة وهذا ما دفع منظمة العمل الدولية إلى إطلاق مبادرة لمكافحة العمل غير اللائق، تحدي الديناميكية القوية للقطاع غير الرسمي في البلدان السائرة في طريق النمو ومحاولات اجتثاثه التي لم تعط أية

¹ أندريا فيلاسكو، أسعار الصرف في الأسواق الناشئة - التعويم نحو المستقبل، السياسة النقدية وأنظمة سعر الصرف، تحرير: إيلانا كاردوزو وأحمد جلال، ترجمة: أسعد حليم وآخرون، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2004، ص 26.

² مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2008، ص 57.

نتيجة ملموسة إلى يومنا هذا، إضافة إلى تحدي قابلية التشغيل لدى الشباب التي أصبحت معضلة عالمية سواء بالنسبة للاقتصاديات المتطورة أو النامية.¹

كما أن لوائح العمل في الجزائر تتسم بالجمود والقيود المفرطة والصارمة، الأمر الذي يؤدي إلى شل التوظيف وتضخيم العمالة الزائدة عن الحاجة، وزيادة تكاليف العمل وتقليل الفرص المتاحة أمام الشركات للإنفاق على الإبداع والابتكار والتكيف مع التكنولوجيات الجديدة، وصعوبة انتقال العمال بين الشركات والصناعات مما يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع معدلات فقدان فرص العمل بسبب الصدمات الاقتصادية الخارجية، وإمكانية التحايل من خلال تأسيس أعمالها بصورة غير رسمية، أو من خلال اتخاذ ترتيبات غير رسمية مع عمالها، وبالتالي انخفاض الإنتاجية وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة والقطاع غير الرسمي.²

أيضا نظام مجلس العملة سوف يحقق مكاسب من خلال موازنة الأجر الحقيقية والاسمية التي تعتبر معضلة بالنسبة للجزائر، إذ نلاحظ وجود ارتفاع في الأجر الاسمية في حين ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وبالتالي التعرض إلى ما يعرف بـ "الخداع النقدي"، أيضا وجود التضخم يجعل زيادات الأجر الاسمية لا أثر لها في الواقع المعيشي، لهذا من شأن الأنظمة الثابتة (مجلس العملة) القضاء على هذا الخلل.

6-1: عدم الخضوع لشروط واسعة ومتكررة من الصدمات التجارية

المعايير الأكثر شيوعا التي اقترحتها النظريات الاقتصادية لتحديد نظام سعر الصرف الأمثل هو الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي في مواجهة الصدمات الحقيقية أو الاسمية، وكانت وجهة النظر التقليدية على اختيار نظام سعر الصرف المرنة مفيدة لاستقرار الاقتصاد الكلي والمالي في مواجهة الصدمات الداخلية أو الخارجية الحقيقية (مثل شروط التقلبات التجارية) أو الصدمات الإسمية الخارجية (مثل زيادة في التضخم لدى شريك تجاري)، وأسعار الصرف الثابتة هي أكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي في رد فعل على الصدمات الاسمية المحلية (مثل التغيرات في الطلب على النقود)، ومن الناحية المثالية، نظام سعر الصرف

¹ محمد صايب ميزان، بانوراما سوق العمل في الجزائر، اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة إنسانيات، العدد

<http://insaniyat.revues.org/13490> تم الاطلاع بتاريخ: 2019/06/11 على الساعة 11:30 .

² مولاي لخضر عبد الرزاق: تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012، ص 198.

المختار ينبغي أن يسفر على الاستقرار الخارجي والاستقرار الداخلي (التضخم المنخفض)، وإستقرار الميزانية العمومية، والقدرة التنافسية الدولية، ومصداقية السياسة النقدية، وتكاليف المعاملات منخفضة.¹

من خلال الجدول أدناه نجد أن الجزائر تعتمد بنسبة 95% من صادراتها على النفط، في حين أن الصادرات غير النفطية لم تتجاوز نسبة 5%، كما أن أسعار النفط عرفت تذبذبات شديدة في الأربعة سنوات الأخيرة، مما أثر في إجمالي الصادرات، هذا ما يضع الجزائر في صدمات خارجية متكررة وذلك كلما انخفضت أو ارتفعت أسعار البترول، ولقد تعرضت بالفعل لأزمات اقتصادية ابتداء من أزمة 1986 وأزمة 1998 وأزمة 2008 إلى الأزمة الاقتصادية الحالية، لهذا فإن النظم المرنة تكون أفضل بالنسبة لها لمواجهة هذه الصدمات.

الجدول رقم (1-2): نسبة الصادرات خارج المحروقات الى اجمالي الصادرات للفترة
2018-2005.

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات النفطية	11910	21060	18530	18110	23990	31550	45588	53608	59605	77192
النسبة	96.70	95.41	94.11	94.10	94.55	93.23	98.09	97.84	97.83	97.53
ص خ المحروقات	410	590	560	610	470	670	907	1184	1312	1954
النسبة	2.12	2.82	3.33	4.18	5.20	6.11	1.95	2.16	2.17	2.47
الصادرات الإجمالية	12320	21650	19090	18710	24470	32220	46495	54792	60917	79146
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات النفطية	44411	56143	71662	70571	63326	58362	33081	27917	33203	38953

¹Middle East and Central Asia Department: The GCC Monetary Union—Choice of Exchange Rate Regime, International Monetary Fund, Washington, August 2008, P 12.

93.23	94.51	94.00	94.15	95.41	96.70	97.18	97.10	97.20	97.66	النسبة
2830	1930	1781	2057	2810	2161	2048	2140	1619	1066	ص خ المحروقات
6.77	5.49	6.00	5.85	4.59	3.30	2.82	2.90	2.80	2.34	النسبة
41783	35132	29698	35138	61172	65487	72620	73802	57762	45477	الصادرات الإجمالية

المصادر: (1999-2007): بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، الجزائر، ديسمبر 2008، ص 28.

(2008-2011): بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 22، الجزائر، جوان 2013، ص 28.

(2012-2018): بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، الجزائر، جوان 2019، ص 28.

تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات داخلية وذلك بسبب تدهور سعر صرف الدينار الذي يعاني من فقدان الثقة، وكذا تآكل الاحتياطيات وارتفاع معدلات التضخم، ولأجل جذب المصدقية والاستقرار الكلي والمالي فإن على الجزائر الأخذ بأنظمة سعر الصرف الثابتة، الذي يعد مجلس العملة أحد أفضل خياراتها. من خلال المعطيات الاقتصادية الحالية نجد أن الجزائر تستهدف إلى استقرار الأسعار وتخفيض معدلات التضخم ومحاولة جذب المصدقية إلى الدينار، لهذا فإن الأخذ بنظام مجلس العملة يكون أفضل خياراتها، على أن تكون هناك دراسات معمقة من أجل رؤية تأثير هذا النظام في الحد من الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري.

1-7: الانفتاح الاقتصادي أمام التجارة الخارجية

يعد الانفتاح ظاهرة اقتصادية تواجه صعوبة كبيرة في تحديدها أو قياس مقاديرها، وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس مقدار الإنفتاح الاقتصادي للدول؛ لكن كثيرا ما يستخدم نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس أهمية المعاملات الدولية المتعلقة بالمعاملات المحلية، ويتم احتساب الانفتاح في كل بلد بأنه نسبة متوسط إجمالي التجارة (أي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات) إلى الناتج المحلي

الإجمالي، وغالبا ما تسمى هذه النسبة بنسبة الانفتاح التجاري، على الرغم من أن مصطلح "الانفتاح" قد يكون مضلل إلى حد ما، لأن النسبة المنخفضة لا تعني بالضرورة ارتفاع الحواجز (التعريف الجمركية أو غير الجمركية) أمام التجارة الخارجية، ولكن قد يكون راجعا إلى عوامل أخرى، مثل حجم الاقتصاد والبعد الجغرافي عن الشركاء التجاريين المحتملين.¹

ويعتبر كل من Jeffrey SACHS and Andrew WARNER مؤشر الانفتاح مقياس ثنائي، إذ يصنف الدول المغلقة إذا كانت تفي بأي من المعايير الخمسة التالية:²

1. الحواجز غير الجمركية (NTBs) تغطي 40 % أو أكثر من التجارة؛
2. متوسط معدلات الرسوم الجمركية 40 % أو أكثر؛
3. انخفاض قيمة سعر الصرف في السوق السوداء Black market بنسبة 20 % أو أكثر بالنسبة لسعر الصرف الرسمي، في متوسط 10 سنوات تقريبا؛
4. النظام الاقتصادي الاشتراكي؛

8-1: احتكار الدولة للصادرات الرئيسية

تعتبر درجة الانفتاح مهمة جدا في تحديد أنظمة الصرف الملائمة للدول، فحسب نظرية منطقة العملة المثلى (OCA) Optimum Currency Areas فإن الموقع الجغرافي والروابط التجارية، وحجم وانفتاح الاقتصاد، والصدمات الحقيقية هي المحددات الرئيسية لنظام سعر الصرف، لهذا يتم تقييم المكتسبات في مجال التجارة والرفاهية من استقرار سعر الصرف مقابل الفوائد من المرونة في سعر الصرف التي تعمل على امتصاص الصدمات؛ بما أن استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى تيسير التجارة، فإن الدول التي لديها انفتاح اقتصادي كبير تميل إلى تبني أنظمة أسعار الصرف الثابتة (الدولة والاتحاد النقدي ومجلس العملة)، ويفضل ربط سعر الصرف أيضا في الاقتصاديات الصغيرة، لأن البلدان الصغيرة تميل إلى زيادة حجم التجارة الدولية؛ وأخيرا، فإن التركيز الجغرافي للتجارة في بلد ما يفضل له ربط عملته بشريكه التجاري الرئيسي.

¹Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): OECD Science, Technology and Industry Scoreboard 2011, OECD Publishing, Paris, 2011, P 176.

²Jeffrey SACHS and Andrew WARNER: Economic Reforms and the Process of Global Integration, Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 26, Issue 1, Washington, 1995, P 22.

يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام)، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية (F) ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه والذي يعبر عنه بإضيا كما يلي¹:

$$F = \frac{\sum X + M}{\text{PIB}} \times 100$$

من خلال الجدول أدناه نلاحظ بأن الجزائر لديها انفتاح تجاري نسبي على العالم الخارجي، وهذا الانفتاح يرجع أساسا لارتفاع الصادرات والواردات للدولة بسبب ارتفاع أسعار البترول، وليس التنويع في الصادرات.

الجدول رقم (1-3): درجة إنفتاح الاقتصاد الجزائري للفترة 2005-2018

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	GDP	درجة الانفتاح
2005	46.33	19.86	98.611	33.56
2006	54.74	20.68	112.699	33.46
2007	60.59	26.35	134.004	32.44
2008	78.59	37.99	169.689	34.17
2009	45.18	37.40	135.997	30.36
2010	57.090	38.885	160.996	29.80
2011	72.888	46.927	197.183	30.38
2012	71.736	51.569	202.016	30.51
2013	64.714	54.987	206.268	29.01

¹Agnieszka MARKIEWICZ: Choice of exchange rate regime in transition economies: An empirical analysis, Journal of Comparative Economics, Vol. 34, Issue 1, Belgium, 2006, P P 488-489.

28.52	209.782	59.670	59.996	2014
31.46	167.127	51.64	35.13	2015
30.44	175.146	46.72	29.69	2016
30.17	185.940	46.05	35.13	2017
30.36	201.890	46.19	41.78	2018

المصادر:

- (2007-2005): بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، الجزائر، ديسمبر 2008، ص 27-28.
- (2011-2008): بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 22، الجزائر، جوان 2013، ص 27-28.
- (2018-2012): بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، الجزائر، جوان 2019، ص 27-28.

كما أن الجزائر لديها على الأقل خاصيتين من خصائص الاقتصاديات المغلقة، فالصادرات الجزائرية محتكرة بنسبة 99% إلى الدولة، والمؤسسات الجزائرية أغلبيتها تابعة للقطاع العمومي، ولهذا فإن الاقتصاد الجزائري يصنف ضمن الاقتصاديات المغلقة في كثير من التقارير الدولية والدراسات والأبحاث الوطنية، وبالتالي يجب على الجزائر الأخذ بنظام مجلس العملة الذي سوف يجذب الاستثمارات والتجارة الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي.

1-9: عدم وجود ديون خارجية كبيرة

إن الدول التي لديها مديونية مرتفعة يجب عليها اختيار النظم العائمة، وذلك من أجل مواجهة الصدمات الخارجية، أما في حالة وجود مديونية صغيرة وكانت الدولة تريد جذب المصدقية واستقرار الأسعار لنظامها فإن عليها اختيار أحد أنظمة الصرف الثابتة، كما أن وجود الدين الخارجي يميل إلى تقويض المصدقية وذلك

عن طريق زيادة الإغراء للتخلي عن ربط العملة عند وجود الصدمات الخارجية المواتية لذلك ونتيجة لهذا يكون الربط أقل جاذبية.¹

سوف نعتمد في حساب ثقل المديونية على مؤشرين رئيسيين يستخدمهما البنك الدولي في تقاريره، الأول هو نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات التي تشمل السلع والخدمات وتحويلات المهاجرين، أما المؤشر الثاني هو نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.²

وتعتبر الدولة ذات مديونية شديدة إذا بلغ معدل المؤشرين ما يعرف بالقيمة الحرجة The Critical Value وتمثل هذه القيمة بتجاوز مؤشر خدمة الدين (إجمالي الدين الخارجي) إلى الصادرات 220 % أو إذا تجاوز مؤشر خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 80 %، وتصنف ذات مديونية متوسطة إذا وصل المؤشر الأول إلى 132 % و 48% للمؤشر الثاني، أما إذا كان معدل المؤشرين أقل من القيم الأخيرة فتصنف الدولة ذات مديونية بسيطة.³

في المقابل الجزائر لديها ديون صغيرة جدا في السنوات الأخيرة بفضل ارتفاع أسعار النفط الذي خلصها من هذه الأزمة، وهذا ما يدعم تبنيتها لنظام مجلس العملة، وعليها الإسراع في اتخاذ هذا القرار قبل أن تعود لحالة المديونية خصوصا في ظل التنبؤ بأن أسعار النفط التي تعتمد عليها في صادراتها بنسبة 95 % عرفت انخفاضا شديدا سوف تبقى في مستويات متدنية إلى غاية نهاية 2017.

10-1: تحقيق التوازن في الميزانية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-7) عودة كل من رصيد الميزانية الإجمالي ورصيد الخزينة العمومية الإجمالي إلى حالة العجز في السنوات الأخيرة، تحت تأثير الصدمة الخارجية الناجمة عن الانخفاض الحاد لسعر البترول، والزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات الاجتماعية) التي تمت في 2011 و 2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لاسعار النفط، قد ساهمت في استمرار العجز الميزانياتي ليبلغ 2017 سنة حوالي 718.8 مليار دينار.

¹ Michael BLEANEY and Gulcin OZKAN: The structure of public debt and the choice of exchange rate regime, Canadian Journal of Economics, Vol 44, N 1, Montreal, Canada, 2011, P P 337-338.

² World Bank: International Debt Statistics 2016, Washington, 2016, P 162.

³ بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة جسر التنمية، العدد 30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 07.

الجدول رقم (1-4): إيرادات ونفقات الميزانية العامة للجزائر (الوحدة: مليار دينار)

السنة	الإيرادات العامة	إيرادات المحروقات	منها: صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	إيرادات خارج المحروقات	منها: إيرادات جبائية	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2005	3082.6	2352.7	1368.8	724.2	640.4	2052.0	1030.6
2006	3639.8	2799.0	1798.0	840.5	720.8	2453.0	1186.8
2007	3687.8	2796.8	1738.8	883.1	766.7	3108.5	579.3
2008	5190.5	4088.6	2288.2	1101.6	965.2	4191.0	999.5
2009	3672.9	2412.7	400.7	1259.4	1144.5	4214.4	-541.5
2010	4392.9	2905.0	1318.3	1487.8	1298.0	4466.9	-74.0
2011	5790.1	3979.7	2300.3	1810.4	1527.1	5853.6	-63.5
2012	6339.3	4184.3	2535.3	2155.0	1908.6	7058.1	-718.8
2013	5957.5	3678.1	2062.2	2279.4	2031.0	6024.1	-66.6
2014	5719.0	3388.3	1810.6	2330.6	2078.7	6980.2	-1261.2
2015	5610.0	2388.3	910.6	2870.5	2188.1	7001.2	-1462.2
2016	5042.2	1781.1	912.8	3261.1	2422.9	7383.6	-2341.5
2017	5997.9	2127.0	1810.5	3870.9	2127.0	7282.7	-1257.8
2018	6006.1	2328.0	1910.5	3980.9	2420.3	7441.1	-1093.1

المصادر:

Banque d'Algérie: Rapport 2009, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2010, P 99.

Banque d'Algérie: Rapport 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 71.

لقد تم تمويل العجز من سنة 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات، فإن تمويل عجز سنة 2013 رغم ضعفه (وهي أقل من 1 % من إجمالي الناتج الداخلي) تم اقتطاع قدره 70.2 مليار دينار من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة، إذ سمحت قدرة التمويل هذه للخبزينة العمومية بالمساهمة في تحصيل المالية العامة من تقلبات أسعار النفط وكذا من الصدمات الخارجية المحتملة.¹

ليتواصل هذا العجز إذ بلغ 1261.2 مليار دينار عام 2014 ليتم تمويله عن طريق صندوق ضبط الموارد، حيث تم سحب 1155 مليار دينار، أي 20.8 % من قيمة الصندوق عند نهاية 2013. ولقد سجلت الخبزينة العمومية الجزائرية عجزا قياسيا غير مسبوق بنهاية فيفري الماضي، ليصل إلى نحو 1.4 تريليون دينار (14 مليار دولار)، مقابل 413 مليار دينار (4.5 مليارات دولار) بنهاية نفس الشهر من العام الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 240%، وأرجعت وزارة المالية، في تقرير لها، العجز إلى ارتفاع غير متوقع للنفقات الفعلية، مما جعلها تسحب من صندوق ضبط الإيرادات 665.67 مليار دينار خلال الشهرين الأوليين من السنة.

في ظل استمرار انخفاض أسعار البترول فإن صمود صندوق ضبط الإيرادات لن يدوم كثيرا إذا استمر العجز في الميزان التجاري، الذي سيؤثر سلبا على الخبزينة العمومية، حيث كان يحوي أكثر من 77 مليار دولار في 2014، واليوم به 9 مليارات دولار فقط.

ويتوقع مصطفى مقيدش نائب رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي، أن يبلغ عجز الميزانية حوالي 30 مليار دولار بنهاية هذا العام، مما يعني عدم قدرة صندوق ضبط الموارد على تمويل هذا العجز، مما يؤدي بنا إلى التأكيد على ضرورة الإسراع في تبني نظام مجلس العملة قبل أن يصبح هذا الشرط غير متحقق. ومن خلال إسقاط شروط تبني نظام مجلس العملة على الاقتصاد الجزائري تم التوصل إلى ما يلي:

☒ لتبني نظام مجلس العملة في الجزائر يجب أن يكون هناك إرادة سياسية واقتصادية، خصوصا في ظل البحث عن تنويع الصادرات، قبل أن يكون هذا التغيير أمرا واقعا؛

¹ Banque d'Algérie: Rapport 2013, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Octobre 2014, P 69.

- ⊗ تعتبر الجزائر من الدول الأولى في الاحتفاظ باحتياطيات سعر الصرف، لكن ما لبث هذا الاحتياطي بالتآكل نتيجة انخفاض أسعار النفط، لذا يجب تبني نظام مجلس العملة قبل نفاذ الاحتياطي وربما التوجه إلى المديونية؛
- ⊗ إن تبني نظام مجلس العملة في الجزائر من شأنه أن يخلق مؤسسات وبنوك قوية اقتصاديا، الأمر الذي سوف يدعم الاستثمار والتجارة وبالتالي النمو الاقتصادي؛
- ⊗ إن العملة المرصاة الأفضّل بالنسبة للجزائر هي عملة الاتحاد الأوروبي: الأورو ؛
- ⊗ في حال خروج الجزائر من مجلس العملة فإنها أمام خيارين: إما الأولرة الكاملة أو الرجوع إلى نظام سلة العملات.
- ⊗ إن إدخال نظام مجلس العملة في الجزائر سيؤدي إلى تغيير السياسات الاقتصادية الكلية، التي من بينها التحكم في الكتلة النقدية وضمان الاستقرار في الأسعار وتحقيق كل من الزيادة في النمو الاقتصادي والتوازن في ميزان المدفوعات والوصول إلى حالة العمالة الكاملة.
- ⊗ في ظل التوجهات الجديدة لتنويع الصادرات فإن الجزائر بإمكانها تفادي الصدمات الخارجية الناتجة عن تذبذبات أسعار النفط، ومن شأن تبني نظام مجلس العملة أن يساهم في هذا التوجه، وذلك من خلال جذب التجارة والاستثمار الأجنبي، وخلق نوع من الثقة في القطاع العمومي بشكل عام وفي الأسواق المالية بشكل خاص بفضل الاستقرار في الأسعار ومعدلات التضخم.
- ⊗ تعتبر الجزائر من الدول المغلقة تجاريا، وذلك بسبب خوف الكثير من المستثمرين الأجانب من نظام استثمارها، كما أن القطاع العمومي مهيم بنسبة كبيرة على التجارة، ومن شأن تبني نظام مجلس العملة أن يفتح آفاق جديدة للبلاد، وقطع هيمنة المحروقات على صادرات الجزائر.
- ⊗ إن الديون تعتبر في أضعف مستوياتها، ولكن لو تبقى أسعار النفط على هذا المستوى فإن الجزائر سوف تعود إليها، لهذا يجب الإسراع لتبني نظام مجلس العملة مادام هذا الشرط متحقق.
- ⊗ لقد سجل رصيد الميزانية في السنوات الأخيرة مستويات سلبية بسبب ارتفاع النفقات العامة، وتم تغطيتها بصندوق ضبط الموارد، وفي حالة استمرار انخفاض أسعار النفط فإن الصندوق أيضا سوف ينضب، وبالتالي وجب المضي قدما لإدخال نظام مجلس العملة الذي من شأنه أن يعيد التوازن إلى الميزانية العامة.

المبحث الثاني: أهمية عمليتي الدولار والأورو في المبادلات التجارية

جاءت اتفاقية بريون وودز لتعبر عن مصالح القوة الاقتصادية الدولية الصاعدة وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية باعتبارها قائد العالم الرأسمالي المتقدم، واحتل الدولار الأمريكي مكانة بارزة في السوق الدولية، وبالتدرج حل الدولار محل الذهب والجنيه الإسترليني كعملة يرتكز عليها النظام النقدي الدولي، وكوسيلة دفع رئيسية في المعاملات الدولية وكملة احتياط تحتفظ بها السلطات النقدية في معظم بلدان العالم.

وبحلول عام 1999 ظهر منافس جديد للدولار وهو الأورو، العملة الأوروبية، حيث شكل نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق الدولية سمحت لدول منطقة الأورو بامتلاك مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وتجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله، وتضاربت الآراء واختلفت بشأن العملة التي يرتكز عليها النظام النقدي الدولي والوضعية التي سيؤول إليها النظام بوجود عمليتين متنافستين.

المطلب الأول: السياق التاريخي للدولار

إن مصطلح الدولار **Dollar** هو تحريف باللغة الإنجليزية لكلمة تالير **Thaler** التي هي عملة نمساوية قديمة من الفضة شغلت مكانة هامة منذ سكها عام 1519، ومع ظهور القانون المصرفي في الولايات المتحدة تم لأول مرة إصدار عملة ورقية نقدية موحدة المواصفات في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولار التي ستصبح عملة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة، والعملية الأكثر تداولاً ورواجاً في العالم، فمن حيث النشأة التاريخية وتطوره يمكن القول أن الدولار مر بعدة مراحل و التي سيأتي ذكرها فيما يلي:

المرحلة الأولى: من القرن 18 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

في العام 1785 أعلن الكونغرس الأمريكي عن إنشاء وحدة نقدية وطنية هي الدولار الأمريكي، وقد اتسع التداول بها بعد قانون 1900 -القانون الذي ينظم النقود والمؤسسات النقدية-، أين تم الإعلان رسمياً عن ارتباطه بالذهب فحددت قيمة الدولار بـ 1.5046 غ ذهب وبالتالي كان إصدار النقود يخضع للتغطية

الإلزامية إلى غاية سنة 1913¹، كما تم إحداث النظام الاحتياطي الفيدرالي حيث قسمت الو.م.أ إلى 12 منطقة جغرافية كل منها تحوي بنكا مركزيا تقوم بإصدار النقود وفقا لتغطية 40% من الذهب، و 60% من السندات التجارية، وقد استمر الوضع حتى الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929 - 1933)، أين تم تخفيض قيمة الدولار بمقدار 40% في الوقت الذي انتقل فيه الاحتياطي الذهبي إلى البنوك المركزية الأمريكية مما أدى إلا حضر الإبدال الداخلي للدولار بالذهب، فكانت أول خطوة لبدء الأزمات العالمية التي شهدها العالم قبل الحرب العالمية الثانية.²

المرحلة الثانية: من 1944 إلى 1971

خرجت معظم الدول من الحرب العالمية الثانية باقتصاديات منهارة، وتوافق ذلك بانتشار التضخم في كل الدول بمعدلات مرتفعة، ولإعادة بناء اقتصاديات بلدان هذه الدول تطلب ذلك مبالغ ضخمة من العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار، وقد حصلت أوروبا على قسم هام من هذه المبالغ طبقا لمشروع مارشال أين وجهت 60% من هذه القيمة إلى شراء السلع والتجهيزات الأمريكية، مما ساهم في تطور الاقتصاد الأمريكي ومن ورائه الدولار، الشيء الذي يعد نقطة تحول بارزة في النظام المالي الدولي خاصة بعد اشتداد الصراع في اكتساب الأسواق الخارجية من أجل تنمية وتطوير المبادلات الدولية، مما استوجب التفكير في إيجاد نظام نقدي عالمي جديد فكان بذلك اجتماع بريتون ورتز 1944، الذي أعتبر اللبنة الأولى لتنظيم العلاقات المالية الدولية، مما جعل الدولار يستحوذ على مكانة مرموقة، كما شهدت هذه المرحلة ولادة سوق الأورو - دولار (الدولار الأوربي)، حيث أن التمييزات المباشرة للولايات المتحدة في أوروبا زادت وتوسعت اعتبارا من عام 1955 سواء عن طريق شراء شركات ومؤسسات قائمة، فشكلت هذه العملية ولادة عالم اقتصادي جديد بلا حدود، سمي بسوق الدولار الأوربي، ومنذ ولادة هذه السوق لعبت فيها دورا هاما كل من المصارف الكندية، اليابانية والأسترالية، وتنقسم هذه الأسواق إلى فئتين متميزتين هما: سوق السندات الأوروبية وسوق الدولارات الأوروبية النقدية، الأولى: هي سوق سندات محررة بالدولارات تصدرها شركة أو مؤسسة تديرها مصرفيا جهات غير أمريكية، وليس في هذا أي جديد وعلى العكس من ذلك، فإن السوق الثانية المسماة سوق الدولار الأوربي هي الابتكار بكل معنى الكلمة.

¹ هشام متولي، الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي، 1945-1977، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1989، ص ص 93-41.

² Michelle de Mourgues "La Monnaie, Système Financier et Théorie Monétaire" 3ème edition, composé par Economica, Paris, p 285.

المرحلة الثالثة: بعد سنة 1971

تمثل سنة 1971 تاريخ توقيف تحويل الدولار بالذهب، وذلك لما أنجر عنه من عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض احتياطها من الذهب، حيث بعدما كان 70% عام 1948 وصل نحو 28 % عام 1971، مما أدى إلى ازدياد الشكوك حول إمكانية الولايات المتحدة الأمريكية على إبدال كل الأرصدة بالذهب، وتسبب في ضعف الثقة بالدولار وتراجعها في المعاملات الدولية وتعرضه لتقلبات حادة، خاصة بعد تخفيض قيمته بنسبة 8% كل هذا أدى إلى انهيار نظام بريتونوودز وحدوث تقلبات كبيرة في أسعار العملات الدولية، مما أثر سلبا على الأداء التجاري العالمي وعدم استقرار الأسواق والسياسات النقدية والمالية داخل كل دولة.

إضافة إلى نقص السيولة العالمية التي كانت بذلك نقطة البدء في استخدام حقوق السحب DTS، مما أدى بعد ذلك إلى حدوث إفراط السيولة الدولية وعدم وجود كيفية عادلة لتوزيعها، الشيء الذي وضع الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى على رأس مصف الدول والتعامل العالمي الذي ظل يعاني من عيوب كثيرة أسهمت في تفاقم الاضطرابات العالمية، خاصة عنصر المديونية، وما له من أثر في حالة تقلب أسعار صرف الدولار، إذا اعتبرنا أن نسبة كبيرة من الديون الدولية المهيكلة بهذه العملة إضافة إلى الأزمات المالية الحديثة التي نتجت عن السياسات النقدية والمالية الأمريكية، خاصة منها أزمة 1986 التي انعكست سلبا على الأداء الاقتصادي العالمي باعتبار أنه قبل هذا التاريخ ومن جراء تخفيض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها حصلت على مزايا تنافسية أمام الدول الصناعية على الخصوص الدول الأوروبية واليابان، ولاسيما فيما يتعلق بانسياب رؤوس الأموال التي اتجهت في مجملها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليشهد الدولار تغييرات جذرية جديدة تميزت بالخصوص بالارتفاع مقابل العملات الأخرى حتى منتصف الثمانينات، والذي يرجع مرده إلى ارتفاع في أسعار الفائدة الأمريكية، وما نجم عنه من اتساع في استثماراتها.

1

هذا الوضع الذي أثار الكثير من الاعتراض في كل الدول الصناعية باعتباره أن ذلك يضطر الدول إلى الرفع من أسعار الفائدة لديها مما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، ليعرف الدولار بذلك انخفاضا اعتبارا من النصف الثاني في سنة 1985 إثر اجتماع الدول الخمس الأكثر تصنيعا (الو.م.أ، اليابان، ألمانيا، فرنسا،

¹ هشام متولي، مرجع سبق ذكره، ص -82- 86.

بريطانيا)، مما أدى إلى تراجع الأداء المالي العالمي، لكن وبدءاً من عام 1988 اتجه سعر صرف الدولار نحو الارتفاع لكن الإجراءات الاقتصادية النقدية التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لم تكن كافية لضمان استقرار هذا الارتفاع، غير أن الانخفاض لم يستدعي حدوث أي هزات أو اضطرابات في أسواق صرف العملات، مما ضمن للدولار استقرار حتى بداية عقد التسعينات هذه العشرية التي تميزت بأحداث وتغيرات دولية نشطتها الاتجاهات الجديدة لدول الاتحاد الأوروبي، الذي عبر عن رغبته في إيجاد عملة موحدة، وكذا تحول الدول النامية نحو النظام الرأسمالي، مما يمكن الأسواق المالية العالمية من أن تتقرب وتتميز بالتغيرات المتسارعة والتأثير المتبادل، وهذا ما جعل بحق هذا العقد عقدا للعملات.

لقد استطاع الدولار أن يبنى لنفسه وجوداً ضمن المعاملات الاقتصادية الدولية، فكان بذلك عملة القرن 20، ولا يزال يلعب الدور الرئيسي في المعاملات التجارية الدولية خلال الألفية الثالثة باعتبار أن أزماته تؤثر على أسواق المال العالمية وبورصاتها واقتصاديات الدول.¹

المطلب الثاني: الدولة والاستخدام العالمي للدولار

يحتل الدولار مكانة مرموقة ومهمة في الاقتصاد العالمي بالرغم من تعرضه للأزمات مختلفة ومتعددة ومرور الاقتصاد الأمريكي بفترات اقتصادية حرجة، إلا أنه لا يزال يهيمن على التعامل في سوق الصرف الأجنبي، ومختلف المعاملات الدولية وكذا على النظام المالي الدولي، فعمومة الدولار يحتل ما بين 40% و 80%² من مختلف أنواع استخدام العملة الدولية، ويعرف الإستخدام العالمي للدولار بالدورة التي نعرفها كالأتي:

الفرع الأول: مفهوم الدولة

حسب تعريف صندوق النقد الدولي فإن الدولة هي: الأخذ بنظام الدولار وهي حيازة المقيمين الجزء كبير من أصولهم في شكل أدوات مقومة بالدولار، وحسب andrew berg et eduardo borensztein فإن الدولة هي: الاستخدام التلقائي في بلد ما للدولار الأمريكي إلى جانب عملته المحلية في معاملاته المالية، والدولة ظاهرة شائعة في البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي حيث أن نصف

¹ وردخاي كريانين: الاقتصاد الدولي، تعريب: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص 23.

² علة محمد، الدولار وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص 119.

البلدان المنفذة لبرامج التصحيح التي دعمها صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1988-1998) أصبحت بلدانا تنتهج نظام الدولار، زيادة على ذلك فان كثيرا منها يعتبر مدولرابدرجة كبيرة، وينظر إلى الدولار على أنها نظام جيد يعمل على حل مشاكل عدم الاستقرار النقدي في البلدان النامية، وكأي نظام نقدي فالدولرة لها فوائد وتكاليف تنعكس على اقتصاد البلد المدولر.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للدولرة

للدولرة فوائد عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:

☒ يترتب عنها تكامل اقتصاد البلد الذي يتبع الدولرة مع الاقتصاد الأمريكي بشقيه المالي والتجاري؛

☒ تشجيع عمليات الاستثمار انطلاقا من الثقة التي تتميز الدولار؛

☒ وضع حد لكل المخاطر المترتبة عن عملية تخفيض قيمة العملة والتي تتمثل أساسا في التوقف عن

سداد الديون؛

☒ الحد من التهافت على سحب الودائع من المصارف ما لم يوجد في المراكز المالية للمصارف؛

☒ اختلالا كبيرا في موازنة أرصدة العملات؛

☒ يمكن أن تكون الدولرة بديلا لضوابط رؤوس الأموال قابلا للبقاء؛

☒ تعمل على تحقيق أهداف النمو والتضخم.

الفرع الثالث: تكاليف الدولرة

أما تكاليف الدولرة فتتوقف على درجة دولرة الاقتصاد وهي عموما كما يلي:

☒ يفقد البلد المدولر كثيرا من الفوائد إذا كان إستخدام الدولار الأمريكي في سلعه وأسواقه المالية المحلية

واسع النطاق لكن الارتباط في الجانب المالي والتجاري مع الولايات المتحدة يتميز بالضعف؛

☒ فقدان البلد إيرادات ضخمة جراء عملية سك العملة إذا لم يتم الاتفاق على صيغة ما بين الولايات

المتحدة وهذا البلد الأخير؛

☒ يمكن أن تزداد مخاطر التوقف عن سداد الديون مع تخفيض قيمة العملة نتيجة لارتفاع خدمات

الديون المقومة بالدولار.

أستخدم الدولار الأمريكي خلال النصف الثاني من القرن الماضي، بصفته العملة الدولية الأولى في العالم، وتغلب على المنافسة التي واجهها من طرف عدد من العملات حيث نافسه الجنيه الإسترليني مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما أنه تزايد استخدام المارك الألماني والين الياباني في الثمانينات حتى اعتبر نظام النقد الدولي ثلاثي الأقطاب (ين- دولار- مارك)، ومع فترة التسعينات تراجع استخدام الين والمارك واقتصرا على مستويات متواضعة وبقيت السيطرة للدولار إلى تاريخ إنشاء العملة الأوروبية الموحدة الأورو في 01-01-1999، الأمر الذي أدى إلى فتح الصراع على مصراعيه بين العملتين الأورو والدولار.

ولقد استند الدولار في هيمنته على وظيفتي التبادل والحساب وعلى دوره في نقل المعلومات المتعلقة بأسعار النسبية، زيادة على هذا فقد بقيت هيمنته نتيجة للتكلفة التي تترتب في حالة التحول إلى عملة أخرى، كما أن سيطرته بقيت بشكل كبير على ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من أسواق مالية كبيرة ومتطورة، فاستخدام الدولار كعملة احتياط لدى غالبية دول العام هو الأمر الذي يزيد من الطلب عليه دائما، ويدعمه بشكل مستمر.

الفرع الثالث: عوامل نجاح الدولار

إن المكانة التي بلغها الدولار لم تكن بين عشية وضحاها، وإنما جاءت بعد تجارب عدة واجتهاد مستمر للخبراء الأمريكيين وتضحيات شعبهم، ودعم ذلك سيطرة الو.م.أ على الأجهزة المالية العالمية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الشيء الذي يضمن للدولار الاستمرار في فرض هيمنته مستقبلا، لكن القوة الحقيقية التي تقدم له الدعم الكافي لتستمر جاذبيته وهيمنته مستمدة أساسا من ¹:

1. الحجم الاقتصادي للولايات المتحدة: ظهرت الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية

كأكبر قوة اقتصادية مهيمنة على الاقتصاد العالمي بفضل ضخامة إنتاجها وحجم استثماراتها في الخارج، وهذا رغم ظهور قوى اقتصادية جديدة منافسة لها كالاتحاد السوفيتي سابقا واليابان والمجموعة الأوروبية، فالصناعة الأمريكية فرضت نفسها على العالم بسبب تفوق تقنياتها التي مكنتها من احتكار صناعات عديدة كالإلكترونيات، والصناعة النووية والفضائية، أما زراعيها فهي أول دولة منتجة ومصدرة للمواد الغذائية في العالم، أما إذا أعرجنا على القوة المالية لأمريكا فإن شريكاتها تتوفر على إمكانيات كبيرة بسبب الأرباح

¹ ربيعة صباغ، أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة الماجستير، جامعة تلمسان- الجزائر، 2007، ص ص: 57-58.

الطائلة وامتلاكها المؤسسات مالية متقدمة في ظل الثورة المعلوماتية وعالم الاتصال، فكل هذه القطاعات جعلت للو.م.أ مكانة مرموقة في التعاملات العالمية.

2. الأسواق المالية المتطورة: لقد بسطت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها على الاقتصاد العالمي

بأدواتها المالية المتطورة، فالبنوك الأمريكية أصبحت تمويل معظم المشاريع الاستثمارية العالمية مما جعلها في موضع تفاوضي قوي، وزيادة عن البنوك فإن الولايات المتحدة تتوفر على أسواق للأوراق المالية جد متقدمة، مما سمح لها بتسهيل عملية الاستثمار وتوزيع المال على مختلف القطاعات، تأمين جو المنافسة الضروري، تعيين الفعالية الاقتصادية المثمرة ذلك عن طريق الإطلاع على تقلبات الأسعار وتموجاتها.

إذن فهذه الأسواق المالية شكلت سندا قويا للورقة الخضراء فمن خلال البورصات ومن ورائها الشركات العملاقة أصبح الدولار أكثر طلب عليه لاقتناء الأسهم والسندات التي في معظمها هي ذات عائد وبنفس الشيء فإن المصارف الأمريكية وما تتوفر عليه من تكنولوجيا معلوماتية وسهولة في الاتصال، أعطت للدولار الصبغة المالية والطابع الاحتكاري.

3. الميراث التاريخي: ان انطلاق قوتها الاقتصادية ترجع أساسا إلى بداية القرن العشرين، فبينما كانت الدول العملاقة آنذاك تتصارع حول التوسع العالمي، انشغلت أمريكا ببناء عرشها الاقتصادي لأزيد من أربع عقود لتثبت هذه القوة بعد الحرب العالمية الثانية أين خرجت بوجه المنتصر الظافر لتكون على رأس النظام الاقتصادي العالمي، بعد ذلك عززت هذا المكسب بإيجاد الأجهزة التي تدير النظام الدولي بغاية توفير الحصانة اللازمة لعمليتها وتقويتها.

4. القوة العسكرية: لقد أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية قوتها العسكرية من خلال الإنتاج الهائل والضخم للأسلحة المتطورة سواء في ميدان الاتصالات والصناعة الذرية، أو حتى في مجال الكيمياء والبيوكيمياء، هذه القوة التي استعملتها أمريكا في أكثر من مناسبة لحماية مصالحها الاقتصادية وفي مقدمتها الدولار.

5. غياب المنافسة: لقد استطاع الدولار أن يفرض نفسه كعملة عالمية قوية لمدة تزيد عن النصف قرن من الزمن، وهذا رغم الأزمات المالية والهزات النقدية التي عصفت به في أكثر من مرة، ورغم ذلك ظل العملة الأولى في المبادلات التجارية الدولية تتقبله كل الدول بإيجابياته وسلبياته، وهنا يطرح السؤال عن أسباب هذا التقبل للدولار؟ وما هي العوامل التي جعلته يحتفظ بدوره الكبير؟

فبشيء من التمعن يمكن القول بكل بساطة أنها غياب المنافسة، فرغم وجود اقتصاديات متطورة كدول أوروبا الغربية واليابان ودول جنوب و شرق آسيا، إلا أن هذه البلدان لم تستطع أن تفرض عملتها على الدولار، وهذه العوامل التي تختلف وتأخذ عدة أوجه ولكنها تصب في مجملها في قاع واحد وهو التبعية للاقتصاد الأمريكي صاحب العصا الدولارية.

6. الحجم الضخم لتدفق الاستثمارات والأموال الأجنبية إلى الأسواق الأمريكية: الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول التي تستقطب بقيم كبير الأموال والاستثمارات الأجنبية، فمثلا استقطبت دولة الدولار حوالي 20% من تدفقات رؤوس الأموال في العالم عام 1992، وهو ما دفع الدولار للاتجاه نحو الصعود أمام معظم العملات المنافسة.

7. استخدام الدولار كعملة احتياط دولية لدى غالبية دول العالم: وهو الأمر الذي يزيد الطلب دائما على الدولار، ويدعم استقراره أمام العملات الأخرى، مثل الأورو والين، هذا إلى جانب دور الدولار كعملة للودائع، أو لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

كانت هذه أغلب العناصر التي جعلت من الدولار عملة مهيمنة لفترة معتبرة، حيث تداخلت هذه العناصر سواء كانت اقتصادية، تاريخية، عسكرية وحتى عالمية لتجعل العملة الأمريكية عملة القرن العشرين، إلا أنه ومع بداية السبعينات وخلال عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، بدأت تظهر مؤشرات ودلالات تنبؤ بأن الاقتصاد الأمريكي سيتراجع دوره في النظام الاقتصادي العالمي الجديد خلال القرن الحالي، وظهرت عوامل ضعف في الاقتصاد الأمريكي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر تمثلت في:¹

☒ زيادة نسبة معدلات البطالة التي أدت إليها أحداث 11 سبتمبر إلى نحو 5.4 %، حيث وصل عدد من فقدوا مناصب عملهم إلى نحو 700 ألف فرد خلال شهري أكتوبر ونوفمبر اللذان تليا الأحداث فانخفض الاستهلاك والإنتاج إلى أدنى مستوياته.

☒ انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي إزاء الأورو والفرنك السويسري والين الياباني إلى أدنى مستوى له بعد الهجمات، ما أدى إلى تصاعد حدة القلق إزاء أداء الاقتصاد الأمريكي.

☒ ارتفاع حجم الخسائر التي تكبدتها البورصة من جراء التوقف عن العمل لمدة أسبوع تقريبا، حيث وصلت خسارتها إلى نحو 4 مليارات دولار، إضافة إلى انخفاض مؤشرات البورصة انخفاض مؤشر الداو

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص ص 125 - 127.

جونز للشركات الصناعية بنسبة 7% بالرغم إجراءات بنك الاحتياطي الأمريكي بخفض سعر الفائدة لمحاولة دعم الثقة في أسواق المال العالمية الأمريكية بخفض سعر الفائدة لمحاولة دعم الثقة في أسواق المال العالمية .

☒ تدهور الناتج الإجمالي في الولايات المتحدة بنسبة 1.1% خلال شهر أكتوبر 2001 وهي أعلى نسبة تدهور منذ سنة 1990، كما تأثر قطاع السياحة، الطيران وتعرضت كبرى الشركات الأزمات مالية.

ولقد شكلت أحداث 11 سبتمبر في مجموعها معالم أزمة للاقتصاد الأمريكي في بداية الألفية الثالثة، فمنذ سنة 2002 شهد الدولار الأمريكي انخفاضات متتالية أمام العملات الرئيسية إذ فقد بين 2004-2002 ما يقارب 20% من قيمته أمام الأورو ما يجعل واقع الدولار نتاج تضافر عوامل عديدة متشابكة ومعقدة.

الفرع الرابع: الأسباب الداخلية لإنخفاض قيمة الدولار

إن الانخفاض المتتالي للدولار منذ سنة 2002 راجع لعدة أسباب داخلية تتمثل أساسا في:¹

4-1: عجز الميزانية العامة

أدت السياسة الخارجية المنتهجة من الإدارة الأمريكية إلى إجهاد الاقتصاد الأمريكي من حيث هيكله واستنزاف موارده من خلال الإنفاق على الحروب وعلى الحروب وسباق التسلح النووي وسباق الفضاء، فأصبح الاقتصاد الأمريكي يعاني من اختلالات هيكلية انعكست بصورة واضحة في تزايد العجز في الميزانية العامة، فخلال سنة 2003 بلغت قيمة العجز في الميزانية العامة الأمريكية ما قيمته 377.6 مليار دولار لترتفع سنة 2003 إلى 412.7 مليار دولار بسبب الحرب على العراق وارتفاع نفقات التسلح، لتشهد تراجعا ملحوظا سنة 2006 إلى 248.2 مليار دولار ثم 160.7 مليار دولار سنة 2007.

4-2: عجز ميزان المدفوعات الأمريكي

يعاني ميزان المدفوعات الأمريكي من تدهور نتيجة الارتفاع مستوى الاستهلاك المحلي من السلع المستوردة

¹ المرجع نفسه، ص 167.

خاصة من الأسواق الآسيوية، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، كل ذلك أدى إلى تدهور الميزان التجاري الأمريكي، غير أن ذلك يقابله نسبة كبيرة من التحويلات الرأسمالية على شكل استثمارات مباشرة أو مالية في أسواق الأسهم أو في أذونات الخزانة الأمريكية، واستمرار العجز يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

3-4: ارتفاع حجم المديونية

أدت العجزات المالية للميزانية الأمريكية إلى زيادة حجم الديون بهدف سد العجز القائم، فقد بلغ حجم الدين الأمريكي حوالي 6.22 ترليون دولار سنة 2002 ليرتفع سنة 2005 إلى 7.93 ترليون دولار ثم إلى 9.01 ترليون دولار سنة 2007.

4-4: انخفاض أسعار الفائدة

أدى التراجع في سعر الفائدة إلى التراجع في قيمة الدولار، الأمر الذي جعل المستثمرون يجدون عائداً أفضل للاستثمارات خارج الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الأسواق الأوروبية.

5-4: دور الإدارة الأمريكية

تشجع الإدارة الأمريكية انخفاض الدولار من أجل زيادة الصادرات الأمريكية وتقليل عجز الميزان التجاري، مما يعني تقليل المديونية الخارجية المتصاعدة للولايات المتحدة الأمريكية، فسياسة الدولار الأمريكي الضعيف مفيدة لأكثر مصلحة أمريكية سياسية واقتصادية في الفترة القريبة، إذ أصبح تخفيض قيمة الدولار إحدى سياسات الولايات المتحدة للتوسع المالي بحفز التصدير وزيادة فرص العمل وزيادة العرض ودفع الطلب الفعال ودفع ارتفاع سوق الأوراق المالية لتحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الخامس: الأسباب الخارجية لانخفاض قيمة الدولار

أدت سياسة الدولار القوي التي انتهجتها إدارة كلينتون إلى جذب تدفقات ضخمة من الرأسمال الدولي بلغت 2300 مليار دولار من عام 1991 إلى عام 2000، جاء 70% منها من أوروبا، لكن بعد عام 2001، انخفض الرأسمال الدولي الخاص الذي تدفق إلى الولايات والسبب الرئيسي هو عودة الرأسمال الأوروبي من الولايات المتحدة بنسبة 99%، الأمر الذي شكل الخلفية الدولية لانخفاض قيمة الدولار أمام الأورو، ولقد أضحت منطقة الأورو تحدياً للدولار الأمريكي، حيث تضم المنطقة المؤسسات الأوروبية التي

كانت تنقل أموالها إلى الولايات المتحدة في السابق، وحولت بعض الممتلكات بالدولار الأمريكي إلى ممتلكات بالأورو، وقد توسعت سوق السندات المالية الأوروبية، فبلغت 9400 مليار دولار أمريكي عام 2002، أي نصف حجم السوق الأمريكية.¹

ولعل الدور الذي تلعبه الصين خاصة في ممارستها لضغوط على الدولار من خلال تدخلاتها في سوق الصرف لمحاولة منع عملتها من الارتفاع مخافة على تنافسية صادراتها شجع تدخلات البنوك المركزية الآسيوية خاصة اليابانية في سوق الصرف بهدف دعم منافسة الصادرات اليابانية، وجلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية بصفة خاصة اليابانية بشراء الدولار للحفاظ على الين عند مستويات منخفضة.

المطلب الثالث: السياق التاريخي للعملة الأوروبية الموحدة (الأورو)

بداية سوف نتطرق إلى مراحل إنشاء الإتحاد الإقتصادي الأوروبي، الذي تطور به الأمر ليصل إلى إتحاد نقدي، ثم إلى عملة أوروبية موحدة.

الفرع الأول: مراحل تشكل الإتحاد الأوروبي

بدأت فكرة إقامة نوع من الإتحاد بين بعض الدول الأوروبية بالتبلور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لمنع حدوث أية حروب جديدة أو دمار كبير كالذي عانت منه القارة الأوروبية في تلك الفترة، وتم طرح هذه الفكرة لأول مرة بكلمة ألفت من قبل وزير الخارجية الفرنسي آنذاك في 9 ماي من عام 1950، وفي 18 أفريل من عام 1951 وقعت ستة دول هي فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ في باريس على اتفاقية الحديد والفحم، وتم دخول الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في 23 من جويلية عام 1952، إذ اعتبرت هذه الاتفاقية اللبنة الأساسية لقيام الإتحاد، أتبعته اتفاقية باريس باتفاقية روما في العام 1957 واتفق على إنشاء اللجنة الاقتصادية الأوروبية.²

تم دخول هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في العام التالي، كما وتم بنفس الوقت التوقيع على إنشاء اللجنة الأوروبية للطاقة الذرية، وإستمر تطور المسيرة الأوروبية إلى أن تم التوقيع على إنشاء الإتحاد الأوروبي في ماسترخت- هولندا في 07 من فيفري من عام 1992، ودخلت هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في 01

¹ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائلات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2010، ص ص 131-132.

² صلاح الدين حسن السبسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة - السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتب، الطبعة الأولى، مصر، ص ص 12-13.

نوفمبر عام 1993، وقد اصطلح على تسميتها باتفاقية ماسترخت، وقد وقعت على هذه الاتفاقية الدول الست المؤسسة في باريس في العام 1951 بالإضافة إلى البرتغال، الدانمارك، اليونان، إسبانيا، أيرلندا، والمملكة المتحدة.

بعد ذلك توسع الاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي، حيث بدء بفرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ في العام 1951، لتتضم إليهم الدانمارك، أيرلندا، والمملكة المتحدة في العام 1973، ثم اليونان في العام 1981، ثم إسبانيا والبرتغال في العام 1986، وفنلندا، السويد، والنمسا في العام 1995، ليستقر العدد على خمسة عشرة دولة، ثم انضمت عشر دول جديدة إلى الاتحاد أغلبها من أوروبا الشرقية، ليصبح عدد أعضائه 28 دولة، آخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو 2013، وفي 23 يونيو 2016، قررت المملكة المتحدة عبر استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي، لتصبح أول دولة فيه تقوم بذلك.

تشكل الاتفاقيات الأربعة أنفة الذكر (باريس، روما، ماسترخت) الأعمدة الأساسية لقيام الاتحاد حيث عاجلت مواضيع القوانين والسياسات المحلية، والسياسة الخارجية والأمن، أضف إلى ذلك الأمور التي تتعلق بالقضاء والتعاون في مكافحة الجريمة.¹

1-1: مراحل إنشاء النظام النقدي الأوروبي

لقد بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي أواخر الستينات، حيث تم تشكيل لجنة أوروبية عام 1969 مكلفة بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بينها بصورة تدريجية، وقد أودعت تقريرها إلى المجلس الأوروبي عام 1971 متضمنة ضرورة إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية على عدة مراحل خلال فترة تتراوح من 7 إلى 10 سنوات، مع تطبيق هامش أسعار الصرف بين العملات الأوروبية يتراوح بين 6%، ولكن قبل البدء في تنفيذ توصيات اللجنة وفي نفس السنة 1971 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها الخاص بوقف تحويل الدولار إلى ذهب وما أحدثه هذا القرار من أزمة على النظام النقدي العالمي، وسارعت عندئذ الدول الأوروبية من خلال الإتحاد الأوروبي باتخاذ قرار الالتزام بتطبيق هامش 2.25% بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار، وبهامش 1.52% بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض، وقد أطلق على هذا النظام (نظام الثعبان داخل النفق).

خلال سنة 1972 أعلنت بريطانيا عن تعويم عملتها (الجنينة الإسترليني) بسبب التدهور الشديد في

¹ رقيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 71.

قيمتها لعمليات المضاربة الواسعة على هذه العملة، أعقب ذلك انخفاض في أسعار صرف الليرة الإيطالية والكروناالدايمركي، وحدث اضطراب واسع في أسواق المال الأوروبية إيدانا بأهيار نظام الثعبان داخل النفق ابتداء من سنة 1973، الأمر الذي استدعى التفكير من جديد للاتفاق بين دول المجموعة الأوروبية على إنشاء نظام نقدي أوروبي جديد من خلال اجتماع بروكسل عام 1979 يتحاشى عيوب نظام الثعبان الأوروبي.

وقد تم الاتفاق على السياسة المالية والنقدية المشتركة التي تهدف إلى إقامة منطقة نقدية في أوروبا، وتم كذلك إنشاء وحدة النقد الحسابية (الإيكو) التي بدأ العمل بها خلال نفس السنة (1979) كوحدة للموازنة العامة للإتحاد الأوروبي والمكونة من سلة عملات دول الإتحاد، وضبطت قيمتها على أساس مساهمة كل عملة من عملات دول الإتحاد على أساس أوزان ترجيحية تتناسب مع حجم الناتج القومي لكل بلد وحصته في التجارة الخارجية لدول الإتحاد، ثم جاءت اتفاقية ماستريخت عام 1991 ليتفق من خلالها الأوروبيون على وضع إستراتيجية للوصول إلى عملة أوروبية واحدة وتحديد المعايير الكمية للتقارب والتجانس الاقتصادي والنقدي، وكذلك المراحل والخطوات التفصيلية للوصول إلى الإتحاد النقدي.

ففي عام 1998 تم تحديد الدول التي ستدخل الأورو وتتعامل به وتحديد سعر الصرف ما بين الأورو والعملات الأوروبية الأخرى، واستبدال مؤسسة النقد الأوروبية بالبنك المركزي الأوروبي، فكانت إحدى عشرة (11) دولة أوروبية التي قررت العمل بالأورو، وثلاث دول (بريطانيا، الدايمرك، السويد) قررت الدخول لاحقا رغم تحقيقها للشروط، ودولة واحدة (اليونان) لم تستوف الشروط الكمية آنذاك.

إن الخطط والسياسات التي سبقت اتفاقية ماستريخت لم تكن مستوفية للشروط اللازمة والكافية لإطلاق عملة أوروبية واحدة إلى أن اقتنع الأوروبيون بضرورة وضع معايير محددة للتقارب بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ولذلك تم تحديد معايير للتجانس على شكل شروط كمية ملزمة تتعلق بمعدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والعجز في الميزانية الحكومية والدين الحكومي، وقد أظهرت الدول الأعضاء درجة عالية من التقارب الاقتصادي في السياسة المالية والنقدية بعد تطبيق اتفاقية ماستريخت التي حددت مجموعة من المعايير الاقتصادية كشروط للانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي والعملة النقدية الموحدة، بحيث تقوم كل الدول بتحقيقها قبل الانخراط في هذا النظام، وتتلخص هذه المعايير في الآتي :

☐ تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة؛

☒ عدم تجاوز معدل التضخم للدولة الراغبة في الانضمام في حدود 5.1% وتحقيق الاستقرار في الأسعار؛

☒ ألا يتجاوز عجز الميزانية للدولة الراغبة في الانضمام حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي لها، - ألا يتجاوز معدل الفائدة طويل الأجل للدولة الراغبة في الانضمام حدود 2% من متوسط هذا؛

☒ المعدل في أكثر ثلاث دول من الاتحاد تمتعا بالاستقرار في الأسعار؛

☒ ألا تكون الدولة الراغبة في الانضمام قد قامت بتخفيض عملتها خلال العامين السابقين بالنسبة للعملة أو عملات الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي.

وقد نجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق هذه المعايير ما عدا دولة اليونان حيث بلغ معدل التضخم بما 2, 5% وبلغ معدل عجز ميزانيتها إلى ناتجها المحلي حوالي 4%، وبلغ معدل الفائدة 9.8%، أما بالنسبة لمؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي فقد زادت في معظم الدول الأعضاء عن النسبة المتفق عليها، وبالرغم من ذلك تمت الموافقة على دخول الاتحاد الأوروبي إلى النظام النقدي الأوروبي استنادا إلى النجاح الذي حققته هذه الدول على مستوى بقية المؤشرات والشروط التي حددتها اتفاقية ماستريخت مثلما يوضحه الجدول التالي:¹

الجدول رقم (1-5): معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية

المؤشر البلد	نسبة التضخم (%)	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلية (%)	نسبة الدين إلى الناتج المحلية (%)	معدلات الفائدة الطويلة الاجل (%)
المعايير المتفق عليها	2.7	3	60	7.8
بلجيكا	1.4	2.1	122.2	5.7
الدنيمارك	1.9	0.7+	65.1	6.2
المانيا	1.4	2.7	61.3	5.6
فنلندا	1.3	0.9	55.8	5.9

¹ فريد راغب النجار، اليورو والعملة الأوروبية الموحدة، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 27.

فرنسا	1.2	3	58.0	5.5
اليونان	5.2	4	108.7	9.8
بريطانيا	1.8	1.9	35.4	7
ايرلندا	1.2	0.9+	66.3	6.2
ايطاليا	1.8	2.7	121.6	6.7
لوكسمبورغ	1.4	1.7+	6.7	5.6
هولندا	1.8	1.4	72.1	5.5
النمسا	1.1	2.5	66.1	5.6
البرتغال	1.8	2.5	62	6.2
السويد	1.9	0.8	76.6	6.5
اسبانيا	1.8	2.6	68.8	6.3

المصدر: سمير صارم "اليورو"، دار دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1999، ص 102

يتضح مما سبق أن النظام النقدي الأوروبي يعتبر آلية لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، والتي تعتبر بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي، حيث أن وجود نظام نقدي موحد سيؤكد هذه الوحدة الاقتصادية وسيحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء خاصة في المجال النقدي والمالي.

2-1: مراحل إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية

إن المتبعين لمسيرة الوحدة النقدية الأوروبية يلاحظون بأنها انطلقت منذ توقيع اتفاقية ماستريخت في فبراير

1992، أين حددت مراحل تحسيد العملة الموحدة لتنتهي هذه الأخيرة بإصدار الأورو سنة 1999.¹

المرحلة الأولى (1990 - 1993):

شهدت هذه المرحلة إرادة أكبر للدول الأوروبية في تكملة التعاون والتنسيق الاقتصادي للتوصل إلى السوق المشتركة بنهاية عام 1992، والمشاركة الكاملة لجميع عملات دول المجموعة في النطاق - الهامش - الضيق لأية سعر الصرف، وجسد ذلك أكثر اتفاقية ماستريخت التي كانت تهدف إلى زيادة التعاون الاقتصادي النقدي والمالي بين دول المجموعة والعمل أكثر على تحرير انتقال رؤوس الأموال، وذلك بغية تحقيق تقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها مع تجنب حدوث عجز كبير في الموازنة العامة لأي بلد عضو في الاتحاد، حيث تقوم اللجنة الأوربية كهيأة تتولى متابعة تطورات الميزانية والمديونية العمومية وذلك باستخدام معايير محددة سلفاً.

المرحلة الثانية (1994 - 1995):

يعتبر المختصون الاقتصاديون هذه المرحلة على أنها فترة تمهيدية لمبادئ الاتحاد الأوربي، حيث تم تأسيس هيئة النقد الأوربية التي شرعت في عملها رسمياً منذ 1994 واتخذت فرانكفورت مقراً لها أين كفلت هذه الهيئة باستكمال التجهيزات الفنية والتنظيمية للعملة الموحدة تمهيداً لمرحلة حيث تم تحديد الأسس التي لا بد من انتهاجها لتحقيق نجاح الإتحاد وتمثل في:

- ☒ التقريب بين السياسات النقدية لدول الأعضاء بغية تحقيق استقرار في الأسعار، وقد كانت دول المجموعة تتبع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، وخصوصاً فيما يتعلق بالمؤشرات الأربعة وهي: معدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة طويلة الأجل؛
- ☒ وضع إستراتيجية جديدة وتوفير أدوات مناسبة لذلك بهدف التوصل إلى إطار عمل منسق للمستقبل السياسة النقدية الموحدة للنظام الأوربي للمصارف المركزية، إلى جانب رقابة التجهيزات الفنية الخاصة بطبع الأورو؛
- ☒ السهر على إعداد تقارير دولية عن مدى التطورات الحاصلة في إنجاز التجهيزات المطلوبة، وشهدت

¹ رفيفة صباغ، مرجع سبق ذكره، 76.

هذه المرحلة اجتمع القمة الأوروبية في مدريد (ديسمبر 1995)، تمت فيها الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوروبية من الإيكو إلى الأورو **EURO**، لأن الألمان كانوا ضد استمرار اعتماد الإيكو اسماً للوحدة النقدية الأوروبية، على الرغم من أن الإيكو هو العملة المرجعية في سلة عملات النظام النقدي الأورو المعتمدة في عام 1979 وسبب رفض الألمان فكرة الإيكو هو: أن هذه العملة فقدت الكثير من قيمتها إزاء المارك الألماني منذ تأسيس النظام النقدي الأورو عام 1979، وزاد من رصيد كلمة الأورو وكونها تشكل جزءاً من تسمية أوروبا باللغات الأوروبية الشائعة، كما أنها أحب إلى الجمهور وأسهل تداولاً على ألسنة الأوربيين من كلمة الإيكو.

المرحلة الثالثة (1996-1998):

تم تحديد هدف هذه المرحلة بالتحول من الإيكو إلى الأورو، حيث تنتقل فيها مسؤولية السياسة النقدية الموحدة من المؤسسة النقدية الأوروبية إلى النظام الأورو للبنوك المركزية، كما ارتبطت هذه المرحلة بتحديد الدول المشكلة للأورو، بعد تحقيقها لشروط الانضمام المحددة في اتفاقية ماستريخت المتعلقة بمعدل التضخم، عجز الميزانية، المديونية العمومية ومعدل الفائدة طويل المدى، وذلك بعد أن حدد الاتحاد فترة مرجعية اعتبرت فترة اختبار، ونظراً لعدم تحديد معاهدة ماستريخت طبيعة علاقة الدول الأوروبية التي ما زالت خارج منطقة الأورو بالوحدة النقدية الأوروبية، لذلك تمت معالجة هذا القصور من خلال مؤتمر دبلن في ديسمبر 1996، حيث تم الاتفاق على بعض القواعد التي تنظم هذه العلاقة وخاصة في مجال أسعار الصرف وصيغة هذه القواعد في نظام جديد لسعر الصرف أطلق عليه اسم نظام النقد الأورو الثاني EMS2، وتمت المصادقة على قواعده من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأورو في أمستردام في 1998، وهو يهدف بالأساس إلى حماية الأورو من الآثار السلبية لتخفيض عملات الدول التي ما زالت خارج منطقة الأورو.

المرحلة الرابعة (1999-2002):

إن هذه المرحلة شهدت بالضبط في 1999-01-01 بداية إطلاق الأورو والشروع في تداوله في شكل صكوك وبطاقات ائتمانية إلى غاية إنزاله في الأوراق كأوراق وقطع ابتداء من الفاتح يناير 2002، أين يتم في فترة العامين تهيئة كل الأوراق المالية والأجهزة الإنتاجية للدخول بجد في الأورو، ولقد ترتبت في هذه المرحلة علاقة بين الأورو والإيكو والعملات الوطنية مع قرارات جرى تنفيذها مع دخول الأورو على النحو

التالي:

يحل الأورو Euro محل الإيكو Ecu (العملة الحسابية) على أساس أورو واحد = إيكو واحد، حيث يصبح الأورو عملة الدول الأعضاء ويحل محل العملات الوطنية ويصبح الوحدة الحسابية للبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية لتلك الدول، كما يحدد سعر صرف عملات الدول الأعضاء مقابل الأورو في موعد أقصاه ساعة.

المرحلة الخامسة (انطلاقاً من 2002 أي مرحلة تداول عملة الأورو الورقية والمعدنية):

رسمت الأنظمة التي وضعها البنك المركزي توقيت وكيفية طرح وتداول عملة الأورو الورقية والمعدنية، فاعتباراً من 2002-01-01 طرح البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء في منطقة الأورو عملة الأورو الورقية والأورو المعدنية، وحينها يجري الدفع بالأورو بصفة تلقائية في التعامل الشخصي والتجاري، وبذلك يحل الأورو محل المارك - على سبيل المثال - في سداد الالتزامات حتى وإن كان العقد الساري المفعول قد ينص قبل ذلك على المارك كوحدة دفع مع التأكيد هنا أنه خلال فترة 2002-01-01 حتى 2002-06-30 يجري التعامل بعملة الأورو وإعطاء الأفضلية للتداول بالأورو ، لأنه سيحل محل العملات الوطنية لدول منطقة الأورو بالتدريج وفي كل الاستخدامات، فعلى سبيل المثال خلال فترة الستة أشهر تقوم الحكومات والمؤسسات بدفع أجور العمال بالأورو،¹ كما يتم تحديد أسعار كميات كافية من بنكنوت الأورو وسك القطع المعدنية الكافية منه لتغطية احتياجات التداول في دول الوحدة النقدية بعد أن تسحب العملات الوطنية، ولكن من الجدير بالذكر أن التواريخ المحددة بصورة رسمية لكل إجراء، خلال هذه المرحلة لم يتم تحديدها بصورة قاطعة، وهو ما يعطي هذه المرحلة نوعاً من المرونة النسبية وبنهايتها تكون عملية التحول إلى الأورو قد اكتملت بشكل نهائي.

¹ Agnès Bènessy Quèrè benoit coeurè , "économie de l'euro", édition la Découverte 2002, P 07.

الفرع الثاني: الأورو والبحث عن الدور الدولي

تمكن الأورو من فرض نفسه كعملة عالمية ثابتة ومستقرة، وهذا معناه أن له شأن بالرغم من وجود عملة سابقة هي الدولار، وأكد أن هذه المكانة المرموقة للعملة الأوروبية الجديدة راجعة لعوامل ساهمت في إطلاقها، ونجاحها، والتي سيأتي ذكرها في مايلي :

1- كفاءة الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد النقدي:

إن المتتبع والدارس للأداء الاقتصادي الأوروبي ليجزم بوجود عناصر وآليات كانت وراء إنجاح عملية إطلاق الأورو، وربما ستكون نفسها سببا في إنجاحه مستقبلا والتي تتمثل في:

- ☒ قاعدة استهلاكية عريضة تفوق 290% مليون مستهلك يدخل متوسط مرتفع؛
- ☒ ناتج إجمالي لإحدى عشرة دولة يفوق 6 تريليون دولار أو ما يعادل 13.5 تريليون أورو؛
- ☒ تستحوذ دول الاتحاد على نسبة 18.6 من المبادلات التجارية العالمية؛
- ☒ تساهم منطقة الأورو بنسبة تعادل 19.4 من الناتج الإجمالي العالمي؛
- ☒ المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي تقارب 60% من المبادلات الإجمالية لها؛
- ☒ بلغ معدل النمو في بلدان الاتحاد الأوروبي عام 1999 (2.1%) بينما ارتفع هذا المعدل بين سنتي 2000 و 2001 إلى 3.2%. - نسبة الاحتياطات بالعملة الأوروبية بلغت في مجملها 27% من مجموع الاحتياطات العالمية.

من خلال هذه النسب التي تمكنت بلدان الاتحاد النقدي في تحقيقها، وكذا التحسن الاقتصادي الذي تشهده، سيجعل من الأورو عملة قوية.

2- الدعم الألماني:

باعتبار الاقتصاد الألماني من أقوى الاقتصاديات العالمية (قبل الوحدة) فإن مع مطلع الوحدة يشكل بدون شك المحرك الدافع لاقتصاد منطقة الأورو، وبالتالي الأورو كعملة وخاصة وأنه يمثل ثالث إنتاج الاتحاد الأوروبي، و28% من الإنتاج الإجمالي للاتحاد النقدي.

3- تناسق السياسات الاقتصادية:

استطاعت دول الاتحاد النقدي بموجب اتفاقية ماستريخت تحقيق التقارب وتناغم بين سياساتها الاقتصادية بفضل الجهود التي بذلت منذ يوم توقيع الاتفاقية، وتأكدت هذه المكتسبات التي ستقوم بتعزيزها بعد إطلاق الأورو من شأنها إحداث تناسق أكبر في مستقبل الوحدة النقدية، وخاصة أن المصرف المركزي الأوروبي سيلعب دورا هاما في تحقيق التطور الاقتصادي اللازم، ولا سيما في مجال إدارة السياسات الاقتصادية الكلية لدول المنطقة والاهتمام بالقيمة الخارجية للدولار باعتباره المنافس الأول للأورو.

4- فقدان الثقة في النظام المالي الدولي:

بعد ربع قرن من الهيمنة والأداء الجيد دون تراجع شهد الدولار هزات وأزمات مالية حادة، استمرت حتى منتصف التسعينات، ما شكل نوع من فقدان الثقة إزاءه كعملة مستقرة وآمنة، وبالتالي البحث عن البديل الذي يوفر هذا الاستقرار والأمان. وفي ظل هذا المناخ الذي ميز النظام المالي الدولي كان إنشاء الأورو عملية ضرورية من أجل إعادة الاستقرار في الظروف الدولية المضطربة، إذن فكل الأنظار متجهة صوب أوروبا وعملتها الجديدة، مما يشكل حافزا أمام الأورو من أجل لعب دور الموازنة .

5- إعادة تشكيل الخريطة الجيوستراتيجية العالمية:

إن ما يميز نهاية الألفية الثالثة هو تعدد واشتداد الصراعات كبلوغ الهيمنة العالمية وفرض الإيديولوجية، مما شكل عاملا مهما في إعادة ترتيب الخريطة الجيوستراتيجية، والتي كانت في نهاية المطاف لصالح أمريكا مستعملة في ذلك الورقة الخضراء لتعزيز هذا المكسب، لكن معالجة القوة العظمى الولايات المتحدة) لأزمات العالمية بمنظور المكيالين أدى على تعميقها، مما لطح سمعة واشنطن، وبالتالي يظهر الحاجة إلى قيادة عالمية أكثر إنصافا فكانت أوروبا الغربية حاملة لواء هذه المسؤولية بما تملكه من قوة اقتصادية متميزة، والتي تعززت بإطلاقها لعملة موحدة تضم أكثر من 10 دول متطورة.

إن تشخيصنا لهذه اللعبة السياسية أدى بنا إلى الإجماع بأن إطلاق الأورو في هذا المناخ السياسي العالمي لا يضمن فقط لأوروبا بأن تبني لنفسها مظلة أمنية عالمية تقيها من الهيمنة الأمريكية، ولكن يشكل عملا مهما لاستمرار ونجاح الأورو.

6- توجيه الدول النامية للنظام الرأسمالي:

منذ سقوط النظام الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي مع بداية الأنظمة الاشتراكية في البلدان النامية تتساقط

الواحدة تلوى الأخرى، وظهرت هناك توجهات اقتصادية جديدة انصبت نحو النظام الرأسمالي، فهذا التوجه الجديد لدول جنوب العالم يمثل حدث مهم بالنسبة للاتحاد النقدي الأوروبي، والذي يظهر في ثلاثة عناصر أساسية هي:

- ☒ ظهور ضغط دوراني بين الأورو والدول المتخلفة ناتج عن التبادل الثنائي للثروة، حيث اندماج إحدى عشرة دولة يؤدي إلى زيادة حاجياتها الأولية من الدول المتخلفة، هذه الأخيرة التي يرتفع بالضرورة دخلها والذي تستعمله في توسعها الاقتصادي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، وبالتالي تعزيز اقتصاد الاتحاد النقدي ومن ثم دور الأورو؛
- ☒ غالبية دول العالم الثالث كانت تتعامل مع ألمانيا وفرنسا، الشيء الذي يؤدي إلى ربط الآلي والمباشر لاقتصاديات هذه الدول بعملة الأورو؛
- ☒ مديونية الدول النامية في غالبيتها مهيكلة بالدولار ، وفي ظل اختلال النظام المالي الدولي، فإن هذه الدول ستلجأ إلى الأورو باعتباره البديل المستقر خاصة في مرحلتها الانتقالية، وذلك من أجل تغطية خدمات الديون.

7- الاستقرار السياسي:

أوروبا التي عاشت لفترات طويلة صراعات سياسية إيديولوجية، أسس قاداتها ما سياسية وإيديولوجية في كل بلدان المجموعة الاقتصادية تعتمد على أسس ديمقراطية، متنازلين عن مصالحهم الوطنية لصالح اتحادهم النقدي، حيث ساد الاستقرار السياسي في ظل حكومات عديدة، لها برامج متشابهة إلى حد كبير دامت أكثر من نصف قرن في جو يسوده السلم والأمان، مما سمح بل وشجع على قيام وحدة نقدية، ومع استمرار هذه الاستقرار السياسي - بدون شك فإن ذلك سيساعد كثيرا على ثبات وتآلق الأورو بتحقيقه للأهداف المسطرة.

8- استيعاب الوحدة النقدية:

قد يبدو لأول وهلة أن العامل الاجتماعي لا يؤثر على إنجاح أو إفشال الوحدة النقدية، وهذا إذا ما رأينا لتوحيد العملة من جانبها الاقتصادي أو السياسي فحسب، فإذا عدنا إلى العوامل الأساسية التي أفرزت الوحدة، فإننا نجد أهمها الجانب الاجتماعي، أي مدى تقبل المجتمع لهذه الوحدة، فإذا ماقتنع بما فأكد أنه سيعمل على تحسيدها، وبجد بالنسبة للإتحاد الأوروبي أن استيعاب مجتمع الإحدى عشر دولة للإتحاد النقدي

كان له بالغ الأثر على نجاح الأورو في المدى القصير وكذا البعيد.

إذن من خلال هذه العناصر سيزيد وبصفة مستمرة التعامل والتبادل بالأورو، وهذا ما سيعزز مكانة الأورو في المعاملات وتوسيعها، وبالتالي ضمان النجاح والاستمرار لهذه العملة.¹

2-1: مكانة الأورو والاستخدام العالمي له

تعتبر منطقة الأورو أكبر قوة تجارية في العالم يصعب منافستها من قبل أية دولة أو مجموعة، فقد بدأ الأورو يأخذ دورا فعالا ليس فقط في السوق الأوروبي ولكن أيضا في الأسواق المالية العالمية وذلك لأن مكانته ترتبط أساسا بسياسة الصرف التي تعتمدها الدول العميلة للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، كذلك ارتباط عملاتها رسميا بالأورو، فمن المحتمل أن يصبح الأورو عملة رسمية معتمدة، كما أن اختيار بعض الدول آسيا الأورو عن الدولار كنقطة إرساء، فسوف يؤدي ذلك إلى إعادة النظر والتشكيك في المكانة المهيمنة للعملة الأمريكية، غير أن البعض يرى على أن العوامل المحددة لاختيار عملة الارتباط من طرف بلد ليس معروفة بدقة من خلال تجربة والدليل على ذلك الأهمية الضعيفة للينفي هذه الوظيفة على مستوى منطقتها فيما يتعلق بتأثيره الجغرافي.²

ولقد استخدم الأورو كعملة دولية بشكل واسع في المبادلات المالية العالمية باعتباره يقوم بثلاث وظائف أساسية هي:

- ☒ تتجلى الوظيفة الأولى باعتماد الدول عليها في تكوين احتياطياتها الرسمية؛
- ☒ وتنصرف الوظيفة الثانية إلى تسوية المبادلات التجارية الخارجية، حيث أن 6.47% من المبادلات العالمية تتم بالدولار يليه المارك بنسبة 15, 3% ثم الفرنك الفرنسي بنسبة 3.66% وعملات تسع دول أوروبية أخرى داخل منطقة الأورو بنسبة 0.5%؛
- ☒ أما الوظيفة الثالثة للعملة الدولية فتتمثل بمدى استخدامها كوسيلة حسابية، وتعكس هذه الوظيفة أيضا سيطرة العملة الأمريكية حيث تحرر 50% من القروض الخارجية للدول النامية بالدولار مقابل 1.18% بالين و 1.16% بجميع العملات الأوروبية بما فيها المارك.

لقد تراجع استخدام الدولار بمجرد إطلاق الأورو، لأن الدول الأوروبية التي كانت تستخدم العملة

¹ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 105.

² مغاوري شلي، الأورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم، دار الجامعة الجديد للنشر، القاهرة، مصر، 2000، ص 126.

الأميركية في بعض مبادلاتها التجارية البينية باتت مجبرة على تسويتها بالأورو، كما أنها أحرزت تقدما خارج المجموعة الأوروبية نظرا لاستقرار أسعار صرف العملة الموحدة ولأهمية منطقة الأورو في التجارة العالمية.¹

الفرع الثالث: الصراع القائم بين العملاتين و التحدي الذي يمثله الأورو

لم يكتب للدولار أن يكون عملة القرن العشرين بعد ترعده على عرش الاستخدامات الدولية للعمليات لمدة تقارب النصف قرن، فقد استطاعت دول الإتحاد الأوربي بعد جهود مكثفة ومتواصلة إطلاق عملة موحدة قبل رحيل الفصل الأخير من الألفية الثانية، تضم إليها إحدى عشر دولة تتمتع كلها بأداء اقتصادي رائد وسمعة سياسية طيبة، هو الأورو. إذن .. جاء ليخلص الشعوب من الهيمنة المحففة للدولار ويتقاسم معه تركة الصفقات العالمية ... فهل سترضى الورقة الخضراء بهذه المنافسة التي ستهدد وجودها، والذي دفعت الكثير لبنائه وبقائه ودافعت عنه بكل ما تملك.

لاشك أن إطلاق عملة من هذا الحجم له بالغ الأثر على النظام النقدي الدولي، وسيشعل فتيل حرب غير معروفة الأمد ومواجهة ستكون لا ريب شاقة لهما، في البداية كانت ترى الولايات المتحدة من خلال تصريحاتها الأولى التي عقبها ولادة الأورو أنها لم ترى في هذه العملة الجديدة النقد الذيريبهم، فحسب مسؤوليهم الأورو ضعيف، لا ينسجم مع مصالح الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر مستثمر خارجي في أوروبا، وكذا بدأت أمريكا في حربها الباردة مع الإتحاد النقدي الأوربي، هذا الأخير الذي رد أن مثل هذه التصريحات هي نوع من الدبلوماسية لا مصداقية لها، وقد كان للأمرين دور سلمي في عملية الاندماج الأوربي وساهموا بسياساتهم النقدية خلال العقود الثلاثة الماضية في العديد من الأزمات المالية، التي كان لها أثرها السلمي على عملية الوحدة الأوروبية، مستعملة في ذلك يدها الممتدة في قلب أوروبا وهي بريطانيا التي لم تقدم أدنى دعم لدفع عجلة الوحدة، نتيجة المعارضة الشديدة التي أبدتها اتجاه تاريخ إطلاق الأورو، ليضيف بعض المحللين الاقتصاديين الأمريكيين بشأن إعلان التعامل بالأورو بأنه مغامرة كبيرة، قد تؤدي إلى تصدع كامل لكل ما أنجزته له أوروبا في العقود الماضية، وكأنهم بهذا يؤكدون تشكيكهم في نجاحه.

واستمرت أمريكا في لهجتها الدبلوماسية بالقول: "أنه ليس هناك ما يدعو للقلق، لكن في أحيان أخرى تميزت هذه اللهجة بنوع من الجدية عندما اعترفوا بأن التأثير يمكن أن يقع إذا لم تستجيب واشنطن للواقع

¹ رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الجديد بسياسات ملائمة"، كما جاء على لسان وزير الخزانة الأمريكي روبرت روبين: "الأورو لن يشكل أي تهديد للدولار، في حال تمكن الحكومة الأمريكية من انتهاج سياسة على صعيد الميزانية تستطيع إبقاء العملة الخضراء محور جذب للمستثمرين الأجانب، وهو يعتبر أن الدولار سيبقى عملة احتياط دولية، مع الاعتراف بأن الأورو لا بد أن يجذب بعض رأس المال...". ، في نهاية الأمر سيعتمد وضع الدولار في النظام المالي على تطور الأحداث هنا أكثر من تطورها في الخارج، فإذا تمسكنا بسياسات قوية وذات مصداقية سيبقى الدولار عملة قوية، لتعبر جهات أخرى عن احتمال منافسة الأورو للدولار، فهذا هو أحد خبراء واشنطن يؤكد :

"الأورو سيبدأ سريعا بمنافسة الدولار كأداة احتياط دولي، واعتبر أن الأورو يشكل خطرا على الدولار حتى لو استفادت الشركات الأمريكية من هذا المدى النقدي الجديد في أوروبا، لكن الأوروبيين لن يعملوا على استخدام سعر الصرف بين الأورو والدولار كسلاح تجاري".

كان هذا محمل ما ذهب إليه مختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الأمريكي وإن دل على شيء فإنما يدل على اهتمامهم - ولو الضمني - بالمولود الأوروبي الجديد، وهذا لاقتناعهم الذاتي أنه بإمكان القارة القديمة فعل المستحيلات بنقدها الموحد ومن ورائها قوقا الاقتصادية، فالوضع الحالي المنطقة الأورو يؤهلها لأن تحتل موقعا هاما في الخريطة الاقتصادية العالمية سواء بعدد سكانها أو ناتجها المحلي الإجمالي أو لحجم المبادلات التجارية الخارجية أو النمو المحقق، وهي عناصر أهلت الأورو لأن يكون عملة قوية منافسة للعملة الأمريكية في النظام النقدي الدولي.

وبهذا فإنه بإمكان الأورو مثلما ذهب إليه بعض التحليلات أن يحقق ما يطمح إليه من تواجد فاعل ومؤثر في الأسواق ما دامت عوامل القوة متوفرة، وهذا رغم ما ذهب إليه بعض الخبراء الاقتصاديين إلى أن النقد الموحد يحتاج لبضع سنوات قادمة، كي يستطيع تثبيت أقدامه في السوق الاقتصادية المالية العالمية لكنهم لم يختلفوا حول الدور الذي قد يلعبه هذا النقد، خاصة في إعادة التوازن المفقود للنظام النقدي العالمي المختل بفعل سيطرة عملة وحيدة عليه، وخاصة - كما ذكرنا سالفًا - أن قوة الدولار تكمن في القوة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في العالم وليس في قوته الاقتصادية.

فاحتمالية أن يكون اليورو أول عملة في الاحتياطيات العالمية، هو أمر كان تحت النقاش خلال العقد الماضي، وكان هذا الاحتمال أعلى قبل الأزمة المالية الحالية، إذ قال رئيس الاحتياطي الفيدرالي البنك المركزي الأمريكي السابق (ألين كرنيسبان) في أيلول 2007: "إن من الأمور الممكن تصورها جدا أن يحل اليورو محل

الدولار كعملة احتياطيات نقدية، أو إنه سيتاجر به بأهمية الدولار نفسها". ولكن رغم هذه التصريحات فإن اليورو لم يتقدم منذ 2007، وخصوصا منذ الأزمة العالمية في 2008، وأزمة الديون السيادية لبعض دول منطقة اليورو بعد ذلك.¹

3-1: الدولار والأورو وسوق النفط

عندما تم التحول في نظام النقد الأمريكي في بداية سبعينات القرن الماضي من النظام التقليدي، الذي تقيم من خلاله العملات باحتياط الذهب، كان ذلك للخروج من التزامات مالية نتيجة عدم توفر الاحتياط الكافي من الذهب لتغطية نفقات الاستيراد والتجارة الخارجية، وتم ذلك الخروج عبر مرحلتين، المرحلة الأولى أن الدولار الأمريكي لم يكن ليقيم بالذهب داخل الولايات المتحدة نفسها ابتداء من نهاية الحرب الثانية وحتى بداية السبعينات، والمرحلة الأهم هي التي بدأت في منتصف السبعينات من القرن الماضي، ولا زلنا نعيشها حتى الآن وهي أن أمريكا لم تكن قادرة على الوفاء باحتياط الذهب للمشتريات بالدولار خارج الولايات المتحدة.²

3-2: تحليل العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر النفط

حتى تكتب الحياة لمثل هذا النظام وتقتنع بقيمة دول العالم بأهمية حيازة الدولار، كانت مادة النفط أهم سلعة عرفها التاريخ هي الوسيلة، حين تم اعتماد الدولار عملة وحيدة لتسعير وشراء النفط، وبناء على هذا النظام كان لزوما على أي دولة ترغب أن تشتري برميلا واحدة من النفط أن تشتري الدولار أولا، وهذه الطريقة خرجت الولايات المتحدة من حرج غطاء العملة ومن دون أي كلفة أو التزامات أخرى تدفعها، سواء كان هذا الغطاء ذهباً أم عملات أجنبية، وصارت طباعة الدولار في حل من أي ضوابط سوى الرقابة ومقتضيات مصالح الاقتصاد الأمريكي نفسها، وهكذا تحول الدولار تدريجياً ليأخذ مكانة سيد العملات بلا منازع وترجع على صدارة عملات العالم لأكثر من ثلاثة عقود من الزمان، واحتل الأفضلية الأولى للتعاملات التجارية الدولية غير النفطية، وحتى في الصفقات المحلية حيث أصبح المقياس لجميع أسواق المال والسلع الإستراتيجية

استغرق الوقت بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية العمل في النظام الجديد أكثر من ثلاثين سنة، ومع غاية

¹ نيل نزار وعلي قنوع، صراع اليورو في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 2007، ص 127.

² فؤاد قاسم الأمير، الدولار دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى، دار الغد، 2014، ص 12.

ثلاثين سنة أخرى أي في بداية القرن الحالي، بدأ هناك تملل واضح في الاستمرار بسياسة نقدية تقدم دعماً لا حدود له للدولار سواء من قبل المستوردين الذين هم أشبه بدافع الضرائب أو حتى من المنتجين أنفسهم، ولم يكن لأي دولة منفردة أن تخرج عن هذا النظام وحدها وتحمل عبء المبادرة الأولى، لكن هذا الأمر مطلب يتنامى باطراد تشترك فيه معظم الدول وتزداد الحاجة إليه والسعي لا يزال مستمراً على صعيدين، الأول هو إيجاد عملة بديلة، والثاني في تغيير نظام تسعير النفط بالدولار في اتجاه العملة البديلة.

قد عملت الدول الأوروبية على ذلك، وابتكرت لنفسها مجتمعة عملة واحدة موحدة مع بداية القرن الجديد كعملة يفترض أن تكون مكافئة للدولار الأمريكي وندا قويا له يساعد على حفظ التوازن في سوق العملات، وبالفعل بدأ منذ اللحظة الأولى أن هناك صراعاً قويا بين العملتين على زعامة بقية العملات، حيث تلقت دعماً خارجياً مناسباً حين بدأت دول عديدة في اعتماد الأورو، كاحتياط آخر بديل عن الدولار مثل الصين واليابان وروسيا.

في خضم هذا الصراع المحتوم، العلاقة بين النفط والدولار جعلت الدول تدفع أثماناً غالية تدفع أولاً مقابل الحصول على الدولار، وبعد ذلك الحصول على النفط، إلا أن انخفاض الدولار يؤثر على أسواق النفط باعتبار أن النفط سعر وبيع بالدولار، وتشير الدراسات الإحصائية إلى أن نحو 38% من التغيرات في أسعار النفط يمكن تفسيرها بتغير سعر صرف الدولار، بعبارة أخرى، 38% من الارتفاع في متوسط أسعار النفط في الفترات الأخيرة يعود إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، لذلك فإن تحقق نبوءات الخبراء باستمرار الدولار بالانخفاض، يعني استمرار أسعار النفط بالارتفاع، قد يفرح البعض لهذه النتيجة، ولكن فرحتهم لن تطول عندما يعرفون أن انخفاض الدولار يعني انخفاض القيمة الشرائية لصادرات النفط من جهة، وارتفاع مستويات التضخم في الدول المنتجة للنفط من جهة أخرى، وكلتا الحالتين تعني انخفاض القيمة الشرائية للدخل في الدول المنتجة.

3-3: آفاق تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي

إن هبوط سعر صرف الدولار الأمريكي المتتالي أثار فكرة تسعير النفط بالأورو (مثل إيران) أو بسلة من العملات، ولعل جذور هذه الفكرة تاريخياً تعود إلى سنة 1971 عند إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون وفق تحويل الدولار إلى ذهب، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض لقيمة عملتها في نفس السنة بنسبة 7.85% ثم 10% سنة 1973، مما ساهم في تأكل القوة الشرائية البرميل النفط الواحد مقارنة بالعملات

الأخرى. وعلى إثر هذه التغيرات قامت الأوبك بعقد اتفاقية جنيف لعام 1972-1973 تم من خلالها اختيار تسع عملات رئيسية كمؤشر للمقارنة مع قيمة الدولار، بحيث يزيد السعر المعلن بنسبة انخفاض الدولار إزاء معدل تلك العملات.

وفي عام 1977 عرفت قيمة الدولار الأمريكي انخفاضا آخر بنسبة 20% مقابل العملات الأخرى خاصة الين و المارك الألماني ، فقامت الأوبك بتجميد الأسعار في مؤتمر كاراكاس، و تدهورت القوة الشرائية للعائدات بحوالي 40% في فترة 1973-1977.¹

ومن خلال ما شهده الدولار الأمريكي من انخفاضات متتالية في قيمته مقابل العملات الأخرى، عادت الفكرة لتطرح من جديد مما أثار احتمالية تسعير النفط باليورو أو وبسلة من العملات غير الدولار وفقا لأهمية دول تلك العملات في هيكل واردات الدول النفطية، مما يجعل السعر أكثر استقرارا ويجنب هذه الدول تحمل الفوارق في العملات، إضافة إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد وارتفاع تكاليف المعيشة، فضلا عن تدهور القدرة الشرائية للإيرادات النفطية وارتفاع معدلات التضخم.

فإيجاد نظام جديد للتسعير مسألة ذات حساسية بالغة، ولا يمكن إقرارها من طرف معين، فالموضوع يعود للدول المنتجة والمستهلكة التي يتعين عليها أن تتوصل لرؤية مشتركة للتخلص من الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض الدولار، الأمر الذي يحتاج إلى أبحاث علمية معمقة ومتخصصة في الاقتصاد والسياسات المالية بشأن البدائل المطروحة لاستبدال تسعير النفط بالدولار.

المبحث الثالث: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

تحتل التبادلات التجارية الدولية أهمية بالغة لمختلف الدول وذلك لدورها الكبير في ربط الاقتصاديات، ومساعدتها على النمو والتطور من خلال نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية وتصريف فائض إنتاجها وهو ما ينعكس إيجابا في مختلف مؤشرات التعاملات الخارجية كالميزان التجاري وميزان المدفوعات والاحتياطيات من العملات الأجنبية وغيرها.

¹ عية الرحمان، دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية ، ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي العاشر: الاقتصاديات العربية و تطورات بعد ما الأزمة العالمية، لبنان، ديسمبر، 2014، ص 15.

كل هذا أدى الى خلق نظام تجاري دولي جديد يهدف الى تحرير التجارة العالمية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وفتح أسواق أمام الصادرات من جميع الدول بما فيها العربية، حيث حققت نتائج ايجابية على مستوى غالبية المؤشرات الاقتصادية خاصة مع تنفيذ إجراءات التصحيح لتحرير التجارة الخارجية، كان اهمها ارتفاع نسب الناتج المحلي للعديد من الدول.

المطلب الاول: ماهية التجارة الخارجية

إعتمدت النظريات الأولى (التقليدية والنيوكلاسيكية) في تفسيرهما للتجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية، إذ إعتمدت الأولى على العمل كعنصر وحيد بينما زادت عليه النظرية الثانية كل من رأس المال والأرض، وعلى عكس من ذلك فقد إستبعدت النظريات الحديثة هذا الإستدلال البسيط في تفسير تدفقات التجارة الدولية.

حيث تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث كانت في الماضي من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، حيث تسمح للدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها،¹ كما يقصد بالتجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.²

أولاً: أهمية التجارة الخارجية

تكمن أهمية التجارة الخارجية في الدور الذي تقوم به، فتوفر للإقتصاد ما يحتاج من سلع وخدمات غير متاحة محليا من خلال نشاط الإستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من تسويق فوائض السلع والخدمات من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات بدورها على الأسواق السلعية وعلى الأسواق النقدية والمالية،³ ويمكن حصر أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

☒ توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول؛

¹ رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى مصر، 2000، ص 13.

² عبد العزيز فريد، نحو نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة والتذبذب الضمني في إستطلاع العملات الرئيسية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الأردن، 2009، ص 4.

³ LASARY(2005), le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur,

- ☒ تعتبر كمؤشر هام لقدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية وقدرة الدولة على التصدير، وانعكاس ذلك على رصيدها من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري؛
- ☒ هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل ومستواه.¹

ثانياً: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

- هناك عدة عوامل تؤثر على التجارة الدولية، ومن أهم هذه العوامل نميز ما يلي:²
- ☒ تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى، والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الإقتصادي بين الدول؛
 - ☒ اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة؛
 - ☒ تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلاً هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال؛
 - ☒ العوامل السياسية لها تأثير على العمالة مما يجبر تحويلات النقود وتآثر القدرة الشرائية؛
 - ☒ إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال؛

ثالثاً: أسباب قيام التجارة الخارجية

أما عن تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول، فلقد لخص العديد من الاقتصاديين أهم أسباب قيام التبادل الدولي للسلع والخدمات في النقاط التالية:³

- 1) عدم مقدرة الدول في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات المنتجة محلياً؛
- 2) وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي يتطلب البحث عن سوق لتصدير الفائض إليه أو استيراد العجز منه؛
- 3) تفاوت أسعار السلع والخدمات بين الدول نتيجة لتفاوت أسعار عوامل الإنتاج؛

¹ حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 13.

² طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 14.

³ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري- الأسس العولمة والتجارة -، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 43.

- 4) اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى وما يتبع ذلك من حسن استخدام للموارد الاقتصادية؛
- 5) اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها؛
- 6) السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي اعتمادا على مكاسب التجارة الخارجية؛
- 7) السعي لتحقيق المكاسب السياسية والإستراتيجية من خلال الندرة في بعض السلع.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

هناك العديد من النظريات التي فسرت سلوك التجارة الخارجية، لعل أهمها:

1. النظرية الكلاسيكية

أجمع أغلب الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، تعود إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث جاءت هذه النظرية كرد فعل لآراء المذهب التجاري، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة أهمها الذهب والفضة، باعتبارها مقياسين لقوة الدولة، وقد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين والتي نادى بحرية النشاط الاقتصادي وفقا لقوانين الطبيعة، والقاعدة المعروفة "دعه يعمل أتركه يمر" *Laisser faire, laisser passer* الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية بعيدا عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية، مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال سميث، ريكاردو، جون ستوارت ميل، الخ، الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية إضافة إلى دفاع هؤلاء الإقتصاديين عن حرية التجارة الخارجية فقد عملوا في نفس الوقت على بناء أسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي.

ظهرت هذه النظرية في بداية الثورة الصناعية إذ أصبح المجتمع آنذاك يقوم على التجارة الدولية ولا يستطيع أن يعيش بدون التبادل الدولي¹، ومن ثم ظهرت عدة مشاكل في التجارة الخارجية، بحاجة إلى حل أهمها:

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 111.

هل التجارة الخارجية ضرورية لكل دولة؟

هل التجارة الخارجية دائما مجدية؟

هل الكسب يتحقق عند التصدير فقط أم عند التصدير والاستيراد معا؟

هل يجب بكل وسيلة أن تزيد حقوق الدولة عن ديونها في الخارج أم أن حقوقها تتوازن عادة مع الديون التي تترتب عليها؟¹

تعتبر هذه النظرية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، وإن لم يكن للمذهب التجاري نظرية فاصلة في هذا الموضوع.

2. نظرية النفقات المطلقة

تعود أول محاولة لتفسير التجارة الدولية والتخصص، إلى الاقتصادي آدم سميث الذي انتقد في كتابه المعروف "ثروة الأمم" عام 1776 كل ما من شأنه إعاقه تقسيم العمل سواء داخل الدولة أو ما بين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، وفي هذا الإطار دعا آدم سميث إلى عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، وناد بحريتها على عكس التجارين الذين دعوا إلى تقييدها، وفي هذا السياق يقول: "إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا" ولقد بين سميث أن تقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها (أي تكلفتها المطلقة أقل بالنسبة لغيرها من الدول، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة هي الأخرى،² بما يعني أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما، وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، فالعمل هو عنصر الإنتاج الوحيد الخالق والمحدد للقيمة فبالرغم من التفسير المنطقي والمقنع الذي قدمته نظرية التكاليف المطلقة إلا أنها لم تخلوا من بعض جوانب القصور،

ومن ثم ظهرت عدة مشاكل في التجارة الخارجية، بحاجة إلى حل أهمها:

¹ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006 ص 51.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 14.

حيث يؤخذ عليها أنها لم تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة، فكيف يمكن للدول التي لا تحظى بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة دفع قيمة وارداتها من الدول ذات التفوق المطلق، طالما ليست لها القدرة على التصدير؟ وبالمثل ماذا يكون عليه الأمر عندما تستطيع دولة أن تنتج أية سلعة بتكاليف أقل من دولة أخرى؟ هل ستقوم تجارة عندئذ؟ وهل ستكون مفيدة على الإطلاق لهذه الدولة؟¹

لقد شغلت هذه التساؤلات فكر الاقتصادي ديفيد ريكاردو الذي خلص إلى الإجابة عليها عام 1817 في إطار نظريته للتجارة الدولية المعروفة بمصطلح نظرية التكاليف النسبية أو المقارنة والتي يطلق عليها أحيانا مصطلح نظرية التفوق النسبي أو المزايا النسبية.

3. نظرية النفقات النسبية

يمكن أن تعرف النفقات النسبية على أساس التباين الجغرافي أي تعريف النفقة النسبية استنادا إلى فكرة النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة في الدولتين، أو فكر التباين السلعي وفي هذه الحالة ينظر إلى النسبة بين النفقات المطلقة لإنتاج السلعتين في الدولة الواحد.

نشر ريكاردو كتابه مبادئ في "الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية* الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية، ووضع هذه النظرية وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل وآخرون طبقا لهذه النظرية، وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل، ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر شمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة.²

وعموما فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.

¹ آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (حالة الجزائر - مصر)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، ص 16.

² PATRICK A. Messerlin, commerce international, 1ère édition, THEMIS Economies, 1998, Page 18.

4. نظرية القيم الدولية

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية (معدل التبادل الدولي)، (فوفقاً لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، وقد قام ميل بتحليله لا على أساس الأثمان النقدية للسلعتين والقيم النقدية للكميات المتبادلة منهما، وإنما على أساس ثمن كل سلعة مقوماً في شكل وحدات من الأخرى، فمعدل التبادل التجاري بين سلعتين هو الكمية التي يجب إمداد السوق بها من كل سلعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من السلعة الأخرى، ولهذا فهو المعدل الذي يتم عنده تبادل كل السلعتين بالأخرى أو هو سعر إحدى السلع مقدرًا بوحدات من السلعة الأخرى.

5. نظرية هكشر- أولين) نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج

خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات الذي يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إضافة إلى اتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة إلا أنها أهملت الأسباب التي تدعو إلى اختلاف هذه النفقات بين الدول، أي أنها بهذه الصورة تحدد متى تقوم التجارة الدولية، ولا تفسر لما تقوم، فهي تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها، الشيء الذي عمد إلى توضيحه الاقتصادي السويدي أولين، وإن كان قد اعتمد على أفكار هكشر، مما أدى إلى تسمية النظرية بنظرية هكشر- أولين رجح ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين "إيلي وهكشر" في كتاب بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919، ولى تلميذه "برتل أولين" والذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتابه بعنوان "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية الذي أصدره سنة 1933 وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية¹

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر، 1999، ص 16.

على غرار التقليديين الذين يرون أن النفقة تحتسب بالنقود لهذا يجب أن تدور المنافسة على الأسعار، ترجع نظرية هكشر أولين إلى أن التجارة الدولية تعود إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، فهناك أسعار عوامل الإنتاج، والمنتجات، وأن ما يؤثر على نفقة الإنتاج - أي على سعر عناصر الإنتاج - يؤثر على سعر السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل أو الخارج، لذلك يتخصص البلد بحسب أسعار عوامل الإنتاج، فالتخصص عند أولين ناتج عن الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول وليس نتيجة للتفاوت بين النفقات المقارنة.

كما أضافت أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، فقد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر، ومن هنا كان تماثل الأذواق في البلدان المختلفة شرط أساسي لهذه النظرية، لكن مما يؤخذ على هذه النظرية اهتمامها بالجانب الكمي إهمالها للجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة والوفرة لعوامل الإنتاج، ونسب مزجها عند عملية الإنتاج، إضافة إلى افتراضها لتجانس عوامل الإنتاج في جميع الدول وهو افتراض غير واقعي¹

أهملت هذه النظرية على غرار نظرية ريكاردو انتقال عناصر الإنتاج دولياً، فمع وجود عقبات وقيود على حرية حركة عناصر الإنتاج فإنه لا يمكن تجاهل أثر حركة عنصر العمل ورأس المال بين الدول لكن السؤال المطروح هو ما مدى صحة هذه النظرية؟ وما هي الاختبارات التي تعرضت لها؟ وما الإصلاحات التي شتمتها؟

بقي أن نشير إلى أن مساهمة هذين المفكرين ما هو إلا امتداد لنموذج دافيد ريكاردو لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي

6. لغز ليونتييف

منذ صياغة نظرية هكشر-أولين ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز تلك المحاولات الاختبار الذي قام به الاقتصادي الأمريكي فاسيلي ليونتييف عام 1951 من خلال دراسته للأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، معتمداً في ذلك على أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي عرف باسم "جدول المدخلات والمخرجات"²

¹ أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، العمورة، مصر، 2006، ص 27.

² إبراهيم بلقلة، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2009/2008 ص 16.

ولقد استهل ليونتييف دراسته التطبيقية مؤكداً على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة التحليلية لنموذج هكشر-أولين، والتي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج وتصدير تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج النادر نسبياً، ولم كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه الدولة أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، فلقد توقع ليونتييف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر-أولين أن تقوم الولايات المتحدة بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، غير أن ليونتييف أذهل نفسه وباقي الاقتصاديين باكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون أساساً من سلع كثيفة رأس المال، وهي نتائج تخالف ما تنطق به نظرية هكشر-أولين في نسب عناصر الإنتاج، وهو الأمر الذي بات يعرف في الأدب الاقتصادي المتخصص في التجارة الخارجية باسم "الغز ليونتييف".¹

وأياً ما كان الأمر فإن المحاولة التي قام بها ليونتييف قد فتحت الباب أمام العديد من الدراسات الأخرى التي أسفرت معظمها عن عدم تأييدها لنظرية هكشر-أولين، ليس من ناحية صحتها المنطقية ولكن من حيث انطباقها عملياً، ولقد كان مبنى هذه الاعتراضات هو تلك الافتراضات التي تقوم عليها والتي تتعد عن واقع الحياة الاقتصادية، كافتراضها بأن إنتاج ونبادل السلع يتم في ظل شروط المنافسة التامة، وأن الإنتاج يخضع لقانون الغلة الثابتة، بالإضافة إلى الفرض القاضي بتمائل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في دول العالم المختلفة

7. نظرية تشابه الأذواق

تعطي هذه النظرية هنا اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً لجانب الطلب، وتستند على افتراضين هما: أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

يعتبر الاقتصادي السويدي "استيفان ليندر" من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية وق، د سلم ليندر في بداية تحليله بأن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيراً جيداً للتجارة في السلع الأولية، كما سلم بعدم قدرة هذه النظرية على تفسير التجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية، التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية

¹ سامي عفيفي حاتم، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 170.

كما يرى أنه من الخطأ أن نفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، وهو الخطأ الذي قامت عليه كل من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، حيث أن هناك دول اقتصادها يتميز بدرجة عالية من القدرة على تخصيص الموارد وفرص التجارة، وأخرى عكس ذلك، أي دول متقدمة ونامية، وعند تفسيره فرق بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية والسلع الصناعية، بالنسبة للأولى يرى أن تبادلها يتم وفقا للميزة النسبية التي تحدد نسب عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير هكشر-أولين أي عن

نسب عناصر الإنتاج تحدد بمعرفة الطلب، أما الثانية فيرى أنها أكثر تعقيدا، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات والواردات المحتملة، ويرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي إلى افتراض المعرفة غير الكاملة وعدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيئا¹

كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلي- خاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة- يساعد على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات المستهلكين وإن كانت في حاجة إلى تعديل، وذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب منه، بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية للمعلومات، ومن البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق يتم بأسواق خارجية وقد وضع ليندر مفهوم "كثافة التجارة" كي يقيس حجم التجارة بين الدول، إذ يرى أن تشابه هيكل الطلب في بلدين يجعل التجارة بينهما أكثر كثافة، فرغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب

مثل (المناخ، اللغة، الدين)، إلا أن عامل الدخل يمكن أن يضع عقبات أمام التجارة.² رغم ما وجه للنظرية من انتقادات تمثلت في أن السوق الخارجية ليست امتداد للسوق الداخلية، إضافة إلى أن أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخل الفردية في البلدان المختلفة الأذواق تكون حسب العادات والتقاليد مثلا، إلا أن نظريته اعتبرت تطورا في مجال التجارة الخارجية، إذ أنها التزمت بالمنهج الديناميكي في التحليل، أي درست العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، كما قدمت تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخل الفردي بين دول العالم، كما اهتمت بجانب الطلب في تحديد

¹ عادل أحمد حشيش، ومحمود مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص148.

² ANDREW HARISON et autres, Business international et mondialisation traduite par SIMEON FONGANE, édition de boeck, 1ère édition, paris, FRANCE, 2004, P 284.

إمكانيات التخصص الدولي؛ إضافة إلى تأكيد الفارق الجوهرى بين الهيكل الاقتصادى للدول النامية والدول المتقدمة، أى أنها تنتقل من التحليل النظرى إلى الواقع الاقتصادى .

8. نظرية أرس المال البشرى

وتمثل هذه النظرية إحدى المحاولات لتفسير ما لاحظته ليونتييف من تناقض ظاهرى فى أخذ أرس المال البشرى بعين الاعتبار، و سار المال البشرى إنما هو نتيجة استثمار فى تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل¹

وحسب التحليل الأولى، يمكن اعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لائتلاف عاملين أساسيين: هما العمل وأرس المال، والنشاط التربوى الذى يجعل من العمال غير الماهرين عمالاً ماهرين، يعتمد على عامل يسمى أرس المال التربوى، الذى يمكن إدماجه فى أرس المال بصفة عامة، وعليه فالبلد الذى يوجد فيه أرس المال وافر نسبياً سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة، فى حين أن البلد الذى يقل فيه أرس المال نسبياً سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة

9. نظرية و فرات الحجم

تستند هذه النظرية على ظاهرة تتمثل فى أنه كلما زاد حجم الإنتاج بالنسبة لبعض السلع، كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها، وتشكل نظرية اقتصاديات الحجم فى التجارة الخارجية تطوي ا ر لنموذج هكشر-أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها و فرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة²

تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطاً ضرورياً لتصدير السلع التى يتم إنتاجها فى ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة فى زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات)، كما ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم، تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم فى السلع نصف المصن، عة لعدم قدرتها فى التأثير على أذواق المستهلكين فى الدول الأخرى، على العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات

¹ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص 33.

² سامى عفيفى حاتم، دراسات فى الاقتصاد الدولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص 69.

الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى، وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، مثل الولايات المتحدة ألم ، انيا الموحدة، فرنسا، إنجلترا وإيطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورج اليونان والدول الإسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطة

10. نظرية إحلال الواردات

يعني إحلال الواردات أن ننتج محليا ما نحتاج من سلع كانت تستورد من قبل عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات، ثم خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة، بمنع استيراد السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك إما التعريف الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى (مثلا الحصص) من خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها الإنتاج المحلي، ليصبح المنتج المحلي في مكانة أفضل من المنتج الأجنبي من حيث الأسعار، خاصة بعد إضافة التعريف إلى سعر السلعة المستوردة بحيث تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية، فينشأ محليا فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها وبالتالي ربحية الاستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة المستوردة من قبل.¹

11. نظريات سعر الصرف

سعر الصرف هو الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية، أما سوق النقد الأجنبي فهو عبارة عن إطار مؤسسي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات ببيع وشراء مختلف العملات، وتمثل الوظيفة الأساسية لسوق النقد الأجنبي في ضمان نقل أموال (أو قدرة شرائية) من دولة ما (أو عملة ما) إلى دولة أخرى، كما يترتب الطلب على العملات - أساسا ع - لى واردات السلع والخدمات وعمليات الاستثمار والاقتراض، في حين أن عرض العملات ناتج عن عمليات التصدير للسلع والخدمات وعن الاستثمار والقرض فنظريات سعر الصرف - المذكورة بالتفصيل في الفصل الأول من الدراسة- ساهمت

¹ زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 35-37.

بشكل كبير في تفسير نمط التجارة الدوابة بالاعتماد على متغيرات معينة، وما يعيها أن كل نظرية اعتمدت في تحليلها للميزة النسبية على عنصر دون غيره ما جعل نتائجها وهي منفردة غير متكاملة لعدم وجود نظرية واحدة تضم وتشمل هذه النتائج.¹

المطلب الثالث: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

شهد قطاع التجارة الخارجية في الجزائر عدة تغيرات، هاذ القطاع الحيوي الذي يرتكز بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات.

الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية والسياسات التجارية الجزائرية

يمكن أن نقسم مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية الجزائرية (1963-1969)

عقب الإستقلال ورثت الجزائر نظاما إقتصاديا يسيطر عليه إقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى إلى إعتماذ جملة من القوانين والمراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، ومن أجل تحقيق هذه الرقابة عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها:

1-1: الرقابة على الصرف: حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرارا في سعر الصرف، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الإقتصاد الوطني، والتي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة.

2-1: الرسوم الجمركية: وفي هذا المجال تم إستحداث معدلات جديدة، وتم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية، وتشجيع الصناعات التحويلية.

3-1: نظام الحصص والتجمعات المهيمنة للشراء: تم فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات للشراء، وإستنادا إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية قامت الحكومة بالرقابة على التجارة الخارجية، وكان الهدف من هذا

¹ موسليم مرهم، أثر سعر صرف الاورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، اطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص 92.

الإجراء هو إعادة توجيه الواردات، كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة، حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات الصرف القليلة.¹

الجدول رقم (1-6):: تطور الميزان التجاري والتركيب السلي للصادرات والواردات للفترة (1963-1969) الوحدة : 10⁶ دج

1966		1965		1964		1963		السنوات المواد
IM	EX	IM	EX	IM	EX	IM	EX	
654	929	781	1138	915	1394	766	1151	مواد غذائية
78	3291	25	1690	35	1933	249	2168	الطاقة
308	203	253	188	226	148	213	312	منتجات خامة
1515	68	537	57	548	50	609	42	سلع تجهيز
1361	70	581	52	562	51	431	54	منتجات ن مصنعة
1065	49	1135	20	1186	12	1109	20	سلع استهلاكية
14981	4610	3312	3145	3472	3588	3437	3748	المجموع
-73		-167		116		311		الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

- للجمارك الجزائرية (CNIS)

1969		1968		1967		السنوات المواد
IM	EX	IM	EX	IM	EX	
712	643	827	579	713	931	مواد غذائية
62	2902	50	2605	33	1819	الطاقة

¹ صالح تومي (2006)، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، خلال الفترة 1970-2002، مجلة الباحث، العدد 04، الجزائر ص- ص: 31-40.

242	235	214	108	212	151	منتجات خامة
1245	74	691	57	615	91	سلع تجهيز
922	202	595	192	523	73	منتجات ن مصنعة
841	41	807	30	1057	15	سلع استهلاكية
4024	4097	3154	3571	3153	3080	المجموع
-370		73		418		الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية

بالرغم من إتباع إجراءات الحماية خلال هذه الفترة، إلا أن وضعية الميزان التجاري (كما يوضحها الجدول أعلاه) كانت متذبذبة بين الفائض والعجز، فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963 و1964، عرفت الجزائر أول عجز لها في ميزانها التجاري سنة 1965 بقيمة 168 مليون دج، ويعود هذا العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات، ونسجل أيضا أكبر عجز خلال هذه المرحلة سنة 1969 بقيمة 370 مليون دج، ويعود هذا أساسا إلى الزيادة في الواردات بشكل ملموس وخاصة من سلع التجهيز والمنتجات النصف المصنعة.¹

المرحلة الثانية: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989)

ابتداء من سنة 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على إحتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية، في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، كان الهدف من هذا هو التحكم في التدفقات التجارية، وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة.²

¹ Benissad Hocine(1889), économie de développement de l'Algérie, 2ème édition, OPU, Algérie, p-p 87-100

² حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الجدول رقم (1-7): تطور الميزان التجاري والتركيبية السلعية للصادرات والواردات للفترة (1970-1989) الوحدة : 10⁶ دج

1980		1977		1973		1970		السنوات المواد
IM	EX	IM	EX	IM	EX	IM	EX	
7782	431	3544	526	1218	872	680	957	مواد غذائية
13680	476	9170	405	3325	277	2422	427	الطاقة
854	51715	335	23445	118	6206	112	3456	منتجات خامة
11324	5	9442	2	2377	42	1813	25	سلع تجهيز
4176	1	4434	17	1155	36	691	72	منتجات ن مصنعة
2697	20	1601	15	678	41	484	42	سلع استهلاكية
6	-	4	-	5	5	3	1	سلع اخرى
40519	52648	29475	24410	8876	7479	6205	4981	المجموع
-73		-167		116		311		الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

- للجمارك الجزائرية (CNIS)

1989		1986		1985		السنوات المواد
IM	EX	IM	EX	IM	EX	
19965	264	7261	123	9728	281	مواد غذائية
25197	1711	16798	761	18517	863	الطاقة
707	68927	619	34003	712	63299	منتجات خامة
15786	510	10970	16	12492	17	سلع تجهيز

4075	371	4842	06	5250	92	منتجات ن مصنعة
4191	154	2854	26	2714	12	سلع استهلاكية
151	-	50	-	78	-	سلع اخرى
70072	71937	43394	34935	49491	64564	المجموع
-370		73		418		الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

- للجمارك الجزائرية (CNIS)

في ما يخص تطور الميزان التجاري والتركيبية السلعية للصادرات والواردات فمن الجدول نستخلص أن واردات المنتجات الغذائية في تزايد مستمر، فبعدما كانت تمثل 95.10% من مجموع الواردات ارتفعت إلى 49.28% سنة 1989، مما يظهر أن الثروة الزراعية بصفة خاصة والإصلاح الزراعي بصفة عامة لم يؤتي أكله، ويتضح كذلك ارتفاع فاتورة استيراد سلع التموين الصناعي والتجهيز وهذا بداية من السبعينات، ويعود هذا الارتفاع إلى التوجه المتبنى خلال هذه الفترة، حيث ركزت الدولة جهودها على إحداث قفزة نوعية في قطاع الصناعات الثقيلة وقطاع المحروقات، و هذا تكون الواردات من سلع التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنعة تمثل 90% من إجمالي الواردات عام 1980، أما الصادرات، فإن انحصارها في قطاع المحروقات يتضح جليا من الجدول، فبعدما كانت نسبة صادرات المحروقات تمثل 4.69% سنة 1970 ارتفعت إلى 98% سنة 1985، هذه الوضعية جعلت المحروقات تمثل المورد المالي الأول والوحيد المسجل في الميزان التجاري في عشرية الثمانينات 1986 أين تزامن انخفاض أسعار البترول مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي.

المرحلة الثالثة: مرحلة تحرير التجارة الخارجية بعد 1988

بعد أزمة النفط سنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية من جهة، وضغط المنظمات الدولية من جهة أخرى قامت الجزائر بإصلاح قطاع التجارة الخارجية وأهم ما ميز هذا الإصلاح أنه كان عبر مراحل:

1-3: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994 :

بدأ برنامج تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي، حيث جسده أولا قانون 88-29 الذي أعطى مرونة

أكثر في مجال التجارة مع الخارج، حيث توجه الى إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية

التكميلي 1990 الذي سمح باللجوء إلى الوسطاء للقيام بالمعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية والاستيراد، حيث سمح بنك الجزائر لكل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالإستيراد في كل السلع دون إتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملة لدى بنك وسيط معتمد، بعد ذلك صدر المرسوم رقم 91-37، والمرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الإستيراد مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط بهدف الربح، الأمر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة، ونتيجة للفوضى تم إصدار التعليمات الحكومية رقم 625 الصادرة في أوت 1992 وهدفها حماية المنتج الوطني،¹ إذ قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي وتقليص حجم الواردات، كما وضعت قواعد صارمة على التمويل، بحيث المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100.000 دولار أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة.

2-3 : مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994:

عرفت بمرحلة التحرير التام، حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهيم الجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق والإندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تم تحرير جميع عمليات استيراد البضائع دون أي قيد إداري أو كمي بإستثناء مجموعة من السلع الحيوية تخضع مؤقتا لمعايير مهنية، في هذا الإطار تم إعفاء الواردات من السلع الرأسمالية التي تقل قيمتها عن نصف مليون دولار من شرط الحصول على تمويل لا يقل أجله عن ثلاث سنوات،² كما تم إلغاء القيود المفروضة على الصرف، وتخفيض التعريفات الجمركية من 60% سنة 1996 إلى 45% سنة 1997 ثم إلغاء تراخيص الاستيراد والتصدير وإبقائها على بعض المعاملات التجارية فقط.³

¹ صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص 31-40.

² Youcef Deboub(1995) , Le Nouveau mécanisme économique en Algérie", OPU, Alger, P 66.

³ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي- مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار الهومة، أفريل، 1996، ص 228.

الجدول رقم (1-8): تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2018).

الوحدة : 10⁶ دولار

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	السنوات
1620	9684	11304	1990
4420	7681	12101	1991
2431	8406	10837	1992
1303	8788	10091	1993
-1025	9365	8340	1994
-521	10761	10240	1995
4277	9098	13375	1996
5202	8687	13889	1997
810	9403	10213	1998
3358	9164	12522	1999
12858	9173	22031	2000
9192	9940	19132	2001
6816	12009	18825	2002
11078	13543	24612	2003
13775	18305	32083	2004
25644	20357	46001	2005
33157	21456	54613	2006
32532	27631	60163	2007
39819	39479	79298	2008
5900	39294	45194	2009
16580	40473	57053	2010
26242	47247	73489	2011
22237	50375	72619	2012

10585	54903	65488	2013
2841	58330	61171	2014
-16508	51646	35138	2015
-17029	46727	29698	2016
-10927	46059	35132	2017
-4414	46197	41783	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

نلاحظ تذبذب الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2011، وهو ما يمكن إيعازه إلى انخفاض حصة الصادرات من المحروقات نتيجة انخفاض أسعار النفط من 4.20 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 3.16 دولار للبرميل بداية 1994 بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون الخارجية التي بلغت مستوى أدى بالجزائر إلى التوقف عن تسديد ديونها واللجوء إلى إعادة جدولتها، ومن جانب آخر إلى ارتفاع حجم الواردات بعد تحرير عمليات التجارة الخارجية خاصة الواردات المتعلقة بالمواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي،¹ لكن وبعد 1995 تحرر الميزان التجاري ليعرف فوائض متتالية حيث انتقل من 4277 مليون دولار سنة 1996 إلى 5202 مليون دولار سنة 1997 وهي أكبر قيمة سجلها خلال التسعينات، بسبب الارتفاع المسجل في عائدات الصادرات التي تشكل المحروقات 96% منها، هذا في مقابل الانخفاض المسجل في قيمة الواردات نتيجة التسيير الصارم للطلب المحلي واستهلاك الأسر،² غير أن السنتين الموالتين كانتا قد شهدتا تراجعاً في قيمة الفائض حيث قدر بـ 9192 مليون دولار سنة 2001 و6816 مليون دولار سنة 2002، وهو ما يعزى إلى الانخفاض في قيمة الصادرات بما يزيد عن 10% بسبب تراجع أسعار البترول خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، وكذا انخفاض الصادرات من خارج المحروقات إلى دون مستوى التوقع إذ بلغت 2.37% من إجمالي الصادرات للعام 2001 و 3.11% للعام 2002،³ في مقابل زيادة الواردات خاصة منها المتعلقة بالنشاطات الصناعية وذلك في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وانطلاقاً من سنة 2003 عرف فائض في الميزان التجاري ارتفاعاً متواصلًا حتى العام 2008 أين بلغت قيمته 39819 مليون دولار وهي أكبر قيمة تم تسجيلها، وسبب ذلك الارتفاع القياسي في أسعار النفط

¹ Hocine Benissad, l'ajustement structurel: l'expérience du Maghreb, OPU, Alger, 1999, P 73.

² عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، ترجمة: حبيب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 47.

³ مولحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2011، ص 148.

(98.9 دولار)، ليتراجع الفائض سنة 2009 حيث قدر بـ 5900 مليون دولار أي بانخفاض قدره 85% مقارنة بسنة 2008 بسبب تراجع قيمة الصادرات التي إنخفض حجمها تجاه جميع الشركاء الإقتصاديين بفعل الركود المترتب عن الأزمة الاقتصادية العالمية في مقابل إستقرار قيمة الواردات،¹ أما بالنسبة للسنوات الأخيرة تراجع العجز التجاري للجزائر إلى 11,19 مليار دولار بنهاية 2017 مقابل عجز بـ 17,06 مليار دولار في 2016، أي بتراجع نسبته 34,4 بالمائة بقيمة 5,87 مليار دولار، وارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ لتصل إلى 34,76 مليار دولار في 2017 مقابل 30,02 مليار دولار في 2016، بزيادة 4,74 مليار دولار (+ 15,8 بالمائة)، وفي مقابل ذلك، انخفضت الواردات إلى 45,95 مليار دولار مقابل 47,08 مليار دولار بتراجع قيمته 1,13 مليار دولار (- 2,4 بالمائة)، وبخصوص مستوى تغطية الصادرات للواردات، تظهر بيانات الجمارك انه انتقل من 64 بالمائة في 2016 إلى 76 بالمائة في 2017.

وتمثل المحروقات الحصة الكبرى من مبيعات الجزائر للخارج في 2017 (94,54 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات) لتبلغ 32,86 مليار دولار مقابل 28,22 مليار دولار أي بزيادة بـ 4,64 مليار دولار (+ 16,45 بالمائة) مقارنة بـ 2016، بفضل انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتظل الصادرات خارج المحروقات هامشية حيث قدرت العام الماضي بـ 1,89 مليار دولار بارتفاع 5,21 بالمائة مقارنة بـ 2016.

الجدول رقم (1-9): الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2018) :

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1997	1999
الصادرات خارج المحروقات	1620	4420	2431	1303	1025-	521-	5202	3358
السنوات	2001	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات خارج المحروقات	9192	11078	25644	33157	32532	39819	5900	19580
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات خارج المحروقات	26242	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

¹ بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003، ص-ص: 410-411.

الفرع الثاني: التوزيع السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية في الجزائر

أولاً: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية في الجزائر

يعبر التركيب السلعي للتجارة الخارجية عن طبيعة المواد المصدرة والمستوردة ونوعيتها، حيث يعكس مدى التطور الحاصل في الهيكل الإنتاجي للدولة، وبالنسبة للجزائر فإن السمة الأساسية هي التبعية المفرطة لصادرات المحروقات مع الأهمية البالغة للواردات من المواد الغذائية و سلع التجهيز.

1 التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية

إن تركيبة الصادرات الجزائرية بصفة عامة تقريبا هي نفسها على طول السنوات التي تلت الاستقلال، حيث لم تشهد تحولات ملحوظة ولازال تعتمد على المحروقات من جزئها الأكبر، في حين بقيت حصة الصادرات من المنتجات الأخرى هامشية لا ترقى إلى مستوى التطلعات، وهو ما سنحاول تفصيله من خلال تحليل معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-10): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: 10⁶ دولار

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	المواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
1990	50	10865	211	3	76	67	11304
1991	55	11726	169	5	61	42	12101
1992	79	10388	226	2	66	44	10837
1993	99	9612	287	0	17	50	10091
1995	33	8053	198	2	9	61	8340
1996	110	9731	496	5	18	156	13375
1998	136	12494	254	7	9	23	13889
1999	37	13378	281	25	47	16	10213

12522	20	47	11	465	21419	32	2000
22031	13	45	22	504	18484	28	2001
19132	12	50	20	551	18091	35	2002
18825	27	30	1	509	23939	48	2003
24612	35	47	-	571	31302	59	2004
32083	14	36	-	651	45094	67	2005
46001	43	44	1	828	53429	73	2006
54613	35	46	1	993	58831	88	2007
79298	32	67	1	1384	77361	119	2008
45194	49	42	-	692	44128	113	2009
57053	30	30	1	1056	55527	315	2010
73489	15	35	-	1496	71427	355	2011
72620	18	30	-	1519	70571	314	2012
65823	18	25	-	1608	63662	402	2013
61172	10	15	2	2350	58362	323	2014
35138	11	17	-	1685	33081	239	2015
29698	18	53	-	1299	27917	327	2016
35132	20	78	-	1410	33203	349	2017
41783	33	90	-	2242	38953	373	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

Source: Ministère des finance, direction générale des douane CNIS, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période : 1963–2010, P15–18.

من خلال الجدول يتضح أن هناك سيطرة شبه كلية لقطاع المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات الجزائرية، حيث لم تقل نسبة الصادرات عن 93%، وهي سمة ملازمة للاقتصاد الجزائري منذ سنوات، ففي سنة 1994 وبالرغم من تراجع الحصيلة الإجمالية لصادرات المحروقات بفعل تراجع أسعار البترول في السوق العالمية فإنها شكلت ما نسبته 96.55% من إجمالي الصادرات، ثم بعد ذلك وانطلاقاً من سنة 1995 عادت للارتفاع حتى قدرت قيمتها سنة 1997 بـ 13378 مليون دولار وهي أكبر قيمة يتم تسجيلها خلال عشرية التسعينات، لتسجل بعد ذلك انخفاضاً مقداره 3523 مليون دولار سنة 1998 حيث قدرت بـ 9855 مليون دولار،¹ الأمر الذي يعزى إلى التدهور الكبير في أسعار النفط المترتب عن الأزمة المالية الآسيوية لكن وانطلاقاً من سنة 2002 عرفت حصيلة صادرات المحروقات تزايداً مستمراً بلغ أقصاه سنة 2008 بقيمة قدرها 77361 مليون دولار وهو ما يمثل 97.55% من مجموع صادرات السنة نفسها، وكما سبق وأشرنا فإن هذا راجع إلى الارتفاع القياسي في أسعار النفط، إلى جانب عوامل أخرى كزيادة الكميات المنتجة لزيادة القدرة الاستخراجية خاصة بعد تكثيف التعاون مع شركات عالمية ضخمة تنشط في هذا المجال، غير أن حصيلة صادرات المحروقات تراجعت خلال السنتين 2009 و 2010 مقارنة بالسنوات الأخيرة وهو ما يعزى إلى تراجع الطلب على النفط بفعل الركود المترتب عن الأزمة الاقتصادية العالمية، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن حصتها من الإجمالي كانت 97.76% و 97.32% على التوالي الملاحظ إذاً هو أن أي تطور في الصادرات الجزائرية إنما يعود وبشكل كبير إلى التطور الحاصل في صادرات المحروقات، ومن ثم يمكن القول أن العلاقة بين أسعار المحروقات والصادرات الجزائرية هي علاقة طردية، فأي ارتفاع في الأسعار يقابله ارتفاع في قيمة إجمالي الصادرات والعكس في حالة العكس، أما الصادرات خارج المحروقات فقد تطورت على النحو الذي يبينه الجدول رقم : 1- 12.

أما الصادرات غير النفطية فإن حصتها من إجمالي الصادرات لم تتجاوز 7% وبقيمة لم تتجاوز 3 مليارات دولار في أحسن الأحوال، وتتصدرها من حيث الأهمية المواد نصف مصنعة التي شكلت أكثر من نصف مجموع الصادرات خارج المحروقات وذلك طيلة فترة الدراسة، وقد تذبذبت حصيلتها بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت أقصاها سنة 2011 بقيمة 169 مليون دولار، تليها المواد الخام والمواد الغذائية وإن كانت

¹ أنس بن فيصل الحجي، الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط في نهاية التسعينيات على الدول المنتجة، الحلقة السادسة، جريدة الاقتصادية، العدد 203، 2010، ص

بمبالغ محتشمة لم تتعدى 335 مليون دولار بالنسبة للثانية، بما يمثل نسبة من إجمالي الصادرات قدرها 0.42% و 0.48% على التوالي، أما باقي الأصناف فحصتها في إجمالي الصادرات هامشية لم تتجاوز عشر الواحد بالمائة.

هذه النتائج تؤكد فشل السلطات العمومية في تحقيق الهدف المسطر في منتصف التسعينات وهو الوصول إلى تصدير 2 مليار دولار من المنتجات غير النفطية، وهو ما يمكن إيعازه إلى فشل السياسات وعدم فعالية الإجراءات المتخذة في سبيل تحقيق ذلك، حيث لا يزال الجهاز الإنتاجي بنوعيه الخاص والعام عاجزا عن توفير عرض قابل للتصدير باعتراف من السلطات العمومية ذاتها، فلا زالت المؤسسات العامة تعاني العجز والمديونية بالرغم من تكفل البنوك والخزينة العمومية بديو نها، ولا زالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني المشاكل برغم إعادة تأهيلها، ومن ثم لا يزال مصير الجزائر، استقلالها واستقرارها بل وحتى سياستها مرتبطا بأسعار البترول التي تتحدد بعوامل خارجية مما تقدم يتضح أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي غير متنوع على عكس اقتصاديات بعض الدول المجاورة، على غرار تونس والمغرب التي تصدر عدد أكبر من المنتجات، ومن ثم يصبح العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات أمرا حتمي، وتحديا يجب رفعه لتأهيل الاقتصاد الجزائري وتقليص درجة تبعيته للمتغيرات الخارجية.

2 - التوزيع السلعي للواردات الجزائرية

لا يختلف وضع الواردات الجزائرية عن وضع الصادرات، حيث تستحوذ سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية على الجزء الأكبر من الواردات الجزائرية، وللوقوف على هذه الحقيقة سوف نعتمد المعطيات البيانية الواردة بالجدول التالي:

الجدول رقم (1-11): التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: 10⁶ دولار

المجموع	سلع استهلاكية	سلع التجهيز الصناعي	سلع التجهيز الفلاحي	المواد 2/1 مصنعة	المواد الخام	الطاقة والزيوت	المواد الغذائية	السنوات
9684	1146	3693	78	1806	677	144	2140	1990
7681	720	2343	153	1861	410	256	1938	1991
5406	1153	2445	51	1933	612	120	2092	1992
8788	1195	2567	55	2074	595	125	2177	1993
9365	1270	2428	33	2143	619	56	2816	1994
10761	1751	2937	41	2372	789	118	2753	1995
9098	1038	3022	41	1788	498	110	2601	1996
8687	1094	2833	21	1564	499	132	2544	1997
9403	1319	3120	43	1722	540	126	2533	1998
9164	1396	3219	72	1547	469	154	2307	1999
9173	1393	3068	85	1655	428	129	2415	2000
9940	1466	3435	155	1872	478	139	2395	2001
12009	1655	4423	148	2336	562	145	2740	2002
13534	2113	4955	129	2857	689	114	2678	2003
18308	2797	7139	173	3645	784	173	3597	2004
20357	3107	8452	160	4088	751	212	3587	2005
21456	3011	8528	96	4934	843	244	3800	2006
27631	5243	8534	146	7105	1325	324	4954	2007

39294	6145	15139	174	10014	1394	594	7813	2008
39294	6145	15139	233	10165	10165	549	5863	2009
40473	5836	15776	341	10098	10098	955	6058	2010
47247	7328	16050	387	10685	10685	1164	9850	2011
50376	9997	13604	329	10629	1839	4955	9023	2012
54903	12205	15745	449	10810	1766	4356	9572	2013
58330	10287	18906	657	12740	1884	2851	11005	2014
51646	9773	16593	579	11512	1508	2352	9329	2015
46727	8275	15394	501	11482	1559	1292	8224	2016
46059	8513	13992	611	10985	1528	1992	8438	2017
46197	9756	13433	563	10959	1898	1015	8573	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

Source: Ministère des finance, direction générale des douane CNIS, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période : 1963–2010, P15–18.

من قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن هنالك أربع مجموعات سلعية سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة تحت الدراسة، ويتعلق الأمر هنا بكل من سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، و سلع الاستهلاك غير الغذائي، حيث احتلت هذه السلع على التوالي المراتب الأربعة الأولى بالإضافة إلى المواد الخام، سلع التجهيز الفلاحي، الطاقة والزيوت ويظهر من الجدول ذاته أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات طوال فترة الدراسة، باستثناء سنة 1994 أين حلت ثانيا بعد المواد الغذائية، وقد عرفت حصيلتها خلال فترة التسعينات تراجعا بين الارتفاع والانخفاض، فكانت أكبر قيمها في هذه العشرية تلك المسجلة سنة 1990 أين قدرت بـ 3693 مليون دولار وهو ما يشكل 38.13% من مجموع الواردات، وأدناها تلك المسجلة سنة 1991 بمقدار 2343 مليون دولار، أي

ما يعادل % 30.50 إجمالي الواردات بسبب ارتفاع أعباء خدمة المديونية الخارجية والتي أضعفت القدرة الذاتية، لكن انطلاقا من سنة 2001 عرفت الواردات من هذه المواد زيادات متتالية بلغت أوجها سنة 2011 أين قدرت بـ 16050 مليون دولار وهو ما يمثل %33.97 من إجمالي الصادرات للسنة ذاتها وذلك لمواجهة متطلبات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو.¹

وقد حلت المواد الغذائية بالمرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية سنة 1994 بنسبة %30.07 وكذا السنوات من 2003 وحتى 2014 أين احتلت المرتبة الثالثة، وعلى كل فقد فاقت نسبتها ربع إجمالي الواردات على طول فترة الدراسة عدا السنتين الأخيرتين 2016 و 2017، وكانت الواردات من هذه المواد قد عرفت انخفاضات متتالية بعد العام 1994 حتى العام 2000، أين قدرت بـ 2415 مليون دولار أي ما يعادل %26.32 من إجمالي الواردات وهذا نتاج السياسات الانكماشية المتبعة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، في حين عرفت الكميات المستوردة منها زيادات متتالية وبكميات كبيرة انطلاقا من سنة 2002 حتى سنة 2008 أين سجلت قيمة كبيرة مقدارها 7813 مليون دولار ما يمثل %19.8 إجمالي الواردات، وذلك بسبب ارتفاع فاتورة الحبوب التي قدرت بـ 4.01 مليار دولار مقارنة بـ 1.95 مليار دولار للعام 2007 وجاء هذا نتيجة موسم الحصاد السيئ الذي تزامن مع الارتفاع الكبير للأسعار في الأسواق العالمية بسبب الأزمة العالمية للغذاء، وخلال السنتين الموالتين ورغم التراجع المسجل، فإن المبالغ المسجلة ضخمة بالقدر الذي يؤكد التبعية الغذائية للأسواق الخارجية²، وبعد المواد الغذائية تأتي المنتجات نصف المصنعة التي حلت بالمرتبة الثانية استثناء خلال الفترة 2003 وحتى العام 2011، وقد عرفت واردة تها زيادات متتالية انطلاقا من سنة 1991 وحتى سنة 1995 أين قدرت قيمتها بـ 2372 مليون دولار أي ما يمثل %22.04 من مجموع الواردات، ثم تراجعت خلال السنتين 1996 و 1997، ثم ارتفعت سنة 1998 لتتخفف مرة أخرى سنة 1999، مسجلة أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة حيث قدرت بـ 1547 مليون دولار، أي ما يعادل %16.88 إجمالي الواردات، لكن وانطلاقا من العام 2000 عرفت الواردات من هذه المواد زيادات متتالية حتى العام 2011 أين سجلت أكبر قيمة لها طوال الفترة بمقدار 10685 مليون دولار ما يمثل %22.61 من مجموع المستوردات.

¹ بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص 152.

² الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر "أسبابها وآثارها"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 1999، ص 105.

وبالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية والتي قد تضم مواد صيدلانية أو مواد تنظيف وغيرها فقد عرفت سنة 1991 ادنى قيمة لها، وكذلك أدنى حصة من إجمالي الواردات بقيمة 720 مليون دولار ونسبة 9% وهذا للسبب الموضح سابقا والمتعلق بخدمة الدين، وباستثناء بعض السنوات التي تضاف إلى سنة 1991 فإن الواردات من هذه السلع عرفت زيادات متتالية، على أن العقد الأول من الألفية الثانية قد شهد فيما أكبر بكثير من تلك التي عرفتها عشرية التسعينات باستثناء بعض السنوات 2009-2012-2013، التي عرفت تراجعاً طفيفاً، وقد بلغت أكبر قيمة لها سنة 2011 بمقدار 7328 مليون دولار وهو ما يعادل 15.50% من إجمالي الواردات، أما فيما يتعلق بالواردات السلعية من المواد الخام والطاقة والزيوت فقد احتلت المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي، لتأتي واردات سلع التجهيز الفلاحي أخيراً حيث سجلت نسباً ضئيلة قياساً بقياساً بالواردات الأخرى.

مما تقدم يتضح أن الجزائر قد تم تسخيرها في إطار ما يسمى بالتقسيم الدولي للعمل كغيرها من الدول النامية لتوفير الطاقة والمواد الأولية للدول المتقدمة، في مقابل استيراد الغذاء والمنتجات المصنعة النهائية بتكلفة وفاتورة مرتفعة، وأنه رغم الجهود المبذولة بعد أن تم التوجه إلى اقتصاد السوق وما اقتضاه لك من تحرير للتجارة الخارجية، إلا أن الجزائر لم تتمكن من تعديل أو تحسين شروط التبادل حتى يومنا هذا.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية

ترتبط الجزائر بعلاقات تجارية هامة مع الكثير من الدول، وإن دراسة العلاقات التجارية الجزائرية مع المناطق المختلفة في العالم تعد على قدر كبير من الأهمية، على اعتبار أنها توضح درجة التركيز الجغرافي للمبادلات بما يتيح التعرف على الفرص الجديدة التي يمكن أن تفتح آفاق أخرى للتبادل التجاري بما يدعم تنمية الاقتصاد الوطني.

1 -التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

الجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

الجدول رقم (1-12): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: 10⁶ دولار

المجموع	دول افريقية اخرى	دول المغرب العربي	الدول العربية دون د م ع	اسيا دون الدول العربية	أمريكا الجنوبية	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون دول الاتحاد الأوروبي	دول الاتحاد الاوروبي	السنوات
11304	7	265	29	185	231	2733	7543	1990
12101	17	180	31	101	831	2433	8303	1991
10837	12	207	02	153	345	2693	7223	1992
10091	12	176	14	244	519	1929	6952	1993
8340	17	231	7	118	226	1867	5734	1994
10240	18	223	18	195	299	2521	6638	1995
13375	13	251	16	186	734	3376	8059	1996
13889	14	215	21	227	897	3702	8663	1997
10213	5	136	22	34	726	2538	6643	1998
12522	36	127	80	145	903	3095	8058	1999
22031	42	254	55	210	1672	5825	13792	2000
19132	26	275	315	476	1037	4549	12344	2001
18825	50	250	248	456	951	4602	12100	2002
24612	13	260	355	507	1220	7631	14503	2003
32083	26	407	521	686	1902	11054	17396	2004

46001	46	418	621	1218	3124	14963	25593	2005
54613	14	515	591	1792	2398	20546	28750	2006
60163	42	760	479	4004	2596	25387	26833	2007
79298	365	1626	797	3765	2875	28614	41246	2008
45194	93	857	564	3320	1841	15326	23186	2009
57053	79	1281	694	4082	2620	20278	28009	2010
73489	148	1586	810	5168	4270	24059	37307	2011
32083	24	447	521	686	1902	11054	17006	2012
46001	46	418	641	1218	3124	14913	24593	2013
54613	14	585	591	1792	2218	20546	27750	2014
60163	42	761	419	4014	2596	25387	25833	2015
79298	315	1626	712	3715	2875	28614	40246	2016
45194	91	817	565	3320	1811	15326	21186	2017
57053	71	1201	694	4002	2610	20208	29209	2018

من خلال معطيات الجدول أعلاه تبرز الأهمية والمكانة الكبيرة التي تحتلها بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) كسوق لتصريف المنتجات الجزائرية طيلة فترة الدراسة حيث شكلت في مجملها متوسط يقدر بـ 88.38% من إجمالي الصادرات، وهو ما يمكن تفسيره باحتواء المنطقتين لأكثر عدد من الدول الصناعية المتقدمة، التي تعتبر من أكبر البلدان استهلاكاً للمواد الأولية والخام كمدخلات لصناعاتها والتي تشكل وخاصة منها المحروقات الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية¹.

أما المناطق الاقتصادية (آسيا، البلدان العربية، بلدان المغرب العربي، بلدان إفريقيا، بلدان المحيط وبقية الدول الأوروبية) لا تمثل مجتمعة سوى نسبة 5% كمتوسط من مجموع الصادرات الجزائرية خلال فترة

¹ آيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص 158.

الدراسة، وهو ما يبرز درجة التركيز الجغرافي الكبير بالنسبة للصادرات الجزائرية، ومن ثم درجة التبعية الكبيرة لأسواق عدد محدود من الدول، خاصة منها دول الاتحاد الأوروبي، وما لذلك من آثار سلبية يمكن أن تنجر على الاقتصاد الوطني الذي ترتبط صادراته بالحالة الاقتصادية لهذه الدول، إلى جانب الآثار السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تفرضها الدول المستوردة على مراكز القرار جراء هذه التبعية، فضلا عن التفريط في الفرص التي يمكن أن تنجر عن توسيع المبادلات مع المناطق الأخرى.

بالنسبة لسنة 2018، يتمثل أهم ست (06) زبائن الجزائر في: إيطاليا (6.13 مليار دولار أمريكي)، إسبانيا (5 مليار دولار أمريكي)، فرنسا (4.63 مليار دولار أمريكي)، الولايات المتحدة الأمريكية (3.85 مليار دولار أمريكي)، بريطانيا (2.77 مليار دولار أمريكي) و تركيا (2.31 مليار دولار أمريكي).

2 - التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

الجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

الجدول رقم (1-13): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: 10⁶ دولار

السنوات	دول الاتحاد الاوروبي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون دول الاتحاد الأوروبي	أمريكا الجنوبية	اسيا دون الدول العربية	الدول العربية دون د م ع	دول المغرب العربي	دول افريقية اخرى	المجموع
1990	7543	2733	231	185	29	265	7	11304
1991	8303	2433	831	101	31	180	17	12101
1992	7223	2693	345	153	02	207	12	10837
1993	6952	1929	519	244	14	176	12	10091
1994	5734	1867	226	118	7	231	17	8340
1995	6638	2521	299	195	18	226	18	10240

13375	13	251	16	186	734	3376	8059	1996
13889	14	215	21	227	897	3702	8663	1997
10213	5	136	22	34	726	2538	6643	1998
12522	36	127	80	145	903	3095	8058	1999
22031	42	254	55	210	1672	5825	13792	2000
19132	26	275	315	476	1037	4549	12344	2001
18825	50	250	248	456	951	4602	12100	2002
24612	13	260	355	507	1220	7631	14503	2003
32083	26	407	521	686	1902	11054	17396	2004
46001	49	418	621	1218	3124	14963	25593	2005
54613	14	515	591	1792	2398	20546	28750	2006
60163	42	760	479	4004	2596	25387	26833	2007
79298	356	1626	797	3765	2875	28614	41246	2008
45194	93	857	564	3320	1841	15326	23186	2009
57053	79	1281	694	4082	2620	20278	28009	2010
73489	146	1586	810	5168	4270	24159	37307	2011
46001	49	410	620	1208	3024	14163	24590	2012
54613	14	505	591	1792	2398	20146	28700	2013
60163	42	760	479	4004	2596	25187	25833	2014
79298	356	1606	797	3715	2815	28114	40206	2015

45194	93	807	564	3020	1841	15126	27106	2016
57053	79	1201	694	4082	2620	21278	27009	2017
73489	106	1506	810	5108	4270	24019	36007	2018

يتضح من خلال رقم (1-12) أن القارة الأوروبية تسيطر على صدارة الترتيب في تموين الجزائر بأهم وارداته، حيث أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى ضمن الأسواق الممونة للجزائر، فقد مثلت حصتها ما يقارب 57% من إجمالي وارداتنا خلال فترة الدراسة، وتأتي فرنسا في مقدمة هذه الدول حيث تحوز على نسبة 23% مجموع واردات الجزائر، تليها إيطاليا في المرتبة الثانية بنسبة 9% لتأتي دول أوروبية أخرى مثل ألمانيا وإسبانيا، ويعزى ذلك إلى التقدم الصناعي لهذه الدول واستحواذها على الجزء الأكبر من سوق المنتجات الصناعية وحتى المنتجات غير الصناعية، والقرب الجغرافي والرصيد التاريخي وغيرها من الأسباب الأخرى.

خلال سنة 2018، بالنسبة للموردين الرئيسيين، تحتل الصين المرتبة الأولى بـ 16.99%، تليها فرنسا وإيطاليا بحصص تصل نسبها على التوالي 10.35% و 7.91% من إجمالي الواردات الجزائرية.

خلاصة الفصل الأول

تناولنا في هذا الفصل الأدبيات النظرية لموضوع الدراسة، من خلال التعريف بمهية العملة الوطنية وعوامل تحديد قيمتها، ثم ذكرنا أهم المراحل التي مر بها الدينار الجزائري، حيث أن الجزائر، ومنذ الأزمة النفطية وتدهور الدولار سنة 1986 بدأت في الانتقال من نظام التثبيت إلى نظام تعويم سعر صرف الدينار تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وذلك بالانتقال من نظام الربط إلى سلة عملات، إلى نظام جلسات التثبيت إلى التعويم المدار لسعر الدينار، إلا أن هذا التحول لم يكن منظما وذلك لعدم استيفاء الجزائر إلى الشروط السابقة الذكر عند بداية الانتقال، وذلك لعدم كفاية الاحتياطات عندما بدأت في عملية التحول، وكذا التدخل المكثف في سوق الصرف للدفاع عن قيمة الدينار، كما أنها كانت تمتلك سوق للصرف الأجنبي لا يتسم بالعمق والسيولة، ولكنها نجحت في استهداف التضخم، إلا أن هذا المعدل لم يكن مستهدفا عن طريق نظم سعر الصرف، وإنما كان بواسطة السيطرة على الكتلة النقدية.

والمبحث الثاني استعرضنا فيه مفاهيم عامة حول عمليتي الدولار والأورو وحدة المنافسة بين هذين الأخيرين في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، تبين لنا أن سعر الصرف لعملة بلد ما يعتبر المرآة العاكسة لمدى قوة اقتصاده، فعلى الرغم من ظهور المنافس الجديد - العملة الأوروبية الموحدة- إلا أن الطلب على الدولار كعملة احتياط سار على نحو مماثل للطلب على الأورو، ومازال الدولار المكون الأول للاحتياطات البنوك المركزية في دول العالم من النقد الأجنبي رغم ظروف الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي خصوصا أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية 2008، فاحتمالية أن يكون الأورو أول عملة في الاحتياطات العالمية، هو أمر كان محل نقاش خلال العقد الماضي.

وفي المبحث الأخير ذكرنا أهم مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية ثم مرحلة احتكار الدولة وصولا إلى مرحلة التحرير.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد الفصل الثاني

تعتبر الدراسات السابقة أحد الأجزاء المهمة من خطة البحث العلمي، وهي تعد بمثابة الجزء الثاني المتعلق بالإطار النظري لمنهج البحث العلمي المقدم، وترتبط به بصورة مباشرة وثيقة، كما تمثل أرضية غنية بالمعلومات لمن لديه الرغبة في التعرف على كل جوانب المشكلة أو الفرضية موضوع البحث، وبالتالي فهي تلعب دورا هاما للغاية في إثراء البحث العلمي، وتزيد من تنوع مصادره.

إن الدراسات المتعلقة بالقيمة الخارجية للعملة والتجارة الخارجية من الدراسات الإقتصادية المتخصصة والتي تتبناها مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى السلطات النقدية المحلية (البنوك المركزية)، وذلك بهدف مساعدة الدول على الإستفادة من نتائج هذه الدراسات، لذلك نجد أن كثيرا من هذه الدراسات هي دراسات تطبيقية مباشرة وعلى نماذج من دول منفردة أو مجموعة من الدول.

ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث من خلال مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة والتي تناولت الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، ثم ذكر أوجه الشبه والإختلاف من حيث الهدف والعينة وطريقة المعالجة والإستنتاجات.

المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر

قبل التعرف على تأثير عملي الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية، يجب علينا أولاً أن نتطرق إلى خصائص هذه الأخيرة وما يميزها عن باقي الدول، خاصة وأن الجزائر دولة مصدرة للنفط، لهذا سوف نتعرف على بعض الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع، لعلها دراسة تومي صالح وعيسى شقبق (2006)¹، إذ قام الباحثان بنمذجة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، خلال الفترة (1970-2002)، حيث توصل الباحثان أنه لا يمكن التفرقة بين مرحلة الاحتكار ومرحلة التحرير وهذا لبقاء الوضعية على حالها، حيث تسيطر المحروقات على مجمل الصادرات وسيطرة سلع التجهيز والسلع الغذائية على إجمالي الواردات، لذلك يبقى الفرق الوحيد بين المرحلتين يتمثل في ضخامة المبالغ المالية، وهذا ما يظهر عدم نجاعة الإصلاحات والتدابير المتخذة لعدم توفر شروط تحققها.

في نفس الموضوع توصلت دراسة للباحث Mohsen Mehrara (2013)²، إلى عدم تأثير التجارة الغير نفطية على الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة كبيرة من الدول المصدرة للنفط، بل بالعكس إذ أن الناتج المحلي الإجمالي وعائدات النفط هما اللذان يدفعان بالتجارة الخارجية، وهذا الوضع مخرج، خصوصا أن الرهانات المستقبلية التي ستواجه هذا القطاع في الجزائر كبيرة ومتعددة، فبعد سريان إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، وآفاق الانضمام إلى منظمة التجارة الخارجية، أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات السبيل الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الجهوية والدولية، فبالرغم من الجهود المبذولة من السلطات للرفع من مستوى الصادرات خارج المحروقات، إلا أن مستواها يبقى ضعيفا وهذا يدل على عدم تنافسية الإقتصاد الوطني، وفي الموضوع نفسه تحدث كذلك فيصل بهلولي (2012)³، ابراهيم بلقلة (2013)⁴، جميلة الجوزي (2012)⁵، حيث توصلوا إلى نفس النتيجة السابقة.

¹ تومي صالح، شقبق عيسى، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، (1970-2002)، مجلة الباحث، (04)، ورقة، 2006، ص - ص: 31 - 40.

² Mehrara, M. (2013). The Relationship between non-oil Trade and GDP in Petroleum Exporting Countries, International Letters of Social and Humanistic Sciences, 12, p 63-70.

³ فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، 2012، ص: 11-12.

⁴ بلقلة إبراهيم، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية للفترة: 2000-2009 مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة ص: 09-19.

⁵ الجوزي، جميلة، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة ص: 225-236.

أما جانب الواردات، فقد تناول هذا الموضوع الباحثان (Annette Kamps, Roland) (Beck 2009)¹، حيث قاما بدراسة محددات الطلب على الواردات لشريحة كبيرة من البلدان المصدرة للنفط، تبين من التحليل أن الطلب على الواردات لا يعتمد فقط على الطلب المحلي وسعر الصرف الحقيقي للعملة، وإنما يعتمد كذلك على الصادرات وأسعار النفط، حيث أن الارتفاع في أسعار النفط أدى بحكومات هذه الدول إلى إستخدام إيرادات الصادرات النفطية إلى حد كبير في تمويل الواردات، كما أضاف إلى ذلك الباحثان تومي صالح وجمعة رضوان (2013)²، أن الواردات الجزائرية تتأثر بأسعار النفط ومعدلات التضخم لدى الدول المتقدمة، وهذا يعني أن حتى الواردات كذلك مرهونة بالمتغيرات الاقتصادية الدولية.

فيما يخص سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في الإقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية، توصل لزرع علي وآيت يحي سمي (2012)³، إلى أن سياسة الصرف لم تستطع تحفيز الصادرات خارج المحروقات، ولم تكن أبدا هي السبب في فائض الميزان التجاري في الجزائر، وفي نفس الوقت ليست هي السبب في عدم تحفيز الصادرات خارج المحروقات، وهذا لسبب بسيط أن الجزائر دولة أحادية التصدير، ولا يمكن الحكم على هذه السياسة على أنها سيئة، ذلك أن إعطاء نفس جديد للتنافسية لا يمكن التحكم فيه بأداة واحدة فقط - سعر الصرف، وإنما بالرفع من مستوى إنتاجها وبالتالي فرض وجودها في السوق الدولية ، وأضاف بعد ذلك إسماعيل بن قانة وعيسى مهدي (2014)⁴، أن تخفيض قيمة العملة الجزائرية له تأثير بطيء على متغيرات الإقتصاد الجزائري، إذ تتعارض السياسات المطبقة مع الواقع الإقتصادي.

كما أشارت دراسة (Benhabib et all (2014)⁵ إلى أن الزيادة في أسعار النفط من شأنها أن تخفض من قيمة الدينار الجزائري، هذا التأثير السلبي يؤكد أن الدينار ليس بعملة نفطية ويعكس كذلك الدور

¹ Beck, R., Kamps, A. (2009, February). Petrodollars and Imports of oil exporting countries. Working Paper Series, 1012, 04-36.

² تومي صالح وجمعة رضوان، علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية خلال الفترة : 1970-2010، دراسة قياسية لحالة الجزائر مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة، 2012، ص- ص : 69-76.

³ لزرع علي وآيت يحي سمي، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الإقتصاد الجزائري ، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، 2012، ص- ص : 49-58.

⁴ إسماعيل بن قانة وعيسى مهدي، قياس اثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلتي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة : 1970-2012 مجلة الباحث، العدد 14، جامعة ورقلة، 2012، ص- ص : 97-107.

⁵ BENHABIB et All, The relationship between oil price and the Algerian exchange rate, Topics in Middle Eastern and African Economies, (2014, May). 16(1), 127-141.

المحير لسياسة سعر الصرف في الجزائر، كما أشارت كذلك إلى تبعية السياسة لنقدية لتقلبات أسعار النفط، وبقاء هذه لتبعية مادام قطاع النفط يسيطر على الإقتصاد الجزائري.

ولتأكيد ما سبق، هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت سعر النفط وعلاقته باقتصاديات الدول (المصدرة أو المستوردة للنفط)، منها دراسة Nikbakht Leili (2009)¹ ودراسة Lutz Kilian (2009)² التي وضحت العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف لدول الأوبك، والتي درست أيضا أثر صدمات النفط على الموازين الخارجية وعلى مستوى النمو للدول المصدرة والمستوردة للنفط خصوصا دول MENA "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، حيث أكدت كل هذه الدراسات على تأثير سعر النفط على اقتصادياتها خاصة المصدرة للنفط.

من البديهي أن يكون لسعر صرف الدولار تأثير على إقتصاديات الدول المصدرة للنفط، فقطاع النفط هو محور هذه العلاقة، فقد أكدت ذلك دراسة Ayoub Yousefia (2003)³، التي تطرقت إلى اثر تغيرات سعر صرف الدولار على الموازين التجارية لثلاثة دول مصدرة للنفط (إيران، فنزويلا، المملكة العربية السعودية) من خلال إستعمال سعر صرف تمريزي في النموذج، والذي يسمح للتغيرات في سعر صرف الدولار بالتأثير على أسعار الاستيراد والتصدير، كما يسمح لتغيرات هذه الأسعار بالتأثير على كميات الواردات والصادرات، وتشير النتائج إلى تأثير سعر صرف الدولار على أسعار الواردات والصادرات، حيث أنه عند إنخفاض قيمة الدولار ترفع هذه الدول من أسعار صادراتها الأساسية من النفط و ذلك لتغطية الارتفاع في أسعار وارداتها.

هذا بالإضافة إلى أطروحة دكتوراه للباحث سي محمد كمال تحت عنوان: التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر⁴، وتبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة أن وجود العلاقة العكسية بين الدولار والنفط خلال العقد الأخير أدت إلى رفع من قيمة الصادرات بالرغم من انخفاض

¹ Nikbakht, L. (2010, January). Oil Prices and Exchange Rates: The Case of OPEC. Business Intelligence Journal, 3 (1), 83-92.

² Kilian, L. (2009). Oil shocks and external balances. Journal of International Economics, 77, 181-194.

³ Yousefi, A. (2003). Exchange rate of the US dollar and the J curve: the case of oil exporting countries, Energy Economics, 25, 741-765.

⁴ سي محمد كمال، التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014.

الدولار أمام الأورو، وهذا ما ساهم في سياسة مناوئة للإنفاق العام، كما أن إنخفاض الدولار أمام الأورو عمل على رفع فاتورة الواردات بسبب أن هذا الأخير هو عملة لـ 50% من واردات منطقة الأورو.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لأثر تغير أسعار الصرف الدولية على التجارة الخارجية

عرفت الدراسات النظرية والتطبيقية التي إختبرت العلاقة بين التغير في القيمة الخارجية للعملة والتجارة الدولية تفاوتاً في النتائج المحصلة إلى أنها جاءت في اتجاهين:

أولاًها تؤكد على تفسير تغيرات سعر الصرف لتدفقات التجارة الخارجية و بأثر سلبي (حيادي)، ومن أهمها دراسة Moe Chit, Marian Rizov and Dirk Willenbockel (2007)،¹ ودراسة Güneş, Ş. Bahmani-Oskooee, M. and S. Hegerty (2007)،² وفي دراسة Güneş, Ş. (2013)³ تم تحليل العلاقة بين تقلب سعر الصرف والصادرات والواردات (أسعار الصرف على نمط التجارة الدولية في تركيا)، من خلال تطبيق إجراءات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) على البيانات الشهرية للفترة (2003-2012) وتطبيق تحليل الإنحدار الإجهادي المترابط، حيث تم التوصل إلى أن أسعار الصرف والصادرات والواردات هي مترابطة، وبالتالي لا يمكن أن يكون الإنحراف متباعد جداً في تركيا، وعلاوة على ذلك يبين تحليل نموذج تصحيح الخطأ أن طويلة المدى السببية تمتد من الصادرات والواردات لتبادل أسعار الفائدة.

ثانياً: كما جاء في اتجاه آخر دراسات تنفي وجود علاقة بين القيمة الخارجية للعملة ومستوى التجارة الدولية، كدراسة Christopher F. Baum (2009)،⁴ والتأكيد على فرضية عدم وجود علاقة بين

¹ Myint Moe Chit, Marian Rizov, Dirk Willenbockel "Exchange Rate Volatility and Exports: New Empirical Evidence from the. Emerging East Asian Economies". , The World Economy (2010), 33.2, pp239-269

² Bahmani-Oskooee M. and S. Hegerty (2007), 'Exchange Rate Volatility and Trade Flows: A Review Article', Journal of Economic Studies , 34, 3, 211-55..

³ S.Günes, the Effect of Exchange Rate on the International Trade in Turkey, European journal and political studies, Working Paper, 1689, 1-22.

⁴ Christopher F. B & Mustafa C (2009) « The volatility of international trade flows and exchange rate uncertainty », March 12, 2009.

المتغيرين، بمعنى أن تغيرات أسعار الصرف لا تفسر تدفقات التجارة الخارجية، وان تغيرات أخرى هي سبب ذلك كالانفتاح التجاري، زيادة إنتاجية المؤسسات والتعريفات الجمركية وغيرها من العوامل.

ثالثاً: أما الشق الثالث يكمن في وجود علاقة مفسرة لأثر إيجابي بين تحركات أسعار الصرف وحجم التجارة أي أن زيادة تقلبات أسعار الصرف صاحبها زيادة في حجم التجارة واخذ هذا الطرح حيزاً واسعاً في السنوات الأخيرة مثل دراسة (Kasman; Kasman, 2005)، (Bredin et al, 2003)، كما قامت دراسة (Rose, 2000)¹، بابتكار طرح جديد لم يكن سائداً قبل هذه الفترة، يكمن في اختبار تجريبي يقيس مدى أثر العملة المشتركة على تدفقات التجارة الخارجية، حيث كانت النتيجة من هذا الاختبار في اعداد نموذج قياسي لعينة من 180 دولة لسنوات 1970-1990، حيث توصلت إلى أن التجارة بين الدول ذات العملة المشتركة يصل المعدل المتوسط إلى أكثر من 3 مرات لما هي عليه تجارة الدول تستخدم عملات متنوعة، وفي نفس الوقت توصلت إلى صعوبة ترجمة هذه النتائج خارج العينة التي درسها كدول منطقة الأورو، حيث تم انتقاد هذه النتائج في الدراسة التي قام بها (Persson, 2001)²، حيث رأى في عينة دول صغيرة الحجم من حيث الاقتصاد كدول اتحاد الفرنك³، أن أثر العملة المشتركة يتراوح ما بين (14-62) % وهي اثر ضعيف بما حصله نموذج Rose الأصلي على أن هذه النتائج الأخيرة تعرضت بدورها لانتقادات هذا الأخير الذي اعتبر إدخال Persson متغيرات جديدة كالمسافة وكحجم الاقتصاد يفتقر إلى الإطار النظري و عيناته لا تتكيف مع محددات الانضمام إلى الاتحادات النقدية، رغم هذا الجدل إلا أن كل هذه الدراسات وإن اختلفت في حجم أثر العملة المشتركة على تدفقات التجارة إلا أنهما أثبتتا الاثر الإيجابي لهذه العلاقة بمعنى أن إتباع نظام نقدي ثابت (عملة مشتركة) يزيد من حجم التجارة وهذا القرار شمل دراسات واختبارات تجريبية عديدة كدراسة (Flandreau et Maurel, 2005)⁴، ودراسة

¹ Rose A. K., 2000. One money, one market: The effect of common currencies on trade, Economic Policy 15(30), April, 7-45.

² Persson T., 2001. Currency union and trade: How large is the treatment effect?, Economic Policy 16 (33), October, 435-448

³ الفرنك الأفريقي (franc CFA) هي عملة متداولة في 12 دولة أفريقية كانت سابقاً مستعمرات فرنسية ويعتمد قانون العملة رمز للعملات المتداولة في وسط أفريقيا بـ XOF و XAF للعملة في غرب أفريقيا وللعملة قيمة ثابتة مرتبطة باليورو: 100 فرنك س ف ا = 0.152449 = 1 يورو أو 1 يورو = 655.957 فرنك س ف ا.

⁴ Flandreau M. and M. Maurel. 2002. "Monetary Unions, Trade Integration and Business Cycles in 19th Century Europe: Just Do it", CEPR discussion Paper No. 3087. London: CEPR

Barr et al (2003)¹، والتي بدورها أثبتت من جهة أخرى الفرق بين اتحادات نقدية متعددة الأطراف كمنطقة CFA مثلا واتحادات نقدية أحادية مثل بنما التي تتبع الدولار،² كنظام نقدي والتي جاءت ايجابية و مؤثرة للدول كعلاقة بين المتغيرين داخل الكتلة متعددة الأطراف و ضعيفة الأثر اتحاد نقدي أحادي (الدولة)، كذلك جاءت دراسات أخرى لتختبر مدى تحركات التجارة الدولية عبر أزمنا ونظم صرف سابقة كدراسة Lopez-Cordova and Meissner (2002)³، والتي أوجدت أنه في ظل نظام غطاء الذهب،⁴ زادت التجارة بنسبة 30% في حين تضاعف تدفقات التجارة في الاتحاد الاسكندنافي والإمبراطورية النمساوية الهنغارية بزيادة قدرها نسبة 25% أثناء قاعدة الذهب.

الفرع الاول: الدراسات السابقة لأثر الأورو على التجارة الخارجية

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت دول أوروبا تعيد التفكير من اجل الوحدة، والتخلي عن فكرة فرض الوحدة بالحروب واستبدالها بأفكار اقتصادية أوصلتها إلى إتحاد أوروبي، حيث كان تاريخ 1 يناير 1999 موعد قيام دول الإتحاد باستخدام الأورو في المعاملات النقدية والمالية، ووصل عدد دول الأعضاء في الإتحاد النقدي إلى 28 دولة، ومن ثم فان الأورو كعملة لم يكن هدفا فقط بل كان أداة ووسيلة لبلوغ أهداف التكامل الاقتصادي والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية، وبالطبع فان الدور العالمي للأورو كعملة يتحدد من خلال أكبر حجم اقتصاد عالمي ويمثل في 25% من الاقتصاد العالمي، كما أن قوته تكمن في اعتماده على إمكانيته الداخلية هذا ما تفسره نسب انفتاح منطقة الأورو في العالم تمثل 17% من الصادرات و 16.3% من الواردات، كما أن حال دول هذا الإتحاد تقوم على أساس (50 - 60) من

¹ Barr D, Francis B and David M (2003) "Life on the Outside" Economic Policy, 573-613

² الدولة أو اليورو هو استخدام الدولار (الدولة أو اليورو) اليورو (في بلد ما إلى جانب أو كبديل عن عملة محلية في المعاملات النقدية و المالية في التداول و يكون هذا الاستخدام بشكل رسمي أي بموافقة السلطات النقدية في الدولة المحلية و هناك عديد الدول من يتبع هذا النظام مثل بنما و الإكوادور و السلفادور (الدولار) و بعض دول شرق أوروبا (الأورو) مثل كوسوفو و صربيا)

³ J. Ernesto López-Córdova and Christopher M. Meissner 2003. "Exchange-Rate Regimes and International Trade: Evidence from the Classical Gold Standard Era." American Economic Review, 93(1): 344-353.

⁴ قاعدة الذهب (1870-1914) (في هذه الفترة كان الذهب وسيط عالمي في المبادلة فكان يتمتع بالقبول التام بين مختلف الدول مما جعله يساهم في تحقيق توازن واستقرار نقدي وثبات أسعار الصرف خاصة بين الدول الرأسمالية ونمو في المبادلات الدولية كما استخدم لتسوية المدفوعات الدولية و في ظل هذه القاعدة تم تحديد القيمة الخارجية لكل العملات بأسعار ثابتة مقومة بالذهب حيث أن الذهب هو المعيار العام الذي تم كأساس تحديد قيمة العملات المختلفة وتثبيتها ومن ثم المحافظة على معدلات التبادل بين العملات

المبادلات فيما بين دول الاتحاد وأكثر من 72% كنسبة تبادل مع دول الاتحاد الأوروبي في ظل ارتباط هذه الدول بعلاقات تجارية مع دول منطقة الأورو، وهذا الواقع يحاول التوفيق مع ما ذهبت إليه جوهر نظرية المنطقة النقدية المثلى والذي يعود لـ Mandull Rober 1961¹، من خلال السماح لعوامل الإنتاج بالحركة بين دول الاتحاد كشرط لنظرية المنطقة النقدية المثلى وضرورة وجود درجة عالية من التكامل التجاري بين دول الجوار، بالإضافة إلى شرط تخصص الاقتصاديات في وجهة التنوع في الإنتاج والاستهلاك،² وهذا ما يجعل المنافسة بين دول الأعضاء في نفس القطاعات أقل حدة وأكثر تمايزاً فألمانيا القوة الأولى في هذا الاتحاد تستفيد من الأورو في قوته المالية باعتبارها تصدر منتجات صناعية إلى جانب باقي دول الأعضاء أما فيما يخص دول أخرى فتستفيد من تزويد المنطقة من المنتجات الزراعية كإسبانيا والبرتغال ومنتجات سياحية كالليونان وغير ذلك من الأمثلة بالإضافة أن الاتحاد النقدي له تفويض منذ معاهدة ماستريخت على إبقاء معدلات تضخم متدنية وهذا ما كان، كما أصبحت عملة ارتكاز وعملة ارتباط لدول كثيرة أو بالتعميم على هامش نطاق معين حول الأورو أو التعميم المراقب بالنسبة للأورو، وحتى روسيا والصين تعتمد على الأورو بنسب مرتفعة في ثلاث عملاتها، كما أن الاحتياطات العالمية من الأورو ارتفعت سنة 1973 من (8% المارك الألماني والفرنك الفرنسي) إلى 25% سنة 2006.³

في ظل ما ذكرناه للدور العالمي للأورو فان له آثار مختلفة على الدول بالنسبة للتجارة الخارجية وعليه جاءت دراسات عديدة تختبر هذه الآثار كدراسة (Cachia Franck 2008)⁴ توصلت إلى أن إرتفاع الأورو مقابل الدولار يؤثر على الإقتصاد الفرنسي ويؤدي بإنخفاض صادرات فرنسا بمعدل 3% كمعدل فصلي منذ 2002 ليصل في 2008 إلى 5% وإنخفاض معدل الإستيراد 2.1% كمعدل سنوي، وأن كل إرتفاع مقداره 10% في الأجل القصير مقابل عملات رئيسية بما فيها الدولار يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي 5% في 3 سنوات إلى بعد 2002 وإنخفاضا في سعر التضخم من 2% إلى

¹ Mundell R "A theory of optimum currency areas" American economic reviews 51/1961a, P509-517.

² Kenen P B 1969 "theory of optimum currency area: an electric view" Monetary problems in the international economy, University of Chicago, 1969, p 41-60.

³ Barry Eichengreen Sterling's past, Dollar's Future: Historical perspectives on reserve currency competition, national bureau of research, Working Paper 11336, Cambridge, 2005 pp 2.

⁴ Franck C "Les effets de l'appréciation de l'euro sur l'économie française", note de conjoncture, juin 2008

3% سنويا، وأيضا دراسة (Rey Serge 2011)¹، إهتم فيها بأثر سعر صرف الأورو على صادرات السلع الفرنسية والألمانية خارج منطقة الإتحاد النقدي بإستخدام بيانات فصلية (1971-2010)، وتبين أن الصادرات الألمانية أكثر إستجابة للطلب الخارجي وأقل حساسية للتغيرات في أسعار صرف الأورو وهذا ما يفسره النمو الإقتصادي في ألمانيا بوتيرة أسرع مما هي في فرنسا في خمسة عشر سنة الماضية.

كما شملت دراسة Laurence Cecchini (2002)²، على 22 دولة من دول التعاون الاقتصادي للفترة 1985-1999، حيث توصلت الى أن تقلب الأورو يؤثر سلبا على التجارة و يقلص من حجمها إلى 3% على مدار فترة الدراسة، كما اختبر اثر الاورو على موازين التجارة الثنائية ل 18 دولة أوروبية من 1948-2008، واتضح انه بعد دخول الأورو حيز التداول اتسعت الإختلالات التجارية بين أعضاء منطقة الأورو بشكل كبير، حيث أن أثر الأورو كان ايجابيا بزيادة تتراوح من 5% إلى 10% في تجارة السلع الثنائية بين بلدان منطقة الاورو للفترة 1992-2002، بينما يرى (2008) Chintrakarn أن الأورو له تأثيرات ايجابية على تعزيز التجارة الثنائية بين اتحاد الفرنك ودول الأوروية في السنوات الاولى بمقدار من 10% إلى 15% حيث أدى الاورو إلى تعزيز 76% من تجارة الطرفين، ووجدت الدراسة أن انخفاض الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي بنحو 3% لأنها أصبحت أكثر تكلفة أما الاستيراد من دول الاتحاد الأوروبي كان على العكس من ذلك لأنها أصبحت ارخص أما واردات المغرب فتستجيب 10% ارتفاعا عندما يرتفع درهم المغربي مقابل الاورو ب 20% أما الصادرات الأردنية تنخفض بحدة عند مجرد ارتفاع الدينار الأردني ب 10% فقط.³

¹ Serge R, l'impact du taux de change sur les exportations de l'Allemagne et de la France hors zone euro, Working Paper N°. 9. January 2011.

² Laurence C "Impact de l'euro sur le commerce extérieur Communication au XII ème colloque du GDR Economie et Finances Internationales, Bordeaux, juin, 2002

³ Chintrakarn P. 2008. Estimating the euro effects on trade with propensity score matching. Review of International Economics 16 (1): 186- 98.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة لأثر الدولار على التجارة الخارجية

يعتبر الدولار عملة قوية تستعمل في المبادلات الدولية، وذلك لسببين هو أن هذه العملة هي وحدها المستخدمة في التعاملات المحلية في بلدها الأم وثانيا أن يقف وراء هذه العملة مصرف مركزي يدعمها ويعطي الثقة فيها.

إن قوة أي عملة تكمن في سببين أولا أن تكون هذه العملة هي وحدها المستخدمة في التعاملات المحلية في بلدها الأم و ثانيا أن يقف وراء هذه العملة مصرف مركزي يدعمها ويعطي العالم الثقة فيها فبالنسبة للدولار الأمريكي فقد حققت الشرط الأول في أواخر القرن 19 وهذا ما كان في 23 ديسمبر 1913 من خلال إعلان الرئيس "ولسن" Wilson بقانون ميلاد الاحتياطي الفيدرالي يدخل حيز التنفيذ سنة 1913-1914 والذي قسم الولايات المتحدة الأمريكية إلى 12 بنك مركزي يقوم بإصدار النقود و السبب الثاني في تفوق أي عملة هو اقتصاد قوي و هو ما عرفته الولايات المتحدة منذ خروجها من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة اقتصادية و إلى غاية اليوم و قبل أن نخوض في أثر الدولار على التجارة الخارجية لدول العالم فسنعرج و لو باختصار عن مشوار هذه العملة.

باعتبار أن الدولار هو العملة الأقوى في العالم فإن كل الأنظار موجهة إليه حتى الدول المتقدمة و التي تنتهج نظاما معوما لا تستطيع أن إلا أن تتماشى و تحركات الدولار و عليه دارت دراسات متنوعة الجغرافيا تختبر أثر الدولار مقارنة بأسعار صرف المحلية على موازين تجارتها من أهمها دراسات اليونان و الدولار في الآونة الاخيرة و أثرهما على العلاقات التجارية الثنائية و التي طغت على الدراسات الأكاديمية و المشهد السياسي و الإعلامي و داخل أروقة المؤسسات الدولية في ظل ازدياد الأصوات و التقارير الرسمية المناهضة للسياسات النقدية في الصين في خضم ما يعرف بحرب العملات القائمة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين تنتقد هذه الأخيرة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها هزت اقتصاديات العالم بسياستها النقدية التوسعية و السعي نحو خفض سعر صرف عملتها بشكل ممنهج وتحقيق ميزة تنافسية بحيث تصبح سلعا و خدماتها المصدرة أرخص ثمنا عن مثيلتها والولايات المتحدة الأمريكية توجه نفس النقد للصين بأنها تعتمد خفض سعر صرف عملتها لتحقيق مزايا تجارية في حين أن منها يعتمد السياسة موضع الاتهام وحقيقة الامر أن المنتجات الصينية رخيصة ليس فقط لأن عملتها المثبتة بالدولار الأمريكي منخفضة بلأيضا لأن أجور العمال في الصين تقل عن ربع أجور العمال في أميركا و أوروبا إنتاجيتهم ليست متدنية وهذا ما يفسر انه في سنة

2011 بلغ العجز التجاري الأمريكي 49.7 مليار دولار منها 2.18 مليار دولار مع الصين مقابل 3.9 مليارات مع كندا و 4.6 مليارات مع المكسيك و 2.8 مليار مع الاتحاد الأوروبي و 3.3 مليارات مع اليابان و 3.47 مليار دولار أما كمعدل سنوي في 2010 فقد بلغ العجز الأمريكي مع الصين 27.3 مليار دولار من مجمل 49.7 مليار دولار بنسبة 55% في مقابل 22.6 مليار دولار في 2009 بينما كان هذا العجز التجاري في حدود 8 ملايين دولار في سنة 2000 من مجمل 37 مليار دولار بينما لم تتجاوز كندا 3 ملايين دولار كعجز تجاري في 2010 و حوالي 2 ملايين دولار في 2009 و مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغ العجز 8 ملايين دولار في 2010 و 6 مليارات دولار في 2009 و قد أثبتت الدراسة التطبيقية William R.Cline انه في 2010 كل انخفاض قدره 10% في سعر صرف اليوان الصيني سينتج عنه انخفاض في الفائض التجاري للصين بمبلغ يتراوح بين 170 و 250 مليار دولار و أن انخفاض قدره 10% من سعر اليوان أمام الدولار يكلف 50 مليار دولار الميزان التجاري الصيني و قبل ذلك دراسة (SAANGJOON BAAK 2008) الذي وصل إلى نتيجة مؤداها تخفيض سعر صرف الرمينبي 1% من يزيد من الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بمقدار 1.7%، في حين أن تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي 1% يرفع الصادرات الأمريكية إلى الصين بنسبة 0.4% وهذا لفترة من الفصل الأول سنة 1986 إلى الفصل الثاني السنة 2006 علما أن الصين انتهجت ارتباط عملتهم بالدولار منذ 1994 لتنتهج سعر صرف مدار منذ 2005 في اتجاه جغرافي آخر لا يقل أهمية عن الأول فوفق دراسة CyriacGuillaume(2008) Dominique Plihon ، فقد اعتبرا الارتفاع الذي شهده الأورو أمام الدولار منذ 2004 إلى 2008 وصولا إلى رقمه القياسي 1.6019 بقدر ما يساهم في احتواء التضخم في منطقة الأورو بقدر ما سيكون له أثر سلبي على التجارة الخارجية و من ثم قدم تشجيع كل من النمو و العمالة كون أن معدل التبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية و منطقة الأورو هو حوالي 20% كما تناولت دراسة Sulaiman D. Mohammad 2010 تبحث اثر سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على اقتصاد الباكستاني من خلال اختبار وجود علاقة بين كل من سعر صرف الأورو مقابل الدولار و الدخل الإجمالي (GDP) و مستوى الأسعار (CPI) وعرض النقود (M1) في باكستان و سعر صرف الباكستاني مقابل الدولار الأمريكي (PKUS) في فترة ما بين 1960 – 2004 بين سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي ونتيجة هذا البحث هو عدم وجود علاقة في الأجلين القصير و الطويل بين متغيرات موضع الدراسة كون أن الاقتصاد الباكستاني هو اقتصاد صغير مفتوح و أيضا

دراسة التطبيقية. Ibrahim Mansour H (2007) والتي أوجدت علاقة و ارتباط بين سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي على مختلف عناصر الاقتصاد الكلي في ماليزيا و هناك أيضا دراسة التي قامت بها الحكومة الاسترالية و التي عاجلت أثر انخفاض الدولار الامريكى مقابل الدولار الأسترالي في الفترة 2001-2002 على السلع الاسترالية باعتبارها مصدر رئيسي للمواد الأولية من الحبوب و المعادن و اللحوم الحيوانية حيث عرف الدولار الأسترالي انخفاض أمام الدولار ب 15% ما اثر سلبا على عائدات السلع الاسترالية كما عرفت هذه السلع نقضا في الصادرات نحو الولايات المتحدة الأمريكية بفعل هذا الانخفاض و في ظل انخفاض حصة الصادرات الاسترالية نحو الولايات المتحدة الأمريكية عرفت المناطق الجغرافية الأخرى تزايد في الطلب على السلع الاسترالية خاصة كل من اليابان و الصين و الدول الأوروبية و شرق آسيا نتيجة زيادة النمو في هذه الدول من جهة و انخفاض عملة أسترالية أمام العملات هذه الدول أما الذهب فقد خالف اتجاه السلع الأخرى حيث عرف هو ارتفاع في أسعاره باعتباره سلعة تحوطية عالمية ذو ملاذ امن وأيضا تناولت دراسة A . Z Taisier , A . Sukar (1996) أن سعر صرف الدولار محدد رئيسي لتدفقات التجارة الخارجية البينية مع اليابان وكندا في الفترة 1975-1993 وفي السنوات الأربع الأخيرة وصل سعر الدولار إلى تدن غير مسبوق أمام كل العملات الدولية، ومع ذلك فإن الميزان التجاري الأمريكي حافظ على وضعه قبل تراجع سعر الدولار، بل إنه سجل أرقام قياسية جديدة في العجز أمام السلع التي تتدفق على الأسواق الأمريكية من كل جهات الدنيا، هذا ما يجعل من مسالة تخفيض الدولار كاداة لتحسن الميزان التجاري الأمريكي موضع اهتمام وجدل فحسب دراسة , Francesco Giavazzi Filipa Sa" olivier Blanchard (2005) فمنذ منتصف القرن 1990 ساهمت كل من زيادة الطلب على السلع الأجنبية و زيادة الطلب على الأصول الأمريكية و من ثم الطلب على الدولار إلى زيادة بشكل كبير إلى اتساع العجز في الحساب الجاري و تفسير للعلاقة بنسبة 60% ورافق هذه الزيادة ارتفاع في سعر صرف دولار حقيقي حتى أواخر عام 2001، ثم بدا يشهد انخفاضات منذ ذلك الحين و تسارع هذا الانخفاض في أواخر عام 2004 ومع ذلك بلغ العجز التجاري الأمريكي 652 مليار دولار. منه 160 مليار دولار مع الصين، 75 مليار دولار مع اليابان، 71 مليار دولار مع منطقة اليورو، و 346 مليار دولار، مع بقية العالم مما يثير أسئلة بشأن ما إذا كان خفض الدولار دور في تقليص هذا العجز كما شملت دراسات اثر الأورو على قطاعات اقتصادية بعينها كدراسة JunghoBaek, Won W. (2008) Koo, and Kranti Malik أظهرت النتائج أن سعر الصرف يلعب دورا حاسما كمحدد لسلوك

التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في الولايات المتحدة مع 15 شريك تجاري مهم في المدى القصير و المدى الطويل في الفترة 1989-2007 و مع ذلك أظهرت النتائج أنه لا يوجد أي دليل على تأثير انخفاض سعر صرف الدولار على تجارة الزراعة الأمريكية مع شركائها التجاريين الرئيسيين وبالنسبة للشق الصناعي جاءت دراسة Amano (2008)¹ التي جاءت تحتبر مدى تأثير ستة وستين من الصناعات في الولايات المتحدة (المجموعات السلعية SITC) لانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي خلال الفترة 1991-2002 على المدى القصير والآثار الطويلة الأمد لانخفاض قيمة الحقيقية للدولار و النتائج تكشف عن أدلة على تأثير ست صناعات ومع ذلك يتم اعتماد تأثير إيجابي على المدى الطويل على 22 الصناعات كما أن نفس الباحثين قامو باختيار تأثير انخفاض قيمة الحقيقية للروبية على ميزان التجارة الثنائية بين الهند وشريكها الرئيسي الولايات المتحدة ولم يتم العثور على علاقة ذات دلالة بين سعر الصرف بينهما كما ايضا تضمن تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية و الاعمار(بكدار) حيث جاء هذا التقرير ليوضح اثر انخفاض سعر صرف الدولار على الاقتصاد الفلسطيني وفي ظل عدم وجود عملة وطنية فلسطينية تلجأ هذه الدولة المستعمرة للتعامل بثلاث عملات مختلفة هي كل من الدولار الأمريكي و الدينار الأردني و الشيقل الإسرائيلي ومن تم فإن ما نسبته 25% من العمال يتقاضون أجورهم بالدولار وهذا يؤدي إلى ضرب القوة الشرائية ب 13% و يؤثر سلبا على إيراداتهم مقابل اقتناء سلع التي تأتي غالبا بنسبة 80% من الكيان الصهيوني التي تعرف عملتها ارتفاعا مقابل الدولار وما يتضح من استخدام النماذج الرياضية لهذا التقرير أنه من خلال 30 شهر الماضية فإنه هناك 33.33% تراكم متراجع في القدرة الشرائية و ذلك للدينار الأردني أي بمقدار 0.44% بشكل شهري أي تراجع بمقدار 5 دنانير شهريا لكل انخفاض يتقاضى اجر 1000 دينار شهريا كما أن انخفاض سعر صرف الدولار لم تستفد منه فلسطين لاستقطاب واردات أمريكا بسبب سيطرة الكيان الصهيوني على المعابر الحدودية كما انخفاض الدولار يؤثر على صافي الثروة في الوقت الحالي.

¹ Amano R. A., and Simon V. N. "Oil Prices and the Rise and Fall of the U.S. Real Exchange Rate." Journal of International Money and Finance 17.2 (1998): 299-316.

الفرع الثالث: الدراسات السابقة التي تظهر العلاقة بين الدولار وأسعار النفط

نظرا لأهمية قطاع النفط في التجارة الخارجية ودرجة تأثره بالمتغيرات الخارجية كالدولار الأمريكي، ركزنا على البحوث والدراسات التي ناقشت هذا الموضوع، فقد ظهرت دراسات كثيرة تختبر العلاقة القائمة بين النفط والدولار الأمريكي (بترو - دولار).

عموما انقسمت الدراسات التي تربط علاقة الدولار بأسعار النفط حيث ترى بعض الدراسات أن هناك علاقة ايجابية تكمن في أن أسعار النفط هي من تقود تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي، كما جاءت دراسات تختبر سلوك هذين المتغيرين حيث أن ارتفاع أسعار النفط يقود إرتفاع الدولار الأمريكي في بعض الدراسات التي اعتمدت سنوات متقدمة مثل دراسة Quere-Benass (2007)¹ لفترة ما بين (2004-1974) ليخلص في هذا الاختبار إلى أن كل إرتفاع 10% في المدى الطويل لسعر النفط يسبب ارتفاعا 3.4% في سعر الدولار كما استنتج أن النتائج التجريبية لهذا الاختبار لا تستطيع تفسير العلاقة القائمة في الفترة 2002-2004 التي شهدت علاقة عكسية تتمثل في انخفاض سعر صرف الدولار وارتفاع أسعار النفط انطلاقا من 2002 مثل دراسة Terraza Michel ans SadekMelhem (2007)² والذي إستنتج أن إنخفاض الدولار مقابل الأورو بنسبة 1% ينتج عنه إرتفاع 95.1% في أسعار النفط في الآجل الطويل ودراسة Nikbakht (2009)³ بحيث اختبر العلاقة بين سعر صرف النفط وسعر صرف عملات دول الأوبك مقابل الدولار في الآجل الطويل و تبين انه هناك علاقة ذات اتجاه من سعر الصرف نحو سعر النفط في الآجل الطويل.

كما تناولت أيضا دراسة Domenico Ferraro et All (2011)⁴، والتي جاءت تبحث العلاقة بين كل من سعر صرف الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي و سعر النفط وسعر الفائدة باعتبار أن الدولار الكندي هو عملة معومة وأن صادرات النفط الكندية تأخذ حيزا هاما من الصادرات الكلية بمقدار أكثر من 21% وقد أثبتت العينة للبيانات اليومية من 1984-12-14 إلى 2010-05-11

¹ Bénassy-Quéré A, andValerie M, and Alexis P “China and the relationship between the Oil price and the dollar” Energy Policy 35.11(2007):5785-905

² MelhemSadek and Michel Terraza,2007, « the oil single price and the dollar agricultural, resource economic”, west university and Resources economic and Virginia university, 2007.

³ LeiliNikbakht « oil prices and exchange rates: the case of OPEC”, business intelligence journal, January.

⁴ Domenico Ferraro, et All « Can Oil Prices Forecast Exchange Rates?”, Harvard, March 29, 2011.

مدى إستجابة التغير في الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي لازمات النفطية منذ انخيار نظام بروتن وودز وقدرته على التنبؤ صدمات النفط في رفع سعر صرف الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي.

عموما توصلت الدراسات السابقة التي ناقشت العلاقة القائمة بين النفط والدولار، إلى نتائج متباينة وغير حاسمة، إذ قاد الجدل الواسع في تحديد هذه العلاقة إلى ثلاث نقاط مهمة وهي:

أولا: وجود علاقة عكسية تتجه من سعر صرف الدولار الأمريكي إلى سعر النفط، فهناك عدة دراسات أكدت ذلك منها دراسة Mazeri abdelhafid (2013)،¹ ودراسة Fu-Lai (2015) Lin،² حيث أثبتت وجود العلاقة السلبية بعد سنة 1995، حيث أكدت أنه لم يكن لسعر صرف الدولار تأثير كبير على تغيرات أسعار النفط قبل سنة 2005، وإنما كانت تتأثر بتغيرات أخرى، ولكن بعدها أصبح تأثير سعر صرف الدولار أقوى من المتغيرات الأخرى على أسعار النفط، وبشكل سلبي وافقته في ذلك دراسة Valérie Mignon (2016)،³ إذ توصلت إلى أن التأثير السلبي للدولار على النفط ظهر بعد سنة 2005 أما من قبل كانت علاقتهما ايجابية.

وفي دراسة أخرى أضاف John Baffes وآخرون (2015)،⁴ أنه من العوامل التي أدت إلى الانخفاض الحاد لأسعار النفط في سنة 2014 بعد أربع سنوات من الاستقرار هو ارتفاع قيمة الدولار.

ثانيا: تبين وجود علاقة أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار، مثل دراسة Bénassy-Quéré (2007)،⁵ ودراسة Virginie Coudert وآخرون (2008)،⁶ إذ توصلوا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين خلال الفترة الممتدة 1974-2004 إضافة إلى وجود علاقة سببية تمتد

¹ Mazeri, A., Zouaoui, C.E. (2013). The Relationship between Oil Prices and Exchange Rate of USD/ Euro. International Journal of Humanities and Applied Sciences (IJHAS), 2(5), 165-168.

² Lin, F.-L., Chen, Y.-F., Yang, S.-Y. (2015). Does the value of US dollar matter with the price of oil and gold?. International Review of Economics and Finance, doi:10.1016/j.iref.2015.10.031.

³ V, Mignon, (2016). Reassessing the empirical relationship between the oil price and the dollar. Energy Policy, 95, 147-157.

⁴ Baffes, J., Kose, M. A, Ohnsorge, F., Stocker, M. (2015, March). The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses. Policy Research Notes, 15(01), 1-60.

⁵ Bénassy-Quéré, A., Mignon, V., Penot, A. (2007, November). China and the relationship between the Oil price and the dollar. Energy Policy, 35(11), 5795-5805.

⁶ Coudert, V, Mignon, V, Penot, A. (2008, January), Oil Price and the Dollar. Energy Studies Review, 15(2), 1-20.

من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار الأمريكي، إذ أن ارتفاع سعر النفط يودى إلى تحسن الأصول الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وهذا له تأثير إيجابي في سعر صرف الدولار الأمريكي، أما الدراسات التي حللت العلاقة بعد سنة 2000 فقد توصلت إلى وجود علاقة سلبية تتجه من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار الأمريكي كدراسة Christian Grisse (2010)¹.

ثالثاً: وجود علاقة ثنائية بين سعر صرف الدولار وسعر النفط كدراسة Marcel Fratzscher وآخرون (2014)²، إذ وجد أن هناك سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين منذ سنة 2001، وهذا راجع إلى تأثير كلا المتغيرين بمخاطر وعوائد سوق الأسهم، حيث أن أسعار النفط لم تكن تتفاعل مع التغيرات في الأصول المالية قبل سنة 2001، إذ يمكن تفسير ذلك من خلال زيادة استخدام النفط كموجودات مالية على مدى العقد الماضي، إضافة إلى دراسة Rongbao-Gu (2016)³ التي وضحت أثر الصدمات الهيكلية للنفط على العلاقة المتبادلة بين الدولار والنفط، وبينت النتائج أن الارتباط المتبادل بين المتغيرين يكون غير فعال عند فصل الصدمات الهيكلية للنفط.

3-1: طبيعة العلاقة بين الدولار وسعر النفط

يبقى الدولار يتفوق على الأورو في التجارة الدولية كونه عملة السلع تسعر بواسطته كثير من السلع في بورصات العالم كالبتروول والقمح والمعادن وغير ذلك من السلع وهذا ما يعطيه ميزة على العملات الأخرى، و ما يوثق الصلة بارتباط هذه السلع بعملة الدولار نتيجة الضغط السياسي التي تمارسه إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية على المشهد العالمي من خلال إدارتها ودورها السياسي في توجيه هذه الحكومات و الشركات العالمية كما أن طرح تسعيرة هذه السلع يغير الدولار سواء بعملة أخرى أو بعملة فضاءات جهوية إقليمية يبقى طرح بالرغم من قدمه مشروع ينتهكه الإعلام لا أكثر في ظل عدم جديته في الطرح وتعارضه مع الولايات المتحدة الأمريكية.

نظراً لطبيعة هذه العلاقة ظهرت دراسات جمة تختبر علاقة بترو- دولار و بصفة عامة انقسمت الدراسات

¹ Grisse, C. (2010, December). What Drives the Oil-Dollar Correlation? Federal Reserve Bank of New York, 1-22. Retrieved from.

² Fratzscher, M, (2014, July). Oil Prices, Exchange Rates and Asset Prices. ECB Working Paper, 1689, 1-44.

³ Gu, R (2016). Asymmetrical long-run dependence between oil price and US dollar exchange rate-Based on structural oil shocks. Physica A, 456, 75-89.

التي تربط علاقة الدولار بأسعار النفط حيث ترى بعض الدراسات أن هناك علاقة إيجابية تكمن في أن أسعار النفط هي من تقود تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مثل دراسة (Amano and 1998) Van Norden كما جاءت دراسات تختبر سلوك هذين المتغيرين حيث أن ارتفاع أسعار النفط تقود ارتفاع الدولار الأمريكي في بعض الدراسات التي اعتمدت سنوات متقدمة لم تعنى بالتغيرات التي واكبها العقد الأول للألفية الثالثة مثل دراسة (Benassy – Quere) عام 2007 لفترة ما بين (1974-2004) ليخلص في هذا الاختبار إلى أن كل ارتفاع 10% في المدى الطويل لسعر النفط يسبب ارتفاعا بنسبة 4.3 % في سعر الدولار كما استنتج أن النتائج التجريبية لهذا الاختبار لا تستطيع تفسير العلاقة القائمة في الفترة 2004-2002 التي شهدت علاقة عكسية تتمثل في انخفاض سعر صرف الدولار و ارتفاع أسعار النفط انطلاقا من 2002. توصلت دراسة (Amano Robert 1998) A , and Simon Van Norden في الفترة الممتدة من فيفري 1992 إلى جانفي 1993 بين سعر صرف الدولار الأمريكي المعروف بـ 15 عملة دولة صناعية والذي يتكامل مع سعر النفط الحقيقي مما يوحي بان سعر النفط قد يكون المصدر الرئيسي للالتزامات الحقيقية ما بعد فترة بروتن وودز، كما توصل البحث إلى علاقة سببية ذات اتجاه من سعر النفط نحو سعر صرف الدولار وايضا دراسة Shiu -Sheng Chenand Hung – Chyn Chen عام 2007 التي تختبر وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر النفط الحقيقي وسعر صرف الدولار مقابل عملات دول G7 لبيانات شهرية من 1972 الى 2005 وتشير نتائج الدراسة إلى أن أسعار النفط تفسر سعر صرف الدولار في الأجل الطويل كما أن سعر النفط تستطيع التنبؤ بالعوائد المستقبلية بأسعار صرف العملات كما أن نموذج (Jason Zrada) سنة 2009 كان يهدف إلى وجود علاقة في الأجل الطويل لسنوات متأخرة بين ثلاث متغيرات لكل من سعر صرف الدولار و سعر النفط و الذهب حيث تم دراسة سعر صرف الدولار مقابل ست عملات رئيسية و هي كل من الدولار الكندي ، الين الياباني، والجنيه البريطاني، الفرنك السويسري والكرونة السويدية بالإضافة إلى الأورو وقد تم التوصل إلى النتيجة أن تغيرات في سعر النفط لا تؤثر في سعر صرف الدولار في حين جاءت دراسة (Roach 2008) بنتائج متفاوتة حيث رأت أن هناك علاقة قوية بين الدولار و أسعار النفط في 2003 وذلك عكس الدراسات السابقة باتجاه من سعر الصرف الدولار نحو سعر النفط التخفي هذه العلاقة سنة بعد ذلك ثم تتحول إلى علاقة عكسية الى 2006 أي أن بدا الدولار في الانخفاض بينما أسعار النفط بدأت في الارتفاع وهذا تزامن مع انخفاض أسعار الفائدة العالمية و هذا ما ينجم عنه تدفق السيولة

فيسوق السلع (أسواق النفط) وسار على هذا المنوال دراسات عديدة مثل دراسة (MelhemSadekans Michel Terraza العام 2007 والذي استنتج أن انخفاض الدولار مقابل 1.95% في أسعار النفط في الأجل الطويل و دراسة " L , Nikbakht , 2009 . بحث اختبر العلاقة بين سعر صرف النفط و سعر صرف عملات دول الأوبك مقابل الدولار في الأجل الطويل و تبين انه هناك علاقة ذات اتجاه من سعر الصرف نحو سعر النفط في الأجل الطويل كما ركز (Setser 2008) على حساسية السوق الأمريكي لأسعار النفط أكثر من أي دولة في العالم كون أن وارداتها من هذه السلعة تعرف تزايد مما يعمل على رفع أسعارها وهذا ما يؤثر عكسا على الدولار الأمريكي كما سارت في اتجاه العلاقة العكسية عديد من الدراسات (virginie (2008) (Akram.fVerleger (2008) . (Coull2009) ، 2008) نبيل مهدي و كريم سالم (2011).

كما تناولت ايضا دراسة Domenico Ferraro, Ken Rogoff and Barbara Rossi 2011 والتي جاءت تبحث العلاقة بين كل من سعر صرف الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي وسعر النفط وسعر الفائدة باعتبار أن الدولار الكندي هو عملة معومة و أن صادرات النفط الكندية تأخذ حيزا هاما من الصادرات الكلية بمقدار أكثر من 21% و قد أثبتت العينة للبيانات اليومية (6756) من 14-12-1984 إلى 11-05-2010 مدى استجابة التغير في الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي لآزمات النفطية منذ ايار نظام بروتونودز و قدرته على التنبؤ صدمات النفط في رفع سعر صرف الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي.

اعتبارا أن الدولار كان ولا زال عملة الأولى في النظام النقدي الدولي المعاصر فان كثير من عملات العالم ما زالت ترتبط بالدولار بشكل او آخر وإن إختلفت انظمة الصرف في العالم و حتي ان العملات الرئيسية و التي تنتهج نظام الصرف الحر كالأورو و الين الياباني و الجنيه الاسترليني تلتزم بالتعويم الحر للعملات وعينها على الدولار الأمريكي بحيث الخروج على مستويات معينة يكون صعبا تقنيا و ان كانت اساسيات الطلب والعرض ترى غير ذلك و من خلال هذا الدور الريادي للدولار اقدمت كثير من الدراسات على اختبار علاقة عملاتها (التي تعتمد فيها على الدولار) مع اسعار النفط سواء باستخدام اسعار صرف اسمية او حقيقة.

المبحث الثالث: النماذج المستخدمة في الدراسات السابقة

إن الاستعراض المذكور أعلاه و المتمثل في النماذج النظرية والاختبارات التجريبية لهذه النماذج والمتعلقة بأثر سعر صرف على تدفقات التجارة بشقيها الصادرات و الواردات قد اعتمدت على نماذج مختلفة للوصول إلى نتائج تبين هذه العلاقة و بعد الاتفاق المطلق بأن أثر أسعار الصرف و تأثيرها على التجارة الخارجية تختلف من دولة لأخرى وهذا ما أظهره الإطار النظري عندما أوجد اختلاف من علاقة سلبية إلى علاقة ايجابية فإنه أيضا يجب التسليم بأن أثر أسعار صرف لكن من الدولار أو الأورو أو الياباني حتى الريميني الصيني (قوة الشعب) على تدفقات التجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات أو حتى العجز و الفائض هي تأثيرات مهمة و هذا ليس على هذه الدول بحد ذاتها وإنما حتى على دول أخرى سواء كانت تعتمد على هذه العملات في اطار تحديد نظام سعر صرفها في الاطار الاقليمي للتبادلات التجارية أو في ظل التبعية التجارية للخارج كما أن تغيرات سعر صرف لهذه العملات خاصة الدولار منها تؤثر حتى على حجم التجارة الدولية و الطلب العالمي للسلع في العالم (Mc Carthy 2000) على عكس دول أخرى قد تكون أسعار صرفها لا تؤثر على عكس دول أخرى قد تكون أسعار صرفها لا تؤثر حتى على حجم الصادرات و الواردات المحلية داخل الدولة ذاتها و هذا لمحدودية أثر سعر صرف وهذا التسليم باختلاف النتائج هو ما جعل من توسع الاختبارات التجريبية مطلبا وضرورة أكاديمية للوصول إلى نتائج و يبقى أنه من اعتمد على طريقة المربعات الصغرى اختلف في استخدام سعر صرف الاسم من سعر صرف الحقيقي .

وهذا التنوع في النماذج التي بحثت دراسات أثر أسعار الصرف لدول متقدمة كالدولار والأورو مثلا على تدفقات التجارة على دولة بذاتها أو على علاقة ثنائية تجارية أو على عينة معينة من الدول جاء في 3 نماذج طفت على هذا المشهد و إلى النماذج المستخدمة هي طريقة مربعات الصغرى العادية (MCO) ورغم ظهور طرق قياسية جديدة و متطورة باعتبار أن طريقة المربعات الصغرى طريقة مبكرة فإن هذا النموذج ورغم بساطته فهو كفيل لتوضيح أثر وانعكاس تغيرات أسعار الصرف على أسعار و حجم السلع المتاجر بها دوليا كما أن طريقة المربعات الصغرى تستطيع الإجابة و بوضوح عما إذا كان سعر صرف يؤثر على تغيرات حجم التجارة أو من عدم ذلك و هذا من خلال العلاقة التفسيرية للنموذج فالانحدار الخطي يعمل على تحليل أثر سلوك سعر الصرف على سلوك متغير للصادرات أو الواردات وغالبية الدراسات اعتمدت على معادلتين أو أكثر لتغيير هذه الظاهرة وهما دالة الطلب هي دالة الطلب الواردات للدراسات ودالة العرض وهي

دالة الصادرات باعتبارها دالتين مختلفتين عن بعضهما البعض بعده كما أن العلاقة الثنائية يتحدد اتجاهها وفق طريقة الربعات الصغرى عن طريق المعلمات وأثارها في دول النموذج كما أن طريقة المربعات الصغرى تستطيع التغلب على مشاكل التغيير نماذج الانحدار سواء المتعلقة بالارتباط الذاتي أو عدم تباين الخطأ أو الازدواج الخطي و هذا كله يجعل النموذج صحيح وجلي بالاختبار وتم استخدام مختلفتين عن بعضهما البعض وتم استخدام سعر صرف الاسمي كمتغير مفسر، على أنه تم انتقاء هذا الاستخدام لسعر صرف الاسمي باعتبار أنه الأجل الطويل يؤثر سعر صرف الحقيقي على ثنائية الدول ومن تم على معادلات نمو ومن تم يصبح سعر صرف الحقيقي أقدر على تغيير النموذج بالشكل الأصح في حين أسعار الصرف الأهمية قد تشوه نتائج النموذج وتم الاعتماد على أسعار صرف حقيقية كثر في الدراسات في حين هناك دراسات من أستعمل معادلة وحيدة تفسر الأسعار وأحجام التجارة الخارجية (Cote, 1986) وبعد هذا الاستعراض لتفوق طريقة المربعات الصغرى وتفضيلها من طرف عين في هذه العلاقة تقوم باستعراض جدلي لأهم هذه الدراسات.

إذا كانت الملامح الرئيسة والأثار تختلف من دولة لأخرى ومن إقليم لآخر فإنه كما ذكرنا سابقا يكون اختلاف النماذج القياسية التي تدرس هذه العلاقة أكثر من ضرورة و هذا ما يغير توافق العديد من الباحثين أثر العملة على التجارة الخارجية في إقليم معين أو في علاقات ثنائية قريبة الجغرافيا أو في دول تستخدم عملة واحدة أو عملة مشتركة بين الدول كما هو حال عديد من التكتلات الإقليمية و في مطلعها منطقة الأورو و النموذج المتفق عليه في دراسات هو نموذج الجاذبية Gravity Model و الذي تم استخدامه في المجال الاقتصادي (ذلك باعتباره نموذج فيزياء الأصل يتم من جاذبية نيوتن) لأول مرة Isard سنة 1954 ثم سنتي 1962 و 1963 من طرف كل من Tinbergen, J و Poyhonen, P, أما في حال تغيره للتدفقات للتجارة فيأخذ تقديره أهمية المسافة والأحجام الاقتصادية للعينات محل الاختبار بمعنى أنه نموذج يفسر دور التكتل أو الجغرافيا و الاقليم في تدفق التجارة و توازيا من موضوع دراستنا فإن العملة المشتركة تعبر بصراحة عن الاقليم أو التعاون التجاري ومن تم هذا النموذج يعبر عن مدى تغير وأثر العملة المشتركة على تدفقات بين الدول وقد برع Rose 2000 في استخدام هذا النموذج لبحث هذه العلاقة حيث أضاف إلى متغيرات أخرى على النموذج إلى جانب المسافة ودخل الأفراد أو حجم الاقتصاد والسكان وعوامل وهمية كاللغة الموحدة والعامل التاريخ (المستعمرات) - وتشارك الحدود وبحث كثير من الدراسات المشابهة أثر العملة المشتركة على تدفقات التجارة كدراسة (Anderson, 2013), (2003)

J., van Wincoop, E. (2001) Head and Ries . Dennis Novy, Camaero et Herwartz and Weber (2010) (2001) Feenstra, R., Markusen, J., . Rose, A(2012) all

لقد اخذ الاطار القياسي المتمثل في التحليل الانحدار الاتجاهي (vector Auto regression) حيزا واسعا من الدراسات التجريبية الحديثة لدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية كونه يحدد العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة (Co integration) و يتجاوز الانحدار الزائف الناجم عن طريقة المربعات الصغرى و تجاهلها خصائص البيانات الزمنية الناجمة عن بيانات غير ثابتة non stationnarity كما أن طريقة المربعات الصغرى تعتمد على تفسير المعامل مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة ومن ثم تظهر مشكلة عدم الاتساق في حين يعتبر نموذج var كل متغيرات الدراسة متغيرات داخلية وليس خارجية endogenous variable وعلى هذا الأساس جاءت دراسات كثيرة تبحث أثر اسعار الصرف على التجارة من خلال دراستها و هذا ما باشرته العديد من الدراسات التي بحثت أثر الدولار على تدفقات التجارة من سلع معينة كالسلع الأولية و النفط على راسها باعتبار أن السلع في مسعرة بالدولار الأمريكي و من تم وجب بحث سببية العلاقة من جهة و بحث اتجاه و أثر المتغير عن بعضها البعض من جهة ثانية و كما يحيطنا علما فإن كثير من الدول تعتمد في صادراتها أو في وارداتها على قطاعات أحادية تكمن في السلع الأولية أو السلع الزراعية و غير ذلك من الاقتصادات العالم الثالث بما في اقتصادات الدول المستوردة و المصدرة للنفط.

وفق هذا النموذج جاءت دراسات كثيرة كدراسة KorayLastpares (1989) ودراسة Chowdhury 1993 ثم دراسة Hook and Boon (2000) ودراسة (2007). Sulaiman D Mohammad

وكذلك دراسة Serge Rey وباستخدام طرق السلاسل الزمنية كانت نتائج نموذج منهجية التكامل المشترك تم في الاخير نموذج Jason Zrada والذي تم فيه استخدام نموذج المتجه الانحدار الذاتي (VAR) بالإضافة إلى منهجية التكامل المشترك و سببية جرانجر (Granger ' s Causality) و نموذج تباين الخطأ (VCM)L, Nikbakht عام 2009 في الأجل الطويل باستخدام منهجية التكامل المشترك و سببية جرانجر (Causality' s Granger) لبيانات شهرية (2007-2000) و ايضا دراسة (Benassy-Quere) السلاسل الزمنية الشهرية لفترة ما بين (1974 - 2004) واستخدام

Amano, Robert A , and Simon Van Norden منهجية التكامل المشترك دراسة (1998) والذي وجد خلال استخدامه لنموذج التكامل المشترك لمشاهدات شهرية في الفترة الممتدة من 1992 إلى جانفي 1993 ثم دراسة. Abba A Shehu and Zhang (2012) التي استخدمت نموذج التكامل المشترك لمشاهدات الدولة صغيرة الحجم و مفتوحة على الخارج (نيجيريا) من (1970-2009) آن اسعار الصرف تفسر تدفقات التجارة مع افضلية سعر صرف مدار على سعر الصرف الثابت.

كما تناولت دراسة M. Sulaiman (2010)¹، أثر سعر صرف الأورو مقابل الدولار على الإقتصاد الباكستاني من خلال إختبار وجود علاقة بين كل من سعر صرف الأورو مقابل الدولار والدخل الإجمالي ومستوى الأسعار وعرض النقود في الفترة (1960-2004) ونتيجة هذا البحث هو عدم وجود علاقة في الأجلين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة، كون الإقتصاد الباكستاني إقتصاد صغير مفتوح، وأيضا في دراسة لـ (Ibrahim, H. 2007)² وجدت علاقة وإرتباط بين سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار على مختلف عناصر الإقتصاد الكلي في ماليزيا، وفي دراسة متعلقة بالإقتصاد الهندي (D.Pami, 2006)³ وبعد إجراء إختبار السببية لجراجر توصلت إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي متكامل زمنيا مع مستوى تدفق رأس المال، الحساب الجاري والإنفاق الحكومي، وأن هذه المتغيرات هي التي تسبب التقلبات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

¹ Sulaiman D. Mohammad and IrfanLal, The Euro-Dollar Exchange Rate & Pakistan Economy, European Journal of Scientific Research, Vol.42 No.1, 2010, p-p:6-15.

² Mansoor H. Ibrahim "Yen Dollar exchange rate and Malaysian macroeconomic Dynamic, The development economies, 2007, p-p: 315-338.

³ DuaPami, ParthaSen, Capital Flow Volatility and exchange rate, The case of INDIA, W.P, Development for Centre Economics, University of Delhi, 2006.

الجدول رقم (1-2): ملخص لأهم الدراسات السابقة

الرقم	اسم الباحث	سنة الدراسة	معطيات الدراسة	نتائج الدراسة
01	VirginieCoudert, Valerie Mignon, Alexis Penot	2008	بيانات شهرية للفترة 1974 - 2004 ، سعر النفط، سعر صرف الدولار الفعلي الحقيقي.	وجود علاقة ايجابية وطويلة الأجل بين المتغيرين، وجود علاقة سببية تنتقل من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار
02	Christian Grisse	2010	بيانات أسبوعية لسعر النفط، وفصلية لسعر صرف دولار وسعر الفائدة للو.م.أ، للفترة 2003-2010 .	وجود علاقة سلبية تتجه من سعر النفط الى سعر صرف الدولار، سعر الفائدة للو.م.أ له يفسر الى حد كبير هذه العلاقة السلبية
03	Hooper et Kohlhagen	1983	معطيات فصلية لعينة للفترة (1965 - 1975) وباستخدام سعر صرف اسمي	عدم وجود اثر لسعر الصرف على حجم التجارة
04	Thursby et Thursby	1981	معطيات سنوية لعينة من 20 دولة لفترة (1973-1977) واستخدام سعر صرف اسمي وحقيقي	عدم وجود اثر لسعر الصرف على حجم التجارة
05	Baak	2004	معطيات سنوية لعينة من 33 دولة الفترة (1980- 2002)	علاقة عكسية لسعر الصرف الحقيقي مع مستوى الصادرات

<p>إن الارتباط المتبادل بين سعر صرف الدولار وسعر النفط يكون غير فعال عند فصل الصدمات الهيكلية للنفط.</p>	<p>بيانات يومية من 4 جوان 2000 الى 31 ديسمبر 2014، سعر النفط، سعر صرف الدولار، الصدمات الهيكلية للنفط</p>	<p>2016</p>	<p>Jiaqi Jiang, RongbaoGu/</p>	<p>06</p>
<p>هناك سببية ثنائية الاتجاه بين سعر النفط وسعر صرف الدولار منذ سنة 2001 ، وهذا راجع إلى تأثير كلا المتغيرين بمخاطر وعوائد سوق الأسهم، حيث أن أسعار النفط لم تكن تتفاعل مع التغيرات في الأصول المالية قبل عام 2001 إذ يمكن تفسير ذلك من خلال زيادة استخدام النفط كموجودات مالية على مدى العقد الماضي</p>	<p>من 2 جانفي 2001 الى 19 أكتوبر 2012 سعر النفط، سعر صرف الدولار، أسعار الأصول المالية.</p>	<p>2014</p>	<p>Marcel Fratzscher, Daniel Schneider, Ine Van Robays/ july</p>	<p>07</p>
<p>الزيادة في أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لهذه الدول على المدى لطويل (هذا يؤكد أنها عملات نفطية) تتحرك، عملات النفط بالتنسيق مع سعر النفط إذا لم يرتفع سعر</p>	<p>من سنة 1980 إلى 2014 لعينة من 16 دولة مصدرة للنفط (11 دولة من للأوبك) سعر صرف الدولار، سعر سعر النفط، الصرف الحقيقي</p>	<p>2016</p>	<p>Gabriel Gomes /May</p>	<p>08</p>

<p>الصراف الدولار ب 2.5%. عن قيمته الحقيقية، في حين إذا ارتفع عن هدها النسبة تصبح العلاقة بين عملات النفط وسعر النفط كانت سلبية.</p>	<p>للبلدان المصدرة للنفط</p>			
<p>عدم وجود علاقة طويلة الأجلين علاقة قصيرة المتغيرين، لكن توجد الأجل تنتقل من سعر الصرف الدولار إلى سعر النفط، تكون سلبية خلال الفترة بأكملها في حين تكون ايجابية عند إنهاء العينة عند سنة 2004.</p>	<p>من سنة 1974 إلى 2015 سعر الحقيقي للنفط، سعر صرف الفعلي للدولار.</p>	<p>2016</p>	<p>Virginie Coudert, Valérie Mignon/</p>	<p>09</p>
<p>وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرين، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية واضحة تتجه من سعر الاورو إلى أسعار/ الصرف الدولار النفط</p>	<p>من 1 ماي 2008 إلى 1 فيفري 2013 سعر صرف الدولار مقابل الاورو</p>	<p>2013</p>	<p>Azeri abdelhafid Zouaoui Chiker Elmezouar</p>	<p>10</p>
<p>ارتفاع قيمة الدولار يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط، وأن تأثيره على أقوى من تأثير الطلب على النفط أسعار النفط نفسها.</p>	<p>من سنة 1971 إلى 2008 لعينة من 65 بلد مستورد للنفط (مناطق غير دولارية)، الطلب على النفط، سعر صرف الدولار، سعر النفط.</p>	<p>2013</p>	<p>Selien De ,Schryder /GertPeersman</p>	

11	Bailey, Tavlas et Ulan	2007	معطيات فصلية لدول المجلس التعاون الاقتصادي OCED لفترة 1975-1974-1962-1985	عدم وجود علاقة تفسيرية لسعر صرف الفعلي.
12	Kenen et Rodrick	2002	معطيات فصلية لدولة كندا و دول صناعية أخرى لفترة (1982-1975)	عدم وجود اثر لسعر صرف حقيقي على حجم التجارة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر مختلفة

ما يمكن ملاحظته منذ الوهلة الأولى عند اختيارنا هذه الأطروحة أن معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع جاءت في الجانب التطبيقي أكثر من الاعتماد على الجانب الكلاسيكي والنظري في تفسير النتائج لتغيرات أسعار الصرف الدولية على اقتصاديات العالم هذا ما فرض علينا جهدا مضاعفا لتقديم هذا الموضوع اخذين بعين الاعتبار مبدأ ربط نتائج الدراسات التطبيقية مع النظريات الاقتصادية أما الملاحظة الثانية هي غزارة الدراسات التطبيقية الغربية في هذا الموضوع في حين لم تفي الدراسات العربية حقها من هذا الموضوع بالرغم أننا معنيون ذه الدراسات أكثر من غيرنا لارتباط النفط بالاقتصاد و أسعار الصرف في العالم و بالنسبة للدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر لم توفق إلى حد ما من إيجاد التقييم الكمي لأثر سعر صرف كل من الدولار و الاورو على الاقتصاد الجزائري لآ ا اكتفت بالجانب النظري و غيبت الجانب القياسي رغم أن الموضوع كمي بالدرجة الأولى مما جعلها تركز على الجانب السلبي لأثر سعر صرف الدولار على الاقتصاد الجزائري كدراسة لصباغ رفيقة،¹ والتي توصلت إلى أن هناك اثر سلبي لسعر صرف الدولار على التجارة الخارجية الجزائرية يتمثل في تراجع الإيرادات النفطية المتأتية بالدولار و ارتفاع تكلفة الواردات الأوروبية نتيجة انتعاش الاورو مقابل العملات الأخر و تأكل احتياطي الصرف من الدولار، ومذكرة الماجستير

¹ صباغ رفيقة، اثر سعر صرف الدولار و الاورو على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007.

لبودري شريف 2009 بعنوان تقلبات أسعار الصرف الدولار و الأورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري،¹ والذي خلص إلى أن زيادة الاستخدام العالمي للأورو بما فيه هيمنتته على العلاقات التجارية الجزائرية تؤدي إلى التوسع نحو الأورو على حساب الدولار باعتبار أن الأورو هي العملة الوحيدة التي تنافس الدولار بفعل وجود مقومات اقتصادية تؤهلها للدور العالمي في ظل معانات الدولار ومن ثم وجود تأثير سلبي على الاحتياطي الصرف الجزائري من الدولار وأن ارتفاع الأورو يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات مما يتوجب التحول نحو توزيع الاستيراد إلى مناطق دولارية وإعادة النظر في نظام الصرف بالتحول للارتباط بالأورو ومحاربة السوق الموازية لسعر الصرف وإعادة هيكلة وإدارة احتياطي الصرف.

كما أن هناك دراسات نظرية أخرى في الجزائر تناولت مواضيع مقارنة من بينها سارت على نفس درب سابقتها في إهمال الجانب الكمي كدراسة علة محمد² 2003 والتي تناولت اثر الدولار على الاقتصاد الجزائري و بالضبط على المديونية الخارجية الجزائرية و أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيد بدرجة كبيرة من نظام الدولار بالإضافة إلى البلدان التي حققت تكاملا عالي المستوى مع الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات التجارية والمالية - المنطقة المثلى - وتكون هيكلها الاقتصادية مشاة لما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية ثم دراسة قحايرية آمال (2006) (بحيث اهتمت أساسا بدراسة وتحليل الآثار المترتبة عن النظام النقدي الدولي و عن الوحدة النقدية الأوروبية، و لاسيما الآثار على مديونية دول الجنوب و خصوصا أن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية الدولية لم يقتصر تأثيرها على انخفاض العوائد الحقيقية لصادرات هذه الأخيرة بل امتد هذا التأثير ليشمل القروض الخارجية لدول الجنوب، رغم توافر العديد من الدراسات التي تتناول اثر كل من الدولار والاورو على اقتصاديات والأرصدة التجارية في العالم.

¹ بودري شريف، تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.

² علة محمد، الدولار ومشاكل عدم استقرار النقد و اثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير. جامعة الشلف، الجزائر، 2003.

خلاصة الفصل الثاني

إستعراضنا في هذا الفصل أهم الدراسات السابقة التي بحثت أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفقات التجارة الدولية كما استقصينا أهم النماذج القياسية والاختبارات التجريبية لهذا الطرح وأهم ما استخلصناه من ذلك هو بأن أثر أسعار الصرف وتأثيرها على التجارة الخارجية تختلف من دولة لأخرى وهذا ما أظهره الاطار النظري عندما أوجد إختلاف من علاقة سلبية إلى علاقة إيجابية في حين أم هناك دراسات لم تجد تأثير لأسعار الصرف على الصادرات أو الواردات في فترات معينة كما انصب اهتمامنا في هذا الفصل الى أثر أسعار صرف لكن من الدولار أو الاورو على تدفقات التجارة الخارجية باعتبارها محورين الدراسة وهذا ليس على دول الام بحد ذاتها وإنما حتى على دول أخرى سواء كانت تعتمد على هذه العملات في اطار تحديد نظام سعر صرفها في الاطار الاقليمي للتبادلات التجارية أو في ظل التبعية التجارية للخارج كما أن تغيرات سعر صرف لهذه العملات خاصة الدولار منها تؤثر حتى على حجم التجارة الدولية والطلب العالمي للسلع في العالم في حين تصاعد الاورو كعملة احتياط دولية ثانية اسهمت في تأثر عديد من تدفقات الصادرات او الواردات في مناطق جغرافية مختلفة.

الفصل الثالث:

الإطار القياسي

للدراسة

تمهيد الفصل الثالث

في ضوء هذا الفصل سنقوم بإستعراض النموذج العام لدراسة أثر تغير قيمة الدينار الخارجية على الصادرات والواردات الجزائرية وذلك من خلال قياس الأثر الكمي لعمليتي الدولار والأورو على الصادرات وعلى الواردات الجزائرية، وذلك عبر نموذج قياسي اعتمدنا فيه على بيانات للمتغيرات خلال الفترة: 1980-2018، ولتحقيق هذا الهدف استخدمنا دوال استجابة النبضة المقدرة من نموذج التحليل ومكونات التباين الانحدار الإتجاهي وهذا بعد القيام باختبار جذور الوحدة ثم تحليل العلاقة السببية وتحليل التكامل المشترك.

ومن اجل إستيفاء أهداف الدراسة وفحص العلاقة بين المتغيرات، يستوجب منا الوقوف عند شرح هذه النماذج كاستعراض منهجي يمكننا من بلوغ نتائج الدراسة بعد فهم لأهم الخطوات القياسية المستخدمة وعليه سنقوم بالتطرق لهذه النماذج على أساس ترتيب الاستخدام الموضح أعلاه.

لذلك سنحاول تسليط الضوء على أهم النقاط المتعلقة بهذا الموضوع، من خلال توضيح منهجية وادوات وكيفية اختيار متغيرات الدراسة ثم النمذجة القياسية لأثر تغير القيمة الخارجية للدينار على التجارة الخارجية في الجزائر وصولا الى مناقشة نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

لقد أخذ الإطار القياسي والمتمثل أساسا في نموذج الإنحدار الإجهادي (Var) حيزا واسعا من الدراسات التجريبية الحديثة لدراسة المتغيرات الإقتصادية الكلية كونه يحدد العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة ويتجاوز الإنحدار الزائف الناجم عن طريقة المربعات الصغرى و تجاهلها خصائص البيانات الزمنية الناجمة عن بيانات غير ثابتة كما أن طريقة المربعات الصغرى تعتمد على تفسير المعامل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ومن ثم تظهر مشكلة عدم الإتساق في حين يعتبر نموذج (VAR) كل متغيرات الدراسة متغيرات داخلية وليس خارجية تقوم بتفسير المتغيرات القيم الجارية إعتقادا على القيم السابقة ليس كما هو الحال في طريقة المربعات الصغرى.

إن الهدف من هذه الدراسة هو بحث متغير بذاته (أسعار صرف الدولار والأورو)، وعليه فإن إستخدام دوال إستجابة النبضة ومكونات التباين المقدر من نموذج الدراسة وهو نموذج الانحدار الإجهادي يصبح أفضل معيار لتوضيح أثر متغير ما على متغير آخر بإعتبار أن دوال استجابة النبضة تقيس أثر متغير بمقدار وحدة واحدة أو بمقدار إنحراف معيار نتيجة متغير آخر خلال فترة زمنية معينة من جهة، ومن جهة أخرى أن مكونات التباين تقيس الأهمية النسبية لمتغير في تفسير متغير آخر في الأجل الطويل، وللوصول الى هذه المرحلة المتقدمة لا يكون الا بعد استيفاء المراحل التالية:

المرحلة الأولى: إختبار جذور الوحدة The Unit Root Test

المرحلة الثانية: تحليل التكامل المشترك Cointegration

المرحلة الثالثة: تحليل العلاقة السببية Granger Causality

أولا: إختبار جذور الوحدة

أوضحت معظم الدراسات، منها دراسة (نيلسون وبلوسر، Nelson and polser) ودراسة (فليبس، Philips)، أن الكثير من السلاسل الزمنية تتسم بعدم الإستقرار لإحتوائها على جذر الوحدة، حيث يعتبر إختبار جذر الوحدة مهم لمعرفة مدى إستقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبنا لوجود إرتباط زائف بينها، وعليه سيتم تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لإختبار إستقرارها

عبر الزمن وتحديد درجة تكاملها، وعليه نبدأ في عرض الإختبار بالنموذج التالي الذي يسمى بنموذج الإنحراف الذاتي من المرتبة الأولى¹:

$$y_t = y_{t-1} + u_t \dots\dots\dots I$$

حيث: **ut** : هو حد الخطأ العشوائي والذي يفترض فيه:

- وسط حسابي يساوي الصفر.
- تباينه ثابت.
- قيمه غير مرتبطة (حد الخطأ الابيض)

وبلاحظ أن معامل الإنحدار للصيغة $I=1$ ، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة التي تعني عدم إستقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك إتجاه زمني في البيانات، ولذلك إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:

$$y_t = p y_{t-1} + u_t \dots\dots\dots II$$

إذا كان $P=1$ فإن المتغير y_t يكون له جذر الوحدة ويعاني من مشكلة عدم الإستقرار، وتعرف السلسلة التي يوجد بها جذر الوحدة بسلسلة السير العشوائي، وهي إحدى الأمثلة للسلاسل غير الساكنة، وإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى، أما إذا كانت السلسلة ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفرق بين الثانية والأولى، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة فإنها متكاملة من الرتبة الصفر.

ويمكن إعادة صياغة معادلة II في الصياغة التالية:

$$\Delta Y_t = (p-1)Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \mu_t$$

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2005، ص ص: 654-656.

حيث : $\lambda = p - 1$

ولقد تم الحصول على الصيغة الاخيرة بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة II للحصول على الفروق الاولي

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1} \quad \text{حيث : } Y_t \text{ للمتغير}$$

وعليه يصبح فرض العدم $\lambda = 0$

ويلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن $\lambda = 0$ إن السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة أي:

$$\Delta Y_t = \mu_t$$

وإذا كانت السلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة فإنه السلسلة الأصلية تكون

متكاملة من الرتبة الأولى ، أي $I(1)$

أما إذا كانت السلسلة ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية - الفروق الأولى للفروق الأولى -

فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية ، أي $I(2)$

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة الصفر ، أي $I(0)$ ، ويلاحظ في هذا

الصدد أن الفروض التي يتعين اختبارها تتمثل في:

فرضية العدم : بيانات السلسلة الزمنية Y_t غير مستقرة
 $H_0 : p=1 \text{ or } \lambda=0$

الفرضية البديلة : بيانات السلسلة الزمنية Y_t مستقره
 $H_1 : p<1 \text{ or } \lambda<0$

ويلاحظ كذلك أن السلسلة الزمنية لا تكون مستقرة أو متجهة نحو الاستقرار إلا إذا كان معدل التقلب

قصير الأجل فيها متناقصا بما يضمن تقارنها من وضع التوازن طويل الأجل، ولعل ما يضمن تحقيق ذلك هو

أن يكون:

$p < 1 \text{ or } \lambda < 0$ أما إذا كان $p > 1 \text{ or } \lambda > 0$ فإن هذا يعبر عن تباعد السلسلة الزمنية عن

وضع الاستقرار، أي وضع التوازن طويل الأجل.

ومن أهم الاختبارات التي تستخدم في اختبار جذر الوحدة هناك اختبار ديكي فولر الموسع (Fuller and Dickey) واختبار فليبيس بيرون (Philips-Perron) إذ تعتبر من أشهر الاختبارات المستخدمة لمعرفة مدى إستقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.

1 اختبار ديكي فولر:

يعتمد اختبار ديكي فولر الموسع على ثلاثة عناصر (صيغة النموذج، حجم العينة ومستوى المعنوية).

- صيغة السير العشوائي البسيطة: ومثل هذه الصيغة لا يوجد بها حد ثابت ولا متغير اتجاه زمني، وذلك على النحو التالي:

$$Y_t = pY_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = pY_{t-1} + \mu_t$$

- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت:

$$Y_t = a + pY_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = a + \lambda Y_{t-1} + \mu_t$$

- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني:

$$Y_t = a + a_1 T + pY_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = a + a_1 T + \lambda Y_{t-1} + \mu_t$$

من المعلوم أن اختبار ديكي- فولر لا يصبح ملائماً إذا وجدت هناك مشكلة الارتباط الذاتي في الحد العشوائي، رغم كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، عندئذ نلجأ لإستخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي- فولر الموسع فهو يصحح مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخط العشوائي بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطن.

1-1 : اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF):

يعتمد هذا الاختبار على نفس العناصر الثلاث التي سبقت الإشارة إليها في حالة اختبار ديكي - فولر، ويتضمن هذا الإختبار ثلاث معادلات إنحدار مختلفة تحتوي الثانية على حد ثابت والثالثة على حد ثابت واتجاه زمني، أما الأولى بدون حد ثابت ولا اتجاه زمني وموضحة كالآتي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^n p \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \text{المعادلة الأولى:}$$

$$\Delta Y_t = a + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^n p \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \text{المعادلة الثانية:}$$

$$\Delta Y_t = a + bT + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^n p \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \text{المعادلة الثالثة:}$$

حيث أن: a, b, λ, p تشير الى المعلمات المراد تقديرها و Y_t للسلسلة الزمنية المراد دراستها، كما تشير ε_t الى حد الخطأ العشوائي و T للزمن و Δ تعبر عن الفرق الأول للسلسلة الزمنية و n لمقدار الفجوة الزمنية، ويتم اختبار مقدار الفجوة الزمنية n ليخدم عرض سلامة البواقي من الارتباط الذاتي.

وينطوي اختبار ADF على اختبار فرضية العدم: $H_0 : \lambda = 0$ (تحتوي Y_t على جذر الوحدة) والفرضية البديلة $H_1 : \lambda < 0$ (Y_t ساكنة) وبمقارنة إحصائية τ ل λ بالقيمة الجدولية، فإذا كانت τ المحسوبة أصغر من τ الجدولية يتم رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

2 اختبار فيليبس بيرون (PP):

يختلف إختبار فيليبس بيرون على اختبار (ADF) في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في عين الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن، إلا أنه يقوم على نفس صيغ اختبار ديكي فولر الموسع كما يتم استخدام نفس القيم الحرجة.

حيث أن اختبار (PP) له قوة أكبر من اختبار (ADF) وذلك لأن اختبار (ADF) قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية المتوسط المتحرك المتكامل الانحداري (ARIMA).

ثانيا: إختبار التكامل المشترك

إذا كان هناك متغير y_t مستقر في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة، وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية وأصبح مستقرا بعد الحصول على الفروق الأولى:

$$y_t \dots\dots\dots I(1) \text{ ، وعليه يعتبر متكامل من الدرجة الأولى؛ أي أن } y_t - y_{t-1} = \Delta Y_t$$

عموما إذا أصبحت السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير ما y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة d أي أن: $y_t \dots\dots\dots I(d)$

وتوجد هناك بعض الخصائص المتعلقة بتكامل السلاسل الزمنية منها:

☒ إذا كان هناك متغيران y_t ، x_t وكانت رتبة تكامل كل واحد منهما كما يلي:

$$y_t \dots\dots\dots I(1) \quad x_t \dots\dots\dots I(0)$$

فإن السلسلة Z_t التي تشير إلى مجموعهما تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي أن:

$$Z_t = (x_t + y_t) \dots\dots\dots I(1)$$

☒ لا يؤثر إضافة حد ثابت أو ضربه في سلسلة زمنية على رتبة تكاملها

$$z_t = (a + b x_t) \dots\dots\dots I(d) \quad x_t \dots\dots\dots I(d) \quad a, b = \text{constant}$$

☒ يترتب على طرح سلسلتين متكاملتين من رتبة واحدة الحصول على سلسلة جديدة متكاملة من نفس الرتبة، فلو أن

$$y_t \dots\dots\dots I(d) \quad x_t \dots\dots\dots I(d) \quad a = \text{constant}$$

$$z_t = (y_t - a x_t) \dots\dots\dots I(d)$$

☒ إذا قمنا بتقدير علاقة بين متغيرين x_t و y_t وكان كل منهما متكامل من الرتبة الأولى فسنحصل على بواقي متكاملة من الرتبة الأولى أيضا، وهو ما يعني أن المتغيرين لا يتصفان بخاصية التكامل المشترك، أي:

$$y_t \dots\dots\dots I(1) \quad x_t \dots\dots\dots I(1)$$

$$y_t = a + b x_t + ut \quad ; \quad ut \dots\dots\dots I(0)$$

هذا يعني أنه حتى إذا كان هناك سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة، فليس هناك ما يضمن اتصافهما بخاصية التكامل المشترك.

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدا، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

تقوم على طريقة التكامل المشترك أن متغيرين غير ساكنين يمكن أن يتكاملا تكاملا مشتركا أي لهما علاقة توازنية في المدى الطويل، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة.³²

ويتطلب حدوث التكامل المشترك، أن تكون السلسلتان x_t y_t متكاملتين من الرتبة الأولى، وأن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة الصفر، أي:

$$y_t \dots\dots\dots I(1) \quad ; \quad x_t \dots\dots\dots I(1)$$

$$y_t = a + b x_t + ut \quad ; \quad ut \dots\dots\dots I(0)$$

يلاحظ أن الحد العشوائي ut يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل، ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة توازن طويلة الأجل.

يوجد هناك العديد من اختبارات التكامل المشترك، منها:

☒ اختبار الانحدار المتكامل لديرين واتسون؛

☒ اختبار إنجل جرانجر.

وهناك اختبارات أخرى أكثر شمولية وتعقيد مثل اختبارات جوهانسن حيث يستخدم هذا الاختبار في حالة النماذج متعددة المعادلات الآنية من الصيغة، حيث تتمثل فكرة اختبار جوهانسن في معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات.

ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل هناك اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانيات العظمى وهما اختبار الأثر واختبار القيم المميزة العظمى.

$$\lambda \text{ trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \log (1 - \lambda_i) \dots \dots \dots \text{اختبار الأثر ب:}$$

$$\lambda \max (n.r+1) = -T \log (1 - \lambda_i) \dots \dots \dots \text{اختبار القيم المميزة العظمى ب:}$$

حيث (I) تمثل عدد متجهات التكامل تحت الفرضية العدمية، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي على الأكثر (I) متجه، ويتم رفض هذه الفرضية مقابل قبول الفرض الذي ينص على أن عدد المتجهات التكامل يزيد عن (I) متجه إذا كانت القيمتين الإحصائيتين $\lambda \text{ trace}(r)$ و $\lambda \max (n.r+1)$ المحسوبتين أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية مفترض.

ثالثا: اختبار السببية لجرانجر

بعد إستشراف تحليل التكامل المشترك نتحول بالحديث إلى تحليل وقياس العلاقة السببية واتجاهها بين هذه المتغيرات وذلك في الأجلين الطويل والقصير، وعندما نتحدث عن العلاقة السببية في الإقتصاد القياسي، فنحن نتساءل عن ما إذا كان التغير في متغير ما يسبب التغير في متغير آخر، حيث تعتبر مساهمة Granger الأبرز بين الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية، وطبقا له فإن التغير في y_t يسبب التغير في x_t بمعنى أن: $(x_t \rightarrow y_t)$ وذلك عندما يكون توقع قيم y_t الحالية بشكل أفضل باستخدام قيم x_t الماضية، وهذا يشير إلى أن التغيرات في x_t تسبق التغيرات في y_t ، وتقوم منهجية سببية جرانجر على النحو التالي:

$$y_t = \alpha_i y_{t-i} + \beta_j x_{t-j} + u_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن $H_0 : \beta_j = 0 (x \rightarrow y)$ ؛ $H_0 : \beta_j \neq 0 (x \rightarrow y)$:.....

رابعاً: نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (الاتجاهي) مع تصحيح الخطأ VECM

1- نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (الاتجاهي) VAR

يتم استخدام هذا الأسلوب في حالة النماذج الآنية التي يوجد في ظلها علاقات تبادلية بين المتغيرات، فهو يعمل على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في المعادلة، بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج، وتكون طريقة المربعات الصغرى (OLS) هي الطريقة الملائمة للتقدير، والتي تعطي نتائج كفئة وغير متحيزة، ولتوضيح كيفية استخدام هذه الطريقة نأخذ النموذج التالي:

$$y_t = \alpha + \sum_{j=1}^p \beta_j Y_{t-j} + \sum_{j=1}^p \gamma_j X_{t-j} + U_{1t}$$

$$x_t = \delta + \sum_{j=1}^p d_j x_{t-j} + \sum_{j=1}^p f_j Y_{t-j} + U_{2t}$$

يوضح النموذج أن هناك علاقة تبادلية بين المتغيرين x_t و y_t وإذا قمنا بتقدير هذا النموذج باستخدام عينة ما، فإن التنبؤ بقيم x_t و y_t خلال فترة معينة يتطلب توفر بيانات عن كل من x_t و y_t عبر الفترتين السابقتين ويكون هذا النموذج من النماذج القائمة على فكرة السببية لجرانجر التي تعرضنا لها من قبل، أما في حالة اتصاف المتغيرات المدرجة في النموذج بخاصية التكامل المشترك، فسيتم استعمال نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (الاتجاهي) مع تصحيح الخطأ.

2- نموذج تصحيح الخطأ

إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما يصبح هو نموذج تصحيح الخطأ، وإذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن هذا النموذج لا يصبح صالح لتفسير سلوك هذه الظاهرة.

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل وسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، نحو حالة من الاستقرار يُطلق عليها وضع التوازن، وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل، ويلاحظ عموماً أنه حتى إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة كل على حدى، ولكنها تتصف

بخاصية التكامل المشترك كمجموعة، يصبح هذا النموذج الملائم لتقدير العلاقة التي بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، حيث لا يترتب على قياس العلاقة بينها في هذه الحالة الحصول على انحدار زائف. تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل، وذلك بعد احتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية في الأجل الطويل، باحتوائها على علاقة قصيرة الأجل فهذا يتم بإدراج فروق السلاسل الزمنية فيها، وإذا بدأنا بمتغيرين y_t و x_t ، وقدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة البسيطة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_t$$

عندئذ يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ، وهو يتمثل في البواقي ε_t حيث

$$\varepsilon_t = Y_t - \alpha_0 - \alpha_1 X_t$$

وباستخدام هذا الحد يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = b_0 + \sum_{j=1}^k b_j \Delta x_{t-j} + \alpha(Y_t - \alpha_0 - \alpha_1 X_t)_{t-j} + z_t$$

3- نموذج الانحدار الذاتي مع تصحيح الخطأ VECM

يستخدم في حالة النماذج الآنية التي يوجد في ظلها علاقات تبادلية بين المتغيرات، فهو يعمل على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في المعادلة، بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والإرتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج، وتكون طريقة المربعات الصغرى هي الطريقة الملائمة للتقدير، والتي تعطي نتائج كفاءة وغير متحيزة، ولتوضيح ذلك نأخذ النموذج التالي:

$$Y_t = \alpha + \sum_{j=1}^2 \beta_j \dots Y_{t-j} + \sum_{j=1}^2 c_j X_{t-1} + \mu_{1t}$$

$$X_t = k + \sum_{j=1}^2 d_j \dots X_{t-j} + \sum_{j=1}^2 f_j Y_{t-1} + \mu_{2t}$$

يوضح النموذج أن هناك علاقة تبادلية بين المتغيرين X و Y ، وإذا قمنا بتقدير هذا النموذج باستخدام عينة ما، فإن التنبؤ بقيم X_t و Y_t خلال فترة معينة يتطلب توفر بيانات عن كل من X_t و Y_t ، ويكون النموذج من النماذج القائمة على فكرة السببية لجراجر، أما في حالة اتصاف متغيرات النموذج بخاصية التكامل المشترك، فسيتم استعمال نموذج VAR مع تصحيح الخطأ VECM.

خامساً: دوال استجابة النبضة ومكونات التباين

بما أن الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر تغير القيمة الخارجية للدينار الجزائري على التجارة الخارجية الجزائرية، فإن استخدام دوال استجابة النبضة ومكونات التباين المقدر من نموذج الدراسة ألا وهو نموذج الإنحدار الإيجابي مع تصحيح الخطأ، يصبح أفضل معيار لتوضيح أثر متغير ما على متغير آخر. من جهة، دوال استجابة النبضة تقيس أثر متغير بمقدار وحدة واحدة أو بمقدار انحراف معياري واحد على متغير آخر خلال فترة زمنية معينة، ومن جهة أخرى، إن مكونات التباين تقيس الأهمية النسبية لمتغير في تفسير متغير آخر في الأجل الطويل³⁴.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة

تعد مرحلة الإلمام بمعطيات العينة المختارة للدراسة وبناء النموذج من أهم المراحل التي تؤدي بنا إلى تحليل قياسي قريب جداً من الواقع، ومطابق للنظريات الاقتصادية والمدلول الاقتصادي من خلال علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، وبناء على الدراسات النظرية والتجريبية التي تم تقديمها في الفصل الثاني، فإنه سيتم التعرض في هذا المبحث إلى بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة.

1- مصادر البيانات والمدى الزمني للدراسة

تم الحصول على بيانات التجارة الخارجية من مصادر رسمية محلية تتمثل في مركز الجمارك الجزائرية والديوان الوطني للإحصاء، ومصادر خارجية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك مواقع دولية لتحويل العملات كموقع www.xe.com و oanda.com، والبيانات هي بيانات سنوية تمتد من سنة 1980 إلى غاية سنة 2018.

2- النموذج العام للدراسة

تركز طرق تحليل التكامل المشترك المعتادة، مثل طريقة إنجل - جرانجر (Engle and Granger) وطريقة جوهانسن (Johansen) على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى. هذا يضع شرطاً مسبقاً وقيداً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات في شكل المستوى؛ لذلك، ظهر نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (

المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل. (Autoregressive Distributed Lag Model , ARDL) كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب "اختبار الحدود Bound Test" المطور من قبل (Pesaran et al (2001)؛ حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model, AR(p)) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model)، في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

ويتميز أسلوب اختبار الحدود بعدة ميزات إذا ما قورن بطرق التكامل المشترك المستخدمة عادةً من أبرزها أربع ميزات: أما الأولى، فهي أنه يختبر مدى وجود علاقة واحدة في المستوى بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة عندما لا يكون معلوماً يقيناً ما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، أو من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أو متكاملة بشكل مشترك. وأما الثانية، فتتمثل في تميز أسلوب اختبار الحدود بالثبات في حالة تحليل التكامل المشترك للعينات الصغيرة مقارنة بالطرق التقليدية الأخرى التي يقل الاعتماد عليها في ظل العينات الصغيرة، وتكمن الميزة الثالثة في أنه يتضمن معادلة واحدة فقط مما يسهل تقديرها وتفسير نتائجها. أما الميزة الرابعة، فهي أن طول إبطاءات المتغيرات الداخلة في النموذج يمكن أن تكون مختلفة⁽¹⁾.

بناء على ما سبق عرضه من الإطار النظري والدراسات السابقة، فإنه سوف يتم اختيار نموذج الدراسة على

النحو التالي:

إن اثر الأورو والدولار على صادرات ثم واردات الجزائر يستوجب التقصي في اثرين، اثر على الصادرات ثم اثر على الواردات وينتهي بنا هذين الأثرين إلى ضرورة استخدام دالتين منفصلتين للدراسة دالة الصادرات ودالة الواردات.

⁽¹⁾ بشير عبد الله بلق: محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة من 1962 إلى 2010، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السادس، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ديسمبر 2015، ص ص 39-40.

1-2: دالة الصادرات

$$EX_T = f(p_t^{oil}, E_t, Q_t^{oil}, \beta_t)$$

حيث يمثل :

EX_T : قيمة الصادرات في السنة t بالمليار دولار

p_t^{oil} : سعر النفط في السنة t

E_t : سعر الدولار مقابل اليورو في السنة t

Q_t^{oil} : كمية النفط المصدرة في السنة t

β_t : حد الخطأ العشوائي للصادرات في السنة t

2-2: دالة الواردات

$$IM_T = f(GDP_t, E_t, DM_t, IP_t, \beta_t)$$

حيث يمثل :

IM_T : قيمة الواردات في السنة t بالمليار دولار

GDP_t : الناتج المحلي الاجمالي في السنة t بالمليار دولار

E_t : سعر صرف الدولار مقابل اليورو في السنة t

DM_t : معدل النمو الديموغرافي في السنة t

IP_t : مؤشر الإنتاج في السنة t (سنة الاساس 1989)

β_t : حد الخطأ العشوائي للواردات في السنة t

تعتبر نتائج الصياغة اللوغارتمية لدالة الصادرات والواردات أفضل نتائجها مقارنة بالصياغة الخطية خاصة إذا ما تعلق الأمر بأسعار الصرف والصادرات أو الواردات والتي غالباً ما تمتاز بالاتجاه اللاخطي هذا من جهة من جهة أخرى فاعتماد هذا النموذج المتقهر الذاتي ومن ثم دوال الاستجابة الن م طية قد يولد عنه استجابة ثابتة نتيجة استخدام الصياغة الخطية مما لا تحدم في النهاية التفسير الحقيقي للظاهرة .

3- اختيار المتغيرات التفسيرية للنموذج

يتم إختيار متغيرات الدراسة وفق الآتي:

3-1: دالة الصادرات

يعتمد الاقتصاد الجزائري على الربح النفطي بصفة شبه كلية، حيث انه هناك اتفاق على أن صياغة نموذج دالة الصادرات يتحدد على أساس سعر النفط باعتباره المصدر الوحيد للإيرادات بنسبة 97%، من ناحية أخرى تظهر أهمية سعر الصرف في الدور الذي يلعبه الدولار (بترو دولار)، على أساس أن إيرادات الجزائر تعتمد على الدولار، كما انه هناك متغيرات محدودة يمكن أن تؤثر في صادرات الدول النفطية وهي الكميات من النفط المصدرة حيث أن زيادة العرض من شأنها أن تساهم في رفع قيمة الصادرات ولكن يبقى هذا التأثير بالنسبة للجزائر محدود كون حصة الجزائر لا تتعدى 1.025.000 برميل يوميا سنة 2019، وهي نسبة صغيرة مقارنة بدولة المملكة العربية السعودية 10.311.000 برميل يوميا¹.

تتحدد صياغة النموذج على أسعار النفط باعتباره المصدر الوحيد للإيرادات بنسبة 97% وكذلك على سعر الصرف، فإن سعر الصرف (الدولار والأورو) يلعب دورا هاما في تحديد الإيرادات، وذلك لما لهاتين العمليتين من أهمية كبيرة على مكونات التجارة الخارجية كون الأولى هي عملة الصادرات والثانية هي عملة الواردات، ومن جهة أخرى أن كلاهما يعكسان المالية الدولية، وأن اقتصاديات كل من منطقة الأورو واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية هما على التوالي يمثلان ما نسبته 49% من الاقتصاد العالم³⁵.

3-2: دالة الواردات:

رغم وجود أكثر من متغير يمكن إضافته أو حذفه في الصياغة العامة لنموذج دالة الطلب على الواردات الجزائرية، إلا أنه من غير الممكن إنكار بعض المتغيرات - باستثناء سعر الصرف - في رفع الواردات الجزائرية بشكل كبير لقيمتها في غضون الفترة المدروسة، ومن بين هذه المتغيرات هو معدل النمو الديمغرافي أي ارتفاع عدد السكان؛ فمن الطبيعي أن أي زيادة في عدد السكان سيزيد من الطلب على السلع بمختلف أنواعها، إلى جانب عدد السكان تم إضافة الناتج المحلي الإجمالي، فهو أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي، ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد، فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الزمن، وهناك شبه إجماع على استخدامه

¹ <https://asb.opec.org/index.php/data-download> 27/07/19.

في الدراسات التطبيقية كمتغير محدد للواردات، كما استبعدنا أيضا الناتج الصناعي، كون أن هذا القطاع يكاد لا يظهر في المعادلة الاقتصادية الجزائرية، بسبب غياب نسيج صناعي في ظل حالة عدم توازن لقطاعات الدولة بتخلف جل الاقتصاديات أمام قطاع المحروقات، إضافة إلى ذلك قمنا باستبعاد عنصر التضخم على ان النظرية الاقتصادية تعتبر ان ارتفاع التضخم يذهب بالقوة الشرائية مما يرفع من حجم الواردات لتغطية حاجيات الأفراد والمؤسسات إلا أن التضخم في الجزائر عرف في السنوات الأخيرة مستويات منخفضة.

فن غير الممكن تجاهل بعض المتغيرات، ومن بين هذه المتغيرات معدل النمو الديمغرافي أي ارتفاع عدد السكان؛ فمن الطبيعي أن أي زيادة في عدد السكان سيزيد من الطلب على السلع بمختلف أنواعها، كما تم إضافة الناتج المحلي الإجمالي، فهو أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي، ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد، فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الزمن.

4- عرض النتائج الخاصة بتقدير نموذج لدالة الصادرات

1-4 : اختبار جذر الوحدة

تبين من نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوار المركب ADF واختبار فليب بريون PP لكل من السلاسل الزمنية للمتغيرات أن قيمة τ المحسوبة أقل من قيمة τ الجدولية، حيث تم قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة، وعليه تكون هذه السلاسل أحد أنواع السير العشوائي، وفي هذه الحالة تكون رتبة هذه السلاسل أكبر من الصفر، حيث أن عند الفرق الأول تشير النتائج إلى خلو جذر الوحدة باعتبار أن قيمة τ المحسوبة أكبر من قيمة τ الجدولية لتكون السلاسل متكاملة من الرتبة الأولى ومعنوية عند المستويات الثلاث، بإستثناء كميات النفط المصدرة فهي معنوية عند المستوى 5% و 10%.

الجدول رقم (3-1): إختبار ADF و PP لمتغيرات دالة الصادرات.

PP		ADF		السلسلة الزمنية
الفرق الأول	مستوى	الفرق الأول	مستوى	
6.88-	0.46-	6.20-	0.61-	الصادرات
0.000	0.88	0.000	0.80	
-5.86	-1.88	-4.4	1.8-	E_t : سعر الدولار مقابل اليورو في السنة t
0.000	0.33	0.0033	0.49	
-6.09	-0.16	-6.09	0.18-	Q_t^{oil} : سعر النفط
0.000	0.93	0.000	0.92	
-3.71	-0.94	-4.70	-1.8	Q_t^{oil} : كمية النفط المصدرة في السنة t
0.04	0.86	0.04	0.49	

معنوية عند المستويات الثلاث 1%، 5%، 10% حسب القيم الجدولية لماكينون.

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 10 .

5 2 : اختبار التكامل المشترك لدالة الصادرات: بعد أن وجدنا أن السلاسل الزمنية المكونة لدالة الصادرات متكاملة من الدرجة الأولى، قمنا بإجراء إختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن Johansen حيث يبين الملحق رقم 01 والملحق رقم 02 أنه لا يمكن قبول فرضية العدم عند مستوى 5%، ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

5 3 : اختبار السببية (سببية قرانجر) لدالة الصادرات: توضح نتائج اختبار قرانجر السببية الموجودة في الملحق رقم 03 أن التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو لا يساعد في تفسير التغير في الصادرات، حيث بلغت إحصائية F المحسوبة (0.15) باحتمال قدره (0.86)، وعليه فانه عند مستوى ثقة 5% نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود علاقة سببية تتجه من سعر الصرف إلى الصادرات.

5 4 : دوال استجابة النبضة للمتغيرات المتعلقة بدالة الصادرات: تبين نتائج الملحق رقم 04 أن تغير سعر النفط له أثر متباين على الصادرات، حيث أن سرعة الاستجابة كانت إيجابية من بداية الفترة الأولى إلى غاية الفترة الثانية بسبب ارتفاع أسعار النفط، لتصبح بعد ذلك سلبية خلال الفترة الثالثة، وذلك بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986، ثم شاهدنا بعد ذلك نبضة إستجابة أخرى، وهي إيجابية خلال الفترتين الرابعة والخامسة، وذلك لارتفاع أسعار النفط مرة ثانية لتعود هذه الاستجابة من جديد سلبية في الفترة السادسة إلى غاية سنة 2002، لتعود استجابة النبضة للصعود مرة أخرى بعد سنة 2002 الفترة السابعة والثامنة لتستقر بعدها متأثرة بأزمة الرهن العقاري سنة 2008 في الفترة التاسعة، ثم تتحسن من جديد في الفترة العاشرة إلى غاية سنة 2018 عند نسبة 0.2%.

أما سعر صرف الدولار مقابل الأورو أخذ نفس مسار متغير سعر النفط، ويعود تفسير ذلك إلى إيجابية في العلاقة بين الدولار والنفط والتي إتسمت بالإيجابية خلال السنوات التي سبقت سنة 2002، بمعنى أن ارتفاع سعر صرف الدولار كان مصاحبا لارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، حيث أن انخفاض الدولار كان يعمل على تآكل الإيرادات النفطية بالدولار، إلا أن تلك العلاقة الإيجابية تحولت إلى علاقة سلبية بعد سنة 2002 بعد الفترة السادسة، وهذا ما يفسره التأثير الإيجابي لانخفاض سعر صرف الدولار على قيمة صادرات الجزائر خلال الفترات الأخيرة من الدراسة من الفترة السابعة إلى العاشرة حيث يأخذ هذا المتغير مسارا تصاعديا، حيث أن كل إنحراف معياري لهذا الثنائي من العملات بمقدار 1 نتج عنه تغير إيجابي يصل إلى 1.3 في الثلاث سنوات الأخيرة.

نلاحظ أن إستجابة الصادرات الجزائرية تتماشى ومتغير كميات النفط المصدرة، حيث أن نتائج الاختبار تبين أن ارتفاع كمية النفط المصدرة، لها أثر إيجابي على الصادرات على مدار فترة الدراسة، وأن السرعة كانت متصاعدة منذ الفترة الأولى ووصلت أوجها مع الفترة السابعة، ثم انخفضت قليلا عن ذلك في الثلاث فترات الأخيرة، حيث أن كل انحراف معياري لكميات النفط المصدرة بمقدار 1% نجم عنه تغير إيجابي في الصادرات بمقدار 0% إلى 2.5% بداية الفترة، ليصل بعد ذلك إلى 3.5% في الفترة السابعة، ثم يعاود الهبوط إلى نسبة 3% مع نهاية الفترة، ولكن يبقى هذا التأثير بالنسبة للجزائر محدود كون أن حصة الجزائر تقدر بـ 3% في منظمة الأوبك .

وأهم ما يلفت الانتباه من نتائج الدراسة هو الاستجابة الكبيرة للصادرات من سنة 2003 إلى 2007 نتيجة ارتفاع الطلب العالمي للنفط من جهة وارتفاع حصة الجزائر من جهة أخرى حيث سميت الفترة (2005-2003) بفترة الذروة.

5 5 : تحليل مكونات التباين لدالة الصادرات: تشير النتائج في الجدول رقم (3-2) الى أن التغير في

الصادرات الجزائرية في الفترة الأولى يعود إلى المتغير نفسه بنسبة 100% ثم تتناقص قليلا على مدار فترة الدراسة لتصل إلى 89% في الأجل الطويل، وهذا يعني أن تغير الصادرات لا يتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الأخرى، إذ نلاحظ أن تأثير سعر النفط كان نسبي لم يتعدى 1.12% في المدى القصير، وتناقص إلى 0.2% في المدى الطويل، بينما تبقى سعر صرف الدولار مقابل الأورو ثابتا في حدود 0.2% إلى 0.6%، ويأتي متغير كمية النفط المصدرة في المرتبة الأولى في تفسير تغير الصادرات بنسبة 9% كأقصى نسبة تفسير بين المتغيرات.

الجدول رقم (3-2): مكونات التباين لدالة الصادرات.

Période	S.E	EX	P.OIL	E	Q.OIL
1	9.3258542	100.223	0.000000	0.000000	0.23566
2	11.628693	97.236	1.058789	0.004460	1.102356
3	13.465288	94.4307	1.2365	0.3661258	4.25364
4	16.058236	93.3332	0.769995	0.3661258	5.77458
5	19.389893	92.3976	0.62359	0.3661258	6.32584
6	21.365554	91.3262	0.58475	0.3661258	7.3265
7	23.558555	90.5225	0.45899	0.3661258	8.8254
8	25.362824	90.2115	0.36325	0.3661258	9.3258
9	27.223866	89.9139	0.31478	0.3661258	9.3265
10	28.381647	89.6725	0.28877	0.3661258	9.4442

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 10 .

6. عرض النتائج الخاصة بتقدير نموذج لدالة الواردات :

1-6: إختبار جذر الوحدة: تبين من نتائج إختبار جذور الوحدة باستخدام إختبار ديكي فوار المركب ADF وإختبار فليب بريون PP لكل من السلاسل الزمنية من للمتغيرات السابقة أن قيمة τ المحسوبة أقل من قيمة τ الجدولية، حيث تم قبول فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة؛ وعليه تكون هذه السلاسل أحد أنواع السير العشوائي، وفي هذه الحالة تكون رتبة هذه السلاسل أكبر من الصفر، حيث أنه عند الفرق الأول تشير النتائج إلى خلو جذر الوحدة باعتبار أن قيمة τ المحسوبة أكبر من قيمة τ الجدولية، لتكون السلاسل متكاملة من الرتبة الأولى ومعنوية عند المستويات الثلاث.

الجدول رقم (3-3): إختبار ADF و PP لمتغيرات دالة الواردات.

PP		ADF		السلسلة الزمنية
الفرق الأول	مستوى	الفرق الأول	مستوى	
3.60- 0.009	3.30- 1.00	3.72- 0.008	4.22- 1.01	الواردات
-4.04 0.003	-3.56 1.00	-0.73 0.82	2.57- 1.00	GDP
-5.87 0.000	-1.88 0.33	-4.2 0.0025	1.6- 0.47	سعر الدولار مقارنة باليورو
-5.88 0.00	-1.98 0.76	-5.56 0.0001	-2.01 0.27	معدل نمو السكان
-4.00 0.004	-0.85 0.79	-4.03 0.00.3	0.27- 0.91	مؤشر الانتاج الصناعي

معنوية عند المستويات الثلاث 1%، 5%، 10% حسب القيم الجدولية لماكينون.

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 10 .

2-6 : إختبار التكامل المشترك لدالة الواردات : بعد أن وجدنا أن السلاسل الزمنية المكونة لدالة الواردات

متكاملة من الدرجة الأولى، قمنا بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن Johansen حيث يبين الملحق رقم 05 أنه لا يمكن قبول فرضية العدم عند مستوى 5% مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

3-6 : إختبار سببية قرانجر لدالة الواردات: تبين نتائج الملحق رقم 06 أن التغير في الدولار مقابل الأورو لا

يساعد في تفسير تغير الواردات، إذ بلغت إحصائية F المحسوبة (0.22) باحتمال قدره (0.76) لذا فإنه عند مستوى ثقة 5% فإننا نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود علاقة سببية تتجه من سعر الصرف نحو الواردات، وهذا لأن الواردات الجزائرية غير مرنة بمعنى أن الكميات المستوردة لا تتأثر بسعر الصرف، وإنما تتأثر بعوامل أخرى كعدم مرونة القطاع الإنتاجي، أما باقي نتائج التقدير، فلا تظهر أية علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.

4-6 : دوال إستجابة النبضة للمتغيرات المتعلقة بدالة الواردات : تبين النتائج الموضحة في الملحق رقم 07

أن تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الأورو لها أثر متباين على الواردات خلال فترة الدراسة، حيث أن الاستجابة كانت سلبية من بداية الفترة الأولى إلى الفترة السادسة وذلك بسبب انخفاض قيمة الدولار في أواخر الثمانينات وبقائه متذبذبا إلى النصف الأول من سنوات التسعينات، لتصبح بعد ذلك الاستجابة إيجابية بين الفترتين السادسة والثامنة، ويرجع ذلك لتحسن قيمة الدولار ثم ارتفاعه منذ سنة 1995 إلى 2001 لتعود الاستجابة للانخفاض من جديد بعد سنة 2005 لتصبح بعد ذلك معدومة أو سلبية نسبيا (0.1%) وذلك من الفترة الثامنة إلى الفترة العاشرة وهذا ما كان بسبب انخفاض قيمة الدولار بعد سنة 2002 وما صاحبه لإرتفاع معتبر في قيمة الواردات الجزائرية بعد أن كانت ثابتة تقريبا في الفترات الأولى من الدراسة أما بالنسبة لمعدل النمو الديمغرافي فإن كل انحراف معياري بمقدار 1% لهذا الأخير نجم عنها إستجابة سلبية في الواردات بمقدار 1% في الفترتين الأولى والثانية، حيث أن معدل النمو كان في ارتفاع نسبي بينما كانت قيمة الواردات في انخفاض نسبي،

ولكن سرعان ما أصبحت استجابات الواردات ايجابية لمعدل نمو السكان بعد سنة 1985 حيث أن كل انحراف معياري لمعدل نمو السكان بـ 1.2% نجم عنه إستجابة إيجابية للواردات بنسبة 2% في منتصف فترة الدراسة، ثم إرتفاع الاستجابة بعد ذلك لتصل إلى نسبة 4% في بداية الفترة المدروسة، حيث لاحظنا أن الإستجابة كانت جد سريعة في النصف الثاني من الفترة المدروسة وذلك لسبب التركيبة البشرية المتزايدة والتي تبين مدى تحسن إنفاق الأسر بالإضافة إلى تطور الإنفاق الحكومي نتيجة تحسن أسعار البترول، حيث أن هذه الزيادة في السكان صاحبها كذلك ارتفاع قيمة الواردات، التي شهدت كذلك ارتفاعا معتبرا في النصف الثاني من الفترة المدروسة.

الجدول رقم (3-4): مكونات التباين لدالة الواردات.

Période	S.E	IM	E	DM	GDP	IP
1	2.3258542	100.223	0.23652225	0.000000	0.0000000	0.00000000
2	3.8006956	89.236	0.23652225	4.2133555	3.1245889	2.5648977
3	4.33333	84.4307	0.27652225	3.2548799	8.2316548	3.5324454
4	5.032566	77.3332	0.83652225	6.2134569	11.2158785	3.5218796
5	7.236589	74.3976	0.56987411	8.2145789	11.1478998	4.3215987
6	8.235678	73.3262	0.36985211	9.3214598	11.2136988	5.1548978
7	10.024587	71.5225	0.32145666	11.2136598	11.2135648	5.3217894
8	11.2365789	68.2115	0.32569899	14.147896	12.2549878	4.2314556
9	12.356789	64.9139	0.32145698	17.1479632	12.1458788	4.2314568
10	14.2356789	62.6725	0.23652225	19.214596	12.7800072	4.12365487

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 10

تظهر النتائج أن تغيرات الناتج المحلي الإجمالي كان لها أثر إيجابي ومباشر على الواردات على مدار فترة الدراسة، وأن سرعة الاستجابة كانت متصاعدة منذ بداية الفترة المدروسة إلى نهايتها، حيث أن كل انحراف معياري الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.2% نجم عنه متغير إيجابي ومتزايد في الواردات، حيث قدر بـ 1.6% في الفترة الخامسة، ثم واصل الارتفاع إلى نسبة 3.5% في نهاية الفترة المدروسة.

فيما يخص مكونات التباين لدالة الواردات فإن النتائج الموجودة في الملحق رقم (8) تشير إلى أن التغير في الواردات الجزائرية في الفترة الأولى يعود إلى المتغير نفسه ثم تتناقص على مدار فترة الدراسة لتصل إلى 62% في الأجل الطويل، أما ما بقي من تغير فيعود بدرجة أكبر إلى معدل نمو السكان بنسبة متزايدة قدرت ب 3.1% في الأجل القصير ثم 19% في الأجل الطويل، يليه متغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% في الأجل القصير و13% في الأجل الطويل 5%، أما تأثير سعر الصرف فلم يتعدى 1% خلال فترة الدراسة، حيث أنه قدر بنسبة 0.27 في المدى القصير، ثم ارتفع إلى نسبة 0.93 في منتصف الفترة المدروسة، ثم انخفض إلى نسبة 0.26 في المدى الطويل.

خلاصة الفصل الثالث:

تناولنا في هذا الفصل كيفية اختيار متغيرات الدراسة وصولا الى بناء نموذج الدراسة، من خلال دراستنا لأثر عملي الأورو والدولار على التجارة الخارجية للجزائر، توصلنا إلى وجود أثر متباين للدولار على الصادرات الجزائرية، ويعود تفسير الاتجاه الأول المتمثل في الأثر الإيجابي إلى العلاقة بين الدولار والنفط التي إتسمت بالإيجابية خلال السنوات التي سبقت سنة 2002، بمعنى أن إرتفاع سعر صرف الدولار كان مصاحبا لارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، حيث أن إنخفاض الدولار كان يعمل على تآكل الإيرادات النفطية بالدولار، الا أن تلك العلاقة الإيجابية تحولت إلى علاقة سلبية بعد 2002 وهذا ما يفسر التأثير الإيجابي لإنخفاض سعر صرف الدولار على قيمة الصادرات خلال الفترات الأخيرة من الدراسة ويستوجب هذا التحليل تأملا دقيقا في الواقع الاقتصادي كون ان الدولار هو عملة الصادرات وأن انخفاضه سينجم عنه اتجاه سالب للصادرات.

إلا أن ذلك لم يحدث، حيث أن انخفاض الدولار أمام الأورو وهو ثاني عملة في العالم قد انعكس إيجابا على الصادرات الجزائرية، وهذا ما يفسر نتائج اختبار قرانجر للسببية - عدم وجود علاقة سببية بين سعر صرف الدولار والصادرات الجزائرية - خلال الفترة المدروسة، لأن هذه الأخيرة جمعت بين فترتين - قبل 2002 وبعدها - تميزتا بالتناقض في العلاقة بين الدولار والنفط.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية فقد توصلنا إلى وجود علاقة معنوية بين هذه الأخيرة والمتغيرات المدرجة بالدراسة كمعدل نمو السكان، الناتج المحلي الإجمالي بينما لا تتأثر بسعر الصرف الدولار مقابل الأورو، وهذا لأن الواردات الجزائرية غير مرنة بمعنى أن الكميات المستوردة لا تتأثر بسعر الصرف، وإنما تتأثر بعوامل أخرى كعدم مرونة القطاع الإنتاجي، إذ لا يوجد سياسة إحلال الواردات في الجزائر، فالقطاع الإنتاجي لا يستطيع تعويض المستوردات بمنتجات محلية، إضافة إلى ذلك لاحظنا وجود علاقة وطيدة بين الواردات والصادرات في الجزائر، إذ ذكرنا سابقا أن الناتج المحلي الإجمالي هو من المتغيرات المفسرة للواردات، وبما أن الصادرات تمثل الجزء الأكبر من محتوى هذا الأخير، فهي بذلك تكون مفسرة للواردات، أي أن زيادة قيمة الصادرات تؤدي إلى زيادة قيمة الواردات.

الخاتمة العامّة

من خلال دراستنا لأثر القيمة الخارجية للعملة على التجارة الخارجية في الجزائر، توصلنا إلى وجود أثر متباين للدولار على الصادرات الجزائرية، ويعود تفسير الاتجاه الأول المتمثل في الأثر الإيجابي إلى العلاقة بين الدولار والنفط التي إتسمت بالإيجابية خلال السنوات التي سبقت سنة 2001، بمعنى أن إرتفاع سعر صرف الدولار كان مصاحبا لارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، حيث أن إنخفاض الدولار كان يعمل على تآكل الإيرادات النفطية بالدولار، الا أن تلك العلاقة الإيجابية تحولت إلى علاقة سلبية بعد 2001 وهذا ما يفسر التأثير الإيجابي لإنخفاض سعر صرف الدولار على قيمة الصادرات خلال الفترات الأخيرة من الدراسة ويستوجب هذا التحليل تأملا دقيقا في الواقع الاقتصادي كون أن الدولار هو عملة الصادرات وأن انخفاضه سينجم عنه اتجاه سالب للصادرات.

إلا أن ذلك لم يحدث، حيث أن انخفاض الدولار أمام الأورو وهو ثاني عملة في العالم قد انعكس إيجابا على الصادرات الجزائرية، وهذا ما يفسر نتائج اختبار قرانجر للسببية - عدم وجود علاقة سببية بين سعر صرف الدولار والصادرات الجزائرية - خلال الفترة المدروسة، لأن هذه الأخيرة جمعت بين فترتين - قبل 2001 وبعدها - تميزتا بالتناقض في العلاقة بين الدولار والنفط.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية فقد توصلنا إلى وجود علاقة معنوية بين هذه الأخيرة والمتغيرات المدرجة بالدراسة كالناتج المحلي الإجمالي بينما لا تتأثر بسعر الصرف الدولار مقابل الأورو، وهذا لأن الواردات الجزائرية غير مرنة بمعنى أن الكميات المستوردة لا تتأثر بسعر الصرف، وإنما تتأثر بعوامل أخرى كعدم مرونة القطاع الإنتاجي، إذ لا يوجد سياسة إحلال الواردات في الجزائر، فالقطاع الإنتاجي لا يستطيع تعويض المستوردات بمنتجات محلية، إضافة إلى ذلك لاحتضنا وجود علاقة وطيدة بين الواردات والصادرات في الجزائر، إذ ذكرنا سابقا أن الناتج المحلي الإجمالي هو من المتغيرات المفسرة للواردات، وبما أن الصادرات تمثل الجزء الأكبر من محتوى هذا الأخير، فهي بذلك تكون مفسرة للواردات، أي أن زيادة قيمة الصادرات تؤدي إلى زيادة قيمة الواردات.

هذه النتيجة القياسية لا تعكس حقيقة تأثر الواردات بسعر الصرف، وإنما يظهر ذلك في ارتفاع فاتورة الواردات، وبعبارة أخرى مهما كان تأثير سعر الصرف على الواردات فإن الجزائر مجبرة على الاستيراد في ظل

عدم توفر البدائل في السوق المحلية، وبالرغم من أن التوقعات التي افترضناها في بداية الدراسة لا تتوافق في مجملها مع النتائج المحصل عليها، يبقى تأثير عملي الدولار والأورو موجودا رغم اختلافه عن المتوقع -من حيث طريقة وكيفية التأثير -

أولا : إثبات الفرضيات

بنيت هذه الدراسة على عدد من الفرضيات الأساسية وبعد الدراسة النظرية والقياسية توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص هذه الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: سيترتب على التعديلات المتتالية للسياسة التجارية الخارجية الجزائرية تغييرات على الصادرات والواردات من حيث نوعية وحجم التركيبة السلعية .. حيث لم يحدث أي تغير ملحوظ في البنية السلعية للصادرات والواردات رغم مجموع التغييرات في ادوات السياسة التجارية الخارجية ، أي أنه ظلقطاع المحروقات هو المهمهين على التركيبة السلعية للصادرات وبقيت السلع الاستهلاكية تحتل المراتب الاولى في قائمة التركيبة السلعية للواردات.

الفرضية الثانية: يؤدي التغيير في القيمة الخارجية للعملة الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك من خلال تأثيره على الصادرات في قطاع المحروقات والواردات ، في حين يؤدي انخفاض سعر العملة الوطنية الى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات بسبب ارتفاع اسعارها في الاسواق الداخلية.

بالنسبة لهذه الفرضية فصادرات الجزائر تعتمد في أغلبها على منتج وحيد وهو النفط ، وبالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط ومنه فتدعيم وترقية مختلف القطاعات الاخرى باستثناء قطاع المحروقات يساعد في تنويع الصادرات وايضا بالنسبة للواردات يمكن تقليل نسبتها وذلك بتشجيع الصناعات المحلية وترقية ودعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة: يتأثر سعر الصرف بجملة من المتغيرات الموضوعية وغير الموضوعية وعلى أساس هذه المتغيرات تجتهد السلطة النقدية لكل بلد في اختيار نظام صرف ملائم يتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ؛

من خلال دراستنا تم تأكيد هذه الفرضية، إذ يتم تسوية المعاملات الاقتصادية الخارجية على أساس سعر صرف عملة تحظى بالقبول الدولي، ويتعرض سعر الصرف لتغيرات مستمرة نتيجة لعوامل اقتصادية وغير اقتصادية، ونظرا للعلاقة الموجودة بين سعر الصرف ومختلف الأجهزة والقطاعات الاقتصادية للدولة، فإن كل دولة تنفرد بسياسة صرف خاصة بما تتماشى بما يخدم اقتصادها وسياساتها الاقتصادية الكلية.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل وعلاقة سببية بين تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو و الميزان التجاري الجزائري، بعد الدراسة القياسية وبعد تطبيق اختبار التكامل المشترك واختبار السببية بين سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو والميزان التجاري الجزائري، توصلنا إلى إثبات الجزء الأول من الفرضية أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري؛ نفي الجزء الثاني من الفرضية، أي عدم وجود علاقة سببية بين تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري الجزائري.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل وعلاقة سببية بين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو والميزان التجاري الجزائري، بعد الدراسة القياسية وبعد تطبيق اختبار التكامل المشترك واختبار السببية بين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو والميزان التجاري الجزائري تم نفي الفرضية، إذ لا توجد علاقة تكامل مشترك ولا علاقة سببية بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري.

ثانيا: التوصيات والاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، سنحاول تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات، كالآتي:

➤ تسعير النفط الخام بسلة من العملات، مما قد يقدم لدول الأوبك تدفقات من الإيرادات المالية بعملة متنوعة وذات سيولة عالية، مما يجعل أعضاء منظمة الأوبك تبتعد تماما عن الاعتماد الكامل على تسعير النفط الخام بالدولار الأمريكي؛

➤ تنمية الصادرات خارج المحروقات، فبعد سريان إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وآفاق الإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية، أصبحت تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح

- للإقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص إندماجه في المبادلات الجهوية والدولية، فبالرغم من الجهود المبذولة من السلطات للرفع من مستوى الصادرات خارج المحروقات، إلا أن مستواها يبقى ضعيفا؛
- إحلال الواردات بمنتجات تلبية الطلب المحلي عوض الإستيراد وذلك بفتح الأبواب للإستثمار وذلك لحماية الإنتاج الجزائري؛
- تدعيم الفلاحة والمنتوج الفلاحي بتشجيع قطاع الصناعات التحويلية الغذائية وتجهيز المناطق الفلاحية بمستودعات التخزين والتبريد؛
- تنويع الواردات من خارج منطقة الأورو، وذلك للحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار للأورو؛
- نظرا للحضور القوي لكل من الدولار والأورو في التجارة الخارجية الجزائرية، بحكم أن العائدات البترولية تسوى بالعملة الأمريكية بينما تدفع الاحتياجات من الواردات بالعملة الأوروبية الموحدة، يبقى الاقتصاد الجزائري مرهونا بتقلبات سعر صرف الدولار والأورو، فما هو الحل يا ترى؟
- وهذا ما ذهب إليه Mohana Rajamanickam وآخرون¹ سنة 2004 حيث توصلوا إلى أنه بالرغم من أن سياسة تسعير النفط بالأورو قد تفيد تدريجيا دول منظمة الأوبك، إلا أنها سوف تؤدي إلى وضع غير مواتي للبلدان التي تتعامل في مجمل تجارها الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي رأى الباحثون أن هذا الحل لم يكن الأمثل في ذلك الوقت، في نفس الموضوع قام Matt Elbeck² بدراسة قدم فيها حلا يتمثل في تسعير النفط الخام بسلة من العملات، مما قد يقدم لدول الأوبك تدفقات من الإيرادات المالية بعملة متنوعة وذات سيولة عالية، مما يجعل أعضاء منظمة الأوبك تبتعد تماما عن الاعتماد الكامل على تسعير النفط الخام بالدولار الأمريكي لكن اقتراح تسعير النفط الخام بغير الدولار يبقى قيد النقاش بين الفاعلين الاقتصاديين وحررا على ورق الباحثين، في ظل الضغوطات والهيمنة الأمريكية.

¹ Rajamanickam. M. SAMII, V, M. Thir unavukkarasu, A. (2004, septembre). Euro Pricing if crude oil: An OPEC's prespective, Topic in Middle Estern and north African Economies, 6 (1), 1-19.

² Elbeck. M. (2010, April), Advencing the desing of petro-dollar currency basket. Energy Policy, 38 (4), 1938-1945.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1/الكتب

- 1) محمد لبيب شقر، إقتصاديات النقود، مكتبة النهضة، مصر، 2005.
- 2) أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر، الأردن، 1993.
- 3) زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003.
- 4) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005.
- 5) حسن أحمد عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- 6) تومي صالح، مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي، دار أسامة للطبع والنشر، الجزائر، 2005.
- 7) موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.
- 8) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.
- 9) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، طو، الجزائر، 2005.
- 10) الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
- 11) رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى مصر، 2000.
- 12) عبد العزيز فريد، نحو نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة والتذبذب الضمني في إستطلاع العملات الرئيسية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الأردن، 2009.
- 13) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 14) مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- 15) حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.
- 16) طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
- 17) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري- الأسس العولمة والتجارة-، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

- 18) محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر، 1999.
- 19) أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، المعمورة، مصر، 2006.
- 20) سامي عفيفي حاتم، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
- 21) جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
- 22) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000.
- 23) الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي - مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار الهومة، أفريل، 1996.
- 24) عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، ترجمة: جريب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
- 25) مغاوري شلبي، الاورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم، دار الجامعة الجديد للنشر، القاهرة، مصر، 2000.
- 26) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 27) هشام متولي، الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي، 1945-1977، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1989.
- 28) وردخاي كريانين: الاقتصاد الدولي، تعريب: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
- 29) صلاح الدين حسن السيبي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة - السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتب، الطبعة الأولى، مصر، 2004.
- 30) فريد راغب النجار، اليورو والعملة الأوروبية الموحدة، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
- 31) محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
- 32) أندريا فيلاسكو، أسعار الصرف في الأسواق الناشئة- التعويم نحو المستقبل، السياسة النقدية وأنظمة سعر الصرف، تحرير: إيلانا كاردوزو وأحمد جلال، ترجمة: أسعد حليم وآخرون، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2004.

2/ الرسائل والمذكرات

- 33) زاهر عبد الحليم، تأثير سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر - فلسطين، 2012.
- 34) بوعبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014.

- 35) عطاء الله بن طبرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غ منشورة، المركز الجامعي غرداية، 2011.
- 36) مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1974-2003، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة ورقلة، 2011.
- 37) بن زابر مبارك، نظرية الأسواق الفعالة، دراسة حالة سوق الصرف، رسالة ماجستير، غ منشورة، المركز الجامعي بشار، 2006.
- 38) نعمان سعدي، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 1998.
- 39) محمد علة، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.
- 40) مولحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2011.
- 41) بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003.
- 42) بلقطة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.
- 43) موسليم مريم، اثر سعر صرف الاورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، اطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.
- 44) إبراهيم بلقطة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2009/2008 .
- 45) آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية(حالة الجزائر - مصر) ، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2006.
- 46) موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2010.
- 47) رفيقة صباغ، أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة الماجستير، جامعة تلمسان- الجزائر، 2007.

- 48) علة محمد، الدولار وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.
- 49) مشهور هذلول بربور ، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2008.
- 3/ المجالات والملتقيات:**
- 50) زايري بالقاسم، كفاية الإحتياطات الدولية في الجزائر، مجلة شمال أفريقيا، العدد السابع، الجزائر، 2010.
- 51) علي صاري، محمد مولود غزيل، حرب العملات وإنعكاساتها على سعر صرف العملة الوطنية في الجزائر، مجلة رؤى إقتصادية، الجزائر، العدد 11، 2016.
- 52) حيدر عباس وآخرون، محددات سعر الصرف في السودان، سلسلة بحثية يصدرها بنك السودان المركزي، الإصدار رقم 07، 2005.
- 53) نبيل نزار وعلي قنوع، صراع اليورو في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 2007.
- 54) فؤاد قاسم الأمير، الدولار دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى، دار الغد، 2014.
- 55) شعيب بونوة ورحيمة خياط، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نموذج قياسية -، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، 2011.
- 56) الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر "أسبابها وآثارها"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 1999.
- 57) أنس بن فيصل الحججي، الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط في نهاية التسعينيات على الدول المنتجة، الحلقة السادسة، جريدة الاقتصادية، العدد 203، 2010.
- 58) صالح تومي (2006)، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، خلال الفترة 1970-2002، مجلة الباحث، العدد 04، الجزائر.
- 59) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
- 60) بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة جسر التنمية، العدد 30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

- 61) مولاي لخضر عبد الرزاق: تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012.
- 62) سمير آيت يحيى، تطبيق مجلس العملة كنظام صرف للجزائر، مجلة الباحث، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2015.
- 63) أندرو بيرغ و إدواردو بورينزين، الدولار الكاملة (المزايا والعيوب)، قضايا اقتصادية، العدد 24، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر 2000.
- 64) محمد صايب ميزات، بانوراما سوق العمل في الجزائر، اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة إنسانيات، العدد 55-56، 2012، انظر إلى الموقع التالي: <http://insaniyat.revues.org/13490> تم الاطلاع بتاريخ: 2019/06/11 على الساعة 11:30 .
- 65) سليمان ناصر و آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، جوان 2015.
- 66) طالب أبو عواد، موقع المستشار في الإقتصاد والمصارف الإسلامية: <http://www.elmostashar.net/index.php/ar/doc> 2019/03/03.
- 67) حيدر نعمة الفرجي، أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية، دراسة تحليلية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 20-18 أبريل 2005.
- 68) عية الرحمان، دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي العاشر: الاقتصاديات العربية و تطورات بعد ما الأزمة العالمية، لبنان، ديسمبر، 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 69) Middle East and Central Asia Department: The GCC Monetary Union—Choice of Exchange Rate Regime, International Monetary Fund, Washington, August 2008.

- 70) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): OECD Science, Technology and Industry Scoreboard 2011, OECD Publishing, Paris, 2011.
- 71) Jeffrey SACHS and Andrew WARNER: Economic Reforms and the Process of Global Integration, Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 26, Issue 1, Washington, 1995.
- 72) Agnieszka MARKIEWICZ: Choice of exchange rate regime in transition economies: An empirical analysis, Journal of Comparative Economics, Vol. 34, Issue 1, Belgium, 2006.
- 73) Michael BLEANEY and Gulcin OZKAN: The structure of public debt and the choice of exchange rate regime, Canadian Journal of Economics, Vol 44, N 1, Montreal, Canada, 2011.
- 74) World Bank: International Debt Statistics 2016, Washington, 2016.
- 75) Banque d'Algérie: Rapport 2013, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Octobre 2014.
- 76) Michelle de Mourgues "La Monnaie, Système Financier et Théorie Monétaire" 3ème edition, composé par Economica, Paris.
- 77) Agnès Bènassy Quèrè benoit coeurè ,"économie de l'euro", édition la Découverte 2002.
- 78) LASARY(2005), le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, Algérie.
- 79) PATRICK A. Messerlin, commerce international, 1ère edition, THEMIS Economies, 1998.

- 80) ANDREW HARISON et autres, Business international et mondialisation traduite par SIMEON FONGANE , édition de boeck, 1ère édition, paris, FRANCE, 2004.
- 81) Mohamed C. ILMANE: Note de Travail sur l'Opportunité de Dévaluer le Dinar Algérien, Les Cahiers de Réforme, Tome 05, 2^{ème} édition, ENAG, Alger, 1988. Banque d'Algérie, Nouveau Système de Détermination du Taux de Change, Media Bank, N°14, 1994.
- 82) Banque d'Algérie: Rapport 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015.
- 83) Benissad Hocine(1889), économie de développement de l'Algérie, 2ème édition, OPU, Algérie.
- 84) Youcef Deboub(1995) , Le Nouveau mécanisme économique en Algérie", OPU, Alger.
- 85) Hocine Benissad, l'ajustement structurel: l'expérience du Maghreb, OPU, Alger, 1999.
- 86) Rashmin C. G, Currency Wars, Executive Summary of the Paper Currency Wars, Keyev, 2011.
- 87) DEMIRGUC-Kunt. Asli, The Disastrous Consequences of Weak Financial Sector Policies, All About Finance, World Bank Financial & Private Sector Development Network, . France, 2010.
- 88) URI DADUSH and Vera eldelman, Currency WARS, carnegie endowment, swiss, 2011.
- 89) Marie delaplace, monnaie et financement de l'économie, dunod, 2 édition, Paris, 2006.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة

السنوات	قيمة الصادرات بالمليار دولار	سعر صرف الدولار مقابل الاورو	سعر النفط	كمية النفط المصدرة (مليون برميل)	قيمة الواردات بالمليار دولار	الناتج المحلي الاجمالي بالمليار (دج)	معدل النمو الديموغرافي	مؤشر الانتاج الصناعي سنة الاساس 1989
1980	14.11810	0.91557	31	1.002	10.2825	0.181.857	3.21	67
1981	14.39610	0.93657	34	1.106	11.3026	0.191.468	3.22	68
1982	13.16970	1.061841	32.38	1.002	10.7539	0.207.552	3.22	79.8
1983	12.58270	1.161248	29.04	0.987	10.3989	0.233.752	3.23	86.8
1984	12.79530	1.312188	28.2	0.96126	10.2882	0.263.856	3.2	100.8
1985	12.84140	1.364917	27.01	1.014	9.84116	0.291.597	2.96	104
1986	7.831880	1.032229	13.53	1.03607	9.228	0.296.551	2.78	109.7
1987	8.225390	0.871883	17.73	1.072	7.04223	0.312.706	2.78	108.1
1988	7.810000	0.856618	14.24	1.07132	7.69	0.347.717	2.63	105.4
1989	9.560000	0.916895	17.31	1.045	9.470	0.422.043	2.51	100
1990	12.88000	0.788742	22.26	1.10559	9.77	0.554.388	2.48	100.8
1991	12.44000	0.811868	18.62	1.18007	7.77	0.862.133	2.44	95.6
1992	11.51000	0.769998	18.44	1.17	8.31	0.1074.696	2.37	89.6
1993	10.41000	0.844983	16.33	1.20161	7.99	1.189.725	2.23	88.2
1994	8.892000	0.833602	15.53	1.16732	9.15387	1.487.404	2.05	80.3
1995	10.25820	0.751091	16.86	1.155	10.1	2.004.995	1.8	78.9
1996	13.25000	0.775139	20.29	1.1618	9.09	2.570.029	1.67	68.3
1997	12.00000	0.885013	18.86	1.22715	8.80	2.780.168	1.59	63.1
1998	10.14000	0.898283	12.28	1.25874	8.632	2.830.491	1.5	69
1999	12.32000	0.939475	17.44	1.22641	8.960	3.238.198	1.55	67.9
2000	12.22000	1.085899	27.6	1.1773	9.35	4.123.514	1.52	66.8
2001	19.09000	1.117587	23.12	1.21391	9.48	4.227.113	1.54	66.2
2002	18.70000	1.060945	24.36	1.265	12.01	4.522.773	1.56	65.2
2003	24.47000	0.885766	28.1	1.349	13.32	5.252.321	1.62	62.9
2004	32.21000	0.804828	36.05	1.51604	17.95	6.149.117	1.67	61.5
2005	46.37000	0.805097	50.59	1.58178	19.86	7.561.984	1.74	60
2006	54.76000	0.797153	61	1.69232	21.01	8.501.636	1.83	58.5
2007	59.52000	0.730754	69.04	1.69907	27.44	9.352.886	1.45	51.8
2008	79.12000	0.683499	94.1	1.7084	39.48	11.043.704	1.95	52.8
2009	45.24000	0.718968	60.86	1.705	39.340	9.968.025	2.01	53.6
2010	57.76200	0.755883	77.38	1.58488	40.2120	11.991.564	2.05	50.7
2011	73.72700	0.719219	107.46	1.54	47.301	14.526.608	2.11	50.1

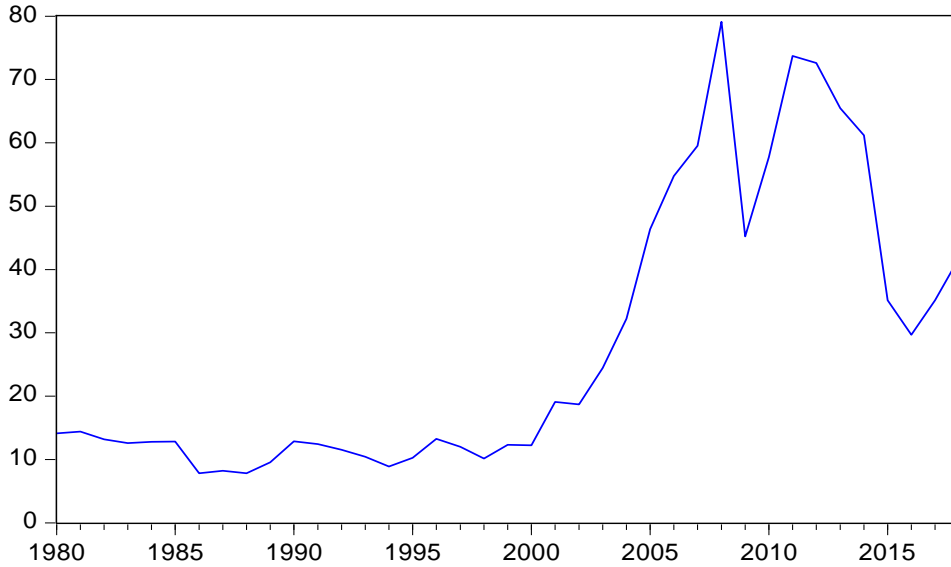
50.1	2.13	16.115.430	50.375	1.54	109.45	0.778848	72.61950	2012
51	2.13	16.569.271	54.903	1.53224	105.87	0.753234	65.48800	2013
50.9	2.15	16.376.000	58.330	1.46178	96.29	0.753941	61.17160	2014
50.4	2.16	16.111.430	51.646	1.55404	49.49	0.915291	35.13801	2015
50.2	2.16	16.579.271	46.727	1.57178	40.68	0.899392	29.69812	2016
50.2	2.15	17.386.000	46.059	1.69232	52.51	0.893952	35.13202	2017
50.9	2.16	17.105.480	46.197	1.34836	69.52	0.876715	41.78302	2018

مصادر البيانات: تم الحصول على البيانات من مصادر رسمية تتمثل في مركز الجمارك الجزائرية والديوان الوطني للإحصاء، ومصادر خارجية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك مواقع دولية لتحويل العملات كموقع OANDA والذي يقدم معطيات على سعر صرف الدولار مقابل الأورو، حتى قبل إنشاء عملة الأورو، والبيانات هي سنوية تمتد من سنة 1980 إلى 2018.

الملحق رقم 02: السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مقدمة على شكل بياني

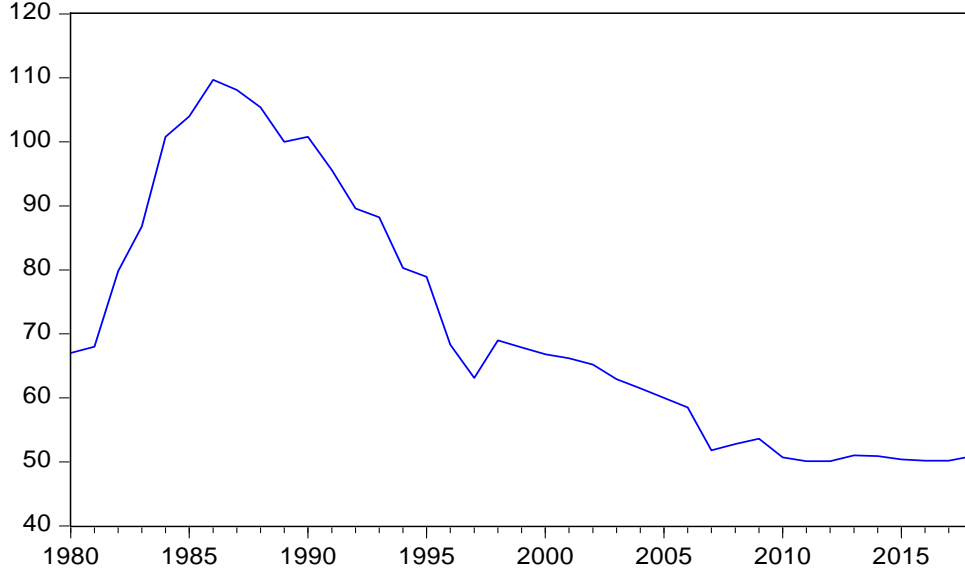
1 تطور صادرات الجزائر من سنة 1980-2018

EX



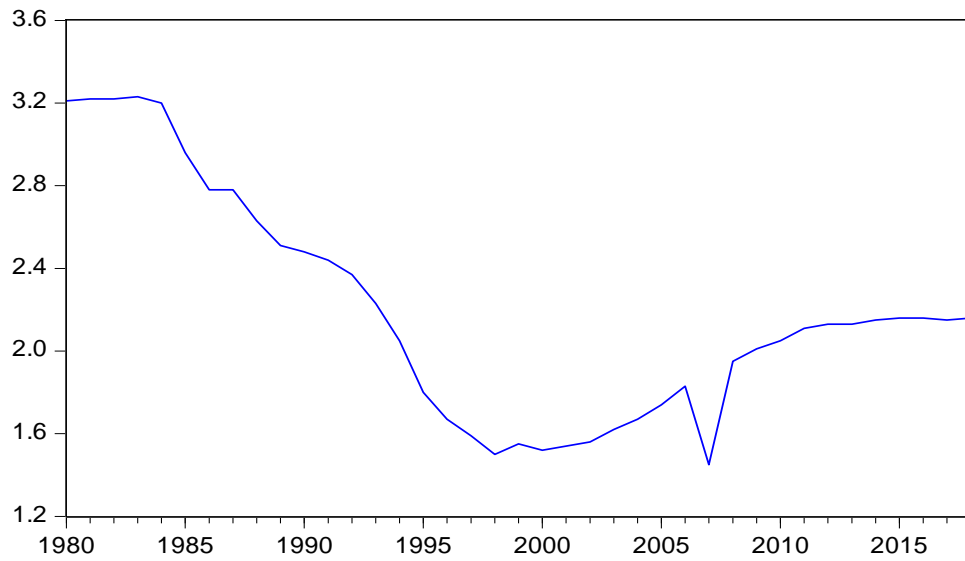
2 تطور مؤشر الإنتاج الصناعي للجزائر من سنة 1980-2018

IP



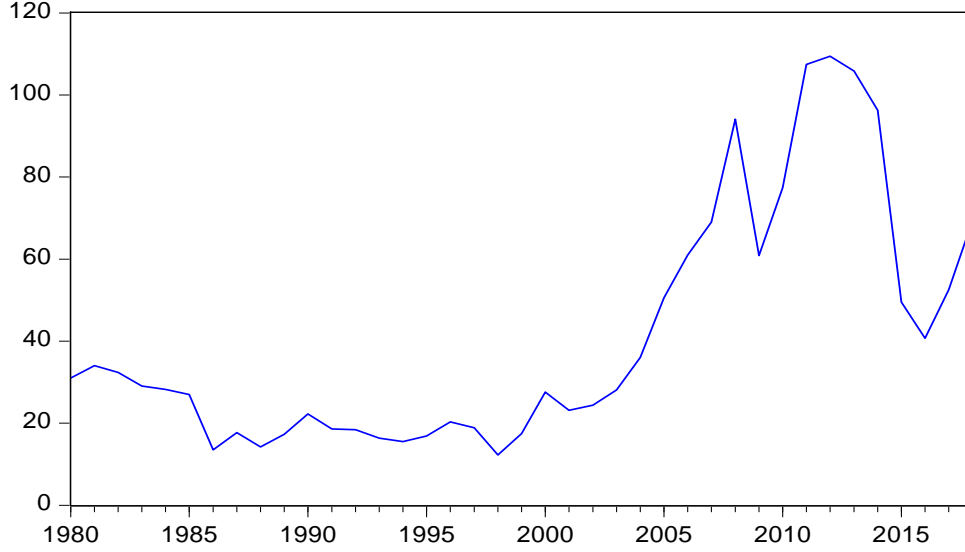
3 تطور معدل نمو السكان في الجزائر من سنة 1980-2018

DM



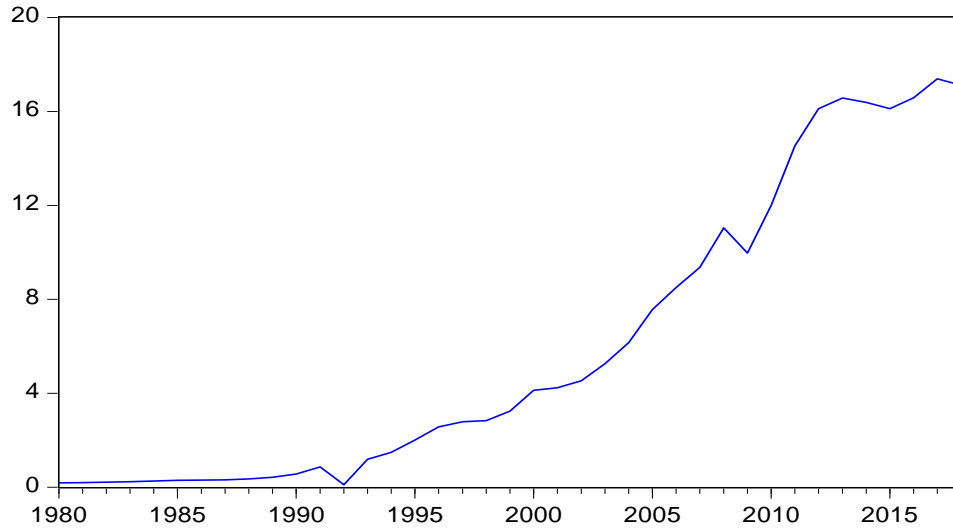
4 - تطور سعر النفط من سنة 1980-2018

OIL



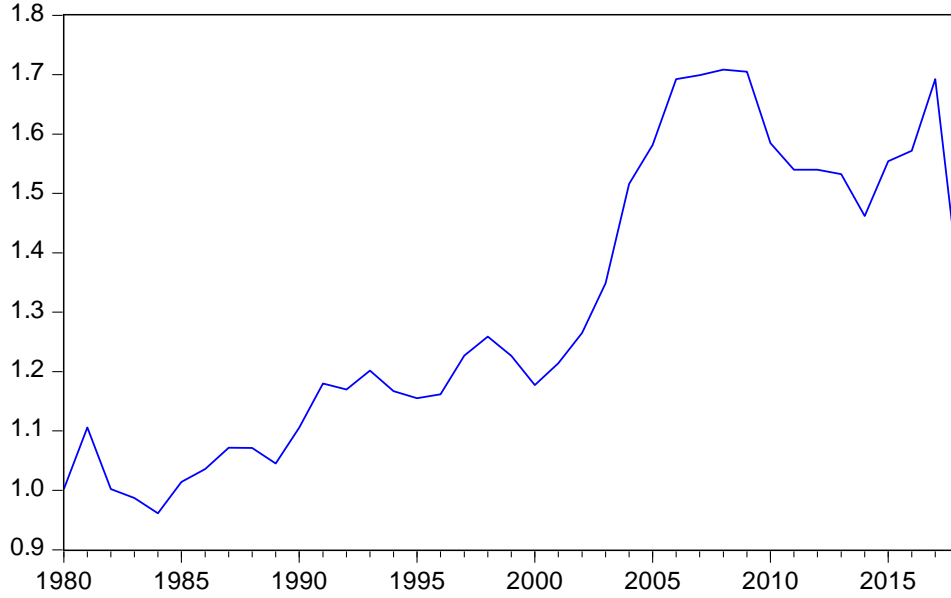
5 - تطور الناتج المحلي الجمالي للجزائر من سنة 1980-2018

PIB



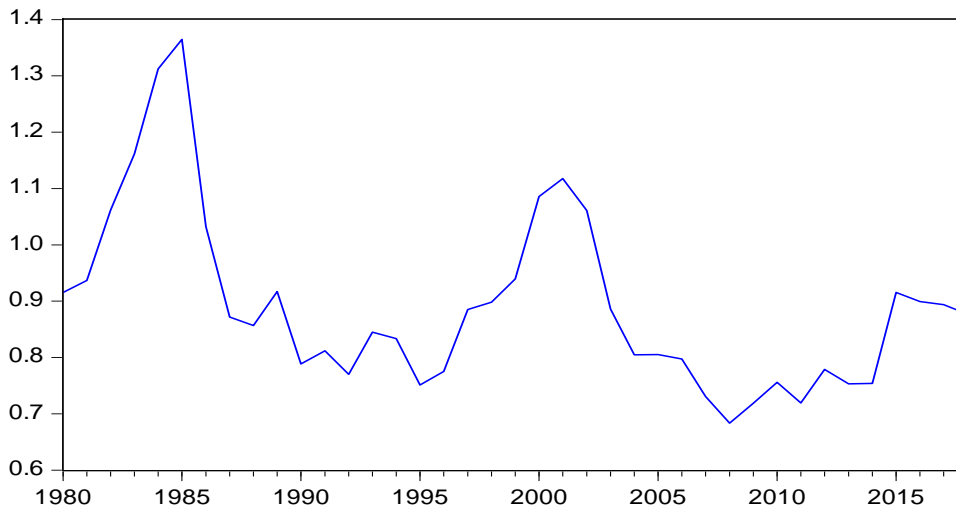
6 تطور كمية النفط المصدرة من سنة 1980-2018

QOIL

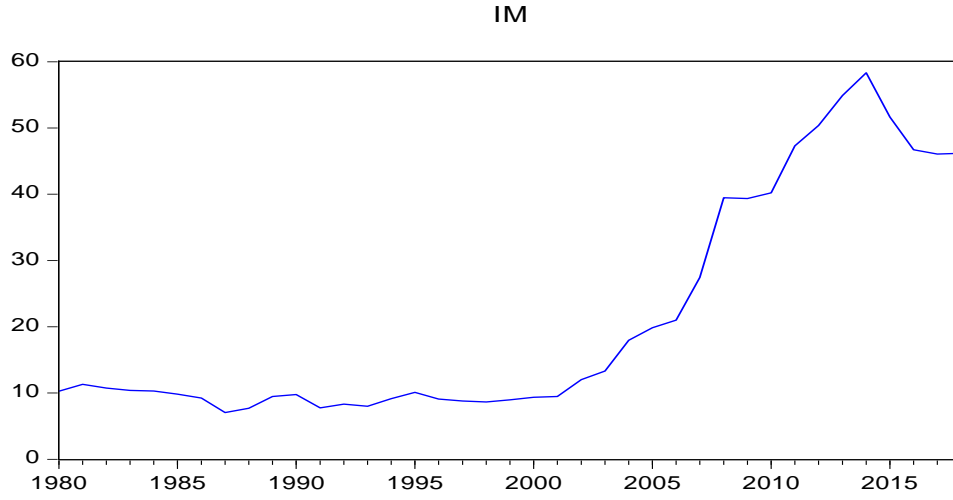


7 تطور سعر صرف الدولار مقابل الاورو من سنة 1980-2018

E



8 تطور واردات الجزائر من سنة 1980-2018



الملحق رقم 03: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المركب واختبار فليب بيرون

Null Hypothesis: IM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.228056	0.0111
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IM)
Method: Least Squares
Date: 11/09/19 Time: 16:25
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IM(-1)	-0.339961	0.080406	-4.228056	0.0003
D(IM(-1))	0.419260	0.158279	2.648865	0.0143
D(IM(-2))	-0.108469	0.188344	-0.575910	0.5703
D(IM(-3))	0.475418	0.186439	2.549990	0.0179
D(IM(-4))	0.509482	0.286193	1.780207	0.0883
D(IM(-5))	0.592564	0.232415	2.549596	0.0179
D(IM(-6))	0.757890	0.266093	2.848215	0.0091
C	0.780494	1.600299	0.487718	0.6304
@TREND("1980")	0.205241	0.104820	1.958030	0.0625

Null Hypothesis: DM has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.708028	0.0828
Test critical values: 1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DM)
 Method: Least Squares
 Date: 11/09/19 Time: 16:31
 Sample (adjusted): 1981 2018
 Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM(-1)	-0.016325	0.009558	-1.708028	0.0960
R-squared	0.033530	Mean dependent var		-0.027632
Adjusted R-squared	0.033530	S.D. dependent var		0.135556
S.E. of regression	0.133264	Akaike info criterion		-1.167012
Sum squared resid	0.657090	Schwarz criterion		-1.123917
Log likelihood	23.17322	Hannan-Quinn criter.		-1.151679

Null Hypothesis: E has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.231283	0.0941
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(E)
 Method: Least Squares
 Date: 11/09/19 Time: 16:33
 Sample (adjusted): 1982 2018
 Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.355371	0.109978	-3.231283	0.0028
D(E(-1))	0.450977	0.156456	2.882458	0.0069
C	0.368051	0.118842	3.096990	0.0040
@TREND("1980")	-0.002636	0.001565	-1.683640	0.1017
R-squared	0.295799	Mean dependent var		-0.001618
Adjusted R-squared	0.231781	S.D. dependent var		0.097394
S.E. of regression	0.085364	Akaike info criterion		-1.981979
Sum squared resid	0.240471	Schwarz criterion		-1.807826
Log likelihood	40.66661	Hannan-Quinn criter.		-1.920582
F-statistic	4.620538	Durbin-Watson stat		1.967549
Prob(F-statistic)	0.008326			

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.206298	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EX,2)

Method: Least Squares

Date: 11/09/19 Time: 16:40

Sample (adjusted): 1982 2018

Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	-1.068276	0.172128	-6.206298	0.0000
C	0.863933	3.423953	0.252320	0.8023
@TREND("1980")	-0.004248	0.150861	-0.028161	0.9777

R-squared	0.531325	Mean dependent var	0.172243
Adjusted R-squared	0.503755	S.D. dependent var	13.90195
S.E. of regression	9.793174	Akaike info criterion	7.478853
Sum squared resid	3260.813	Schwarz criterion	7.609468
Log likelihood	-135.3588	Hannan-Quinn criter.	7.524901
F-statistic	19.27243	Durbin-Watson stat	1.994111
Prob(F-statistic)	0.000003		

Null Hypothesis: IP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.998570	0.0175
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(IP)
 Method: Least Squares
 Date: 11/09/19 Time: 16:42
 Sample (adjusted): 1982 2018
 Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IP(-1)	-0.247757	0.061961	-3.998570	0.0003
D(IP(-1))	0.339821	0.133080	2.553518	0.0155
C	26.85882	6.611656	4.062343	0.0003
@TREND("1980")	-0.465338	0.116920	-3.979989	0.0004
R-squared	0.463132	Mean dependent var	-0.462162	
Adjusted R-squared	0.414325	S.D. dependent var	4.815274	
S.E. of regression	3.685099	Akaike info criterion	5.548278	
Sum squared resid	448.1386	Schwarz criterion	5.722431	
Log likelihood	-98.64314	Hannan-Quinn criter.	5.609675	
F-statistic	9.489191	Durbin-Watson stat	2.244876	
Prob(F-statistic)	0.000115			

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.186231	0.0008
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(OIL,2)
 Method: Least Squares
 Date: 11/09/19 Time: 16:44
 Sample (adjusted): 1982 2018
 Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-0.900499	0.173633	-5.186231	0.0000
C	-0.937326	4.839667	-0.193676	0.8476
@TREND("1980")	0.091974	0.213463	0.430866	0.6693
R-squared	0.442997	Mean dependent var		0.378649
Adjusted R-squared	0.410232	S.D. dependent var		18.05157
S.E. of regression	13.86294	Akaike info criterion		8.173920
Sum squared resid	6534.158	Schwarz criterion		8.304535
Log likelihood	-148.2175	Hannan-Quinn criter.		8.219968
F-statistic	13.52050	Durbin-Watson stat		1.940823

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.065068	0.0011
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(PIB,2)
 Method: Least Squares
 Date: 11/09/19 Time: 16:47
 Sample (adjusted): 1982 2018
 Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.904559	0.178588	-5.065068	0.0000
C	0.015348	0.246520	0.062260	0.9507
@TREND("1980")	0.019870	0.011929	1.665775	0.1049
R-squared	0.432269	Mean dependent var		-0.007841
Adjusted R-squared	0.398873	S.D. dependent var		0.908895
S.E. of regression	0.704688	Akaike info criterion		2.215482
Sum squared resid	16.88390	Schwarz criterion		2.346097
Log likelihood	-37.98641	Hannan-Quinn criter.		2.261529
F-statistic	12.94374	Durbin-Watson stat		1.917100
Prob(F-statistic)	0.000066			

Null Hypothesis: D(QOIL) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.518283	0.0048
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(QOIL,2)
 Method: Least Squares
 Date: 11/09/19 Time: 16:49
 Sample (adjusted): 1982 2018
 Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(QOIL(-1))	-1.057466	0.234042	-4.518283	0.0001
C	0.022575	0.030133	0.749170	0.4589
@TREND("1980")	-0.000748	0.001328	-0.563132	0.5770
R-squared	0.383901	Mean dependent var		-0.012107
Adjusted R-squared	0.347660	S.D. dependent var		0.106500
S.E. of regression	0.086017	Akaike info criterion		-1.990930
Sum squared resid	0.251566	Schwarz criterion		-1.860315
Log likelihood	39.83220	Hannan-Quinn criter.		-1.944882
F-statistic	10.59299	Durbin-Watson stat		1.416280
Prob(F-statistic)	0.000265			

الفهـرس

I	الإهداء.....
II	كلمة شكر وتقدير.....
III	قائمة الجداول.....
IV	قائمة الأشكال البيانية.....
أ	مقدمة عامة.....
2	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.....
3	تمهيد الفصل الأول.....
3	المبحث الأول: الإطار النظري للقيمة الخارجية للعملة.....
4	المطلب الأول: ماهية العملة الوطنية وعوامل تحديد قيمتها.....
5	الفرع الأول: مفهوم قيمة العملة الوطنية.....
5	1-1: تعريف القيمة الخارجية للعملة.....
6	2-1: آليات تحديد قيمة العملة.....
6	الفرع الثاني: قيمة العملة والإحتياطيات الدولية.....
6	1-2: تعريف الإحتياطيات الدولية.....
7	2-2: قيمة العملة وعلاقتها بالإحتياطيات الأجنبية.....
7	الفرع الثالث: سياسة حرب العملات وأثرها على القيمة الخارجية للعملة.....
7	1-3: التيسير الكمي (التمويل غير التقليدي).....
8	2-3: أسعار الفائدة الصفرية.....
8	المطلب الثاني: الإطار العام لأسعار الصرف.....
9	الفرع الأول: ماهية سعر الصرف.....
9	1-1: مفهوم سعر الصرف.....
9	2-1: أنواع أسعار الصرف.....
10	1-2-1: سعر الصرف الإسمي.....
10	2-2-1: سعر الصرف الحقيقي.....
11	3-2-1: سعر الصرف الفعلي.....
11	4-2-1: سعر الصرف التوازني.....
12	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....

13 الفرع الثالث: أنظمة ونظريات أسعار الصرف
13 1-3: أنظمة أسعار الصرف
14 2-3: النظريات المفسرة لسلوك لسعر الصرف
14 1-2-3: نظرية تعادل القوة الشرائية
14 2-2-3: نظرية تعادل أسعار الفائدة
14 3-2-3: نظرية الأرصدة (حالة ميزان المدفوعات)
15 4-2-3: نظرية مستوى الإنتاجية
15 المطلب الثالث: السياق التاريخي لأهم المراحل التي مر بها الدينار الجزائري
16 الفرع الأول: نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري خلال فترة (1962-1993)
18 1-1: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1962-1973)
20 2-1: نظام الصرف الثابت بالنسبة إلى سلة عملات
21 3-1: الانزلاق التدريجي
22 4-1: التخفيض الصريح
23 الفرع الثاني: نظام التعويم المدار للدينار الجزائري خلال الفترة (1994-2018)
24 1-2: نظام جلسات التثبيت
26 2-2: سوق الصرف البيئية
26 الفرع الثالث: نظام مجلس العملة كبديل لنظام التعويم المدار
27 المبحث الثاني: أهمية عمليتي الدولار والأورو في المبادلات التجارية
29 المطلب الأول: السياق التاريخي للدولار
30 المرحلة الأولى: من القرن 18 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية
31 المرحلة الثانية: من 1944 إلى 1971
31 المرحلة الثالثة: بعد سنة 1971
31 المطلب الثاني: الدولة والاستخدام العالمي للدولار
32 الفرع الأول: مفهوم الدولة
33 الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للدولة
33 الفرع الثالث: تكاليف الدولة
33 الفرع الثالث: عوامل نجاح الدولار

34 الفرع الرابع: الأسباب الداخلية لإنخفاض قيمة الدولار
35 الفرع الخامس: الأسباب الخارجية لانخفاض قيمة الدولار
36 المطلب الثالث: السياق التاريخي للعملة الأوروبية الموحدة (الأورو)
36 الفرع الأول: مراحل تشكل الإتحاد الأوروبي
38 1-1: مراحل إنشاء النظام النقدي الأوروبي
40 2-1: مراحل إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية
42 الفرع الثاني: الأورو والبحث عن الدور الدولي
46 الفرع الثالث: الصراع القائم بين العملتين و التحدي الذي يمثله الأورو
48 المبحث الثالث: التجارة الخارجية وواقعها في الجزائر
50 المطلب الاول: ماهية التجارة الخارجية
51 أولا: أهمية التجارة الخارجية
52 ثانيا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية
56 ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية
57 المطلب الثاني النظريات المفسرة للتجارة الخارجية
60 المطلب الثالث: واقع التجارة الخارجية في الجزائر
61 الفرع الاول: تطور التجارة الخارجية والسياسات التجارية الجزائرية
64 المرحلة الاولى: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية الجزائرية (1963 - 1969)
65 1-1: الرقابة على الصرف
69 2-1: الرسوم الجمركية
70 3-1: نظام الحصص والتجمعات المهيمنة للشراء
71 المرحلة الثانية: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970 - 1989)
72 المرحلة الثالثة: مرحلة تحرير التجارة الخارجية بعد 1988
72 1-3: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994
72 2-3: مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994
74 الفرع الثاني: التوزيع السلمي والجغرافي للتجارة الخارجية في الجزائر
74 أولا: التوزيع السلمي للتجارة الخارجية في الجزائر
78 ثانيا: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية

79 خلاصة الفصل الاول
90 الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)
98 تمهيد الفصل الثاني
99 المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر
102 المبحث الثاني: الدراسات السابقة لأثر تغير أسعار الصرف على التجارة الخارجية
104 الفرع الاول: الدراسات السابقة لأثر الأورو على التجارة الخارجية
107 الفرع الثاني: الدراسات السابقة لأثر الدولار على التجارة الخارجية
111 الفرع الثالث: الدراسات السابقة التي تظهر العلاقة بين الدولار وأسعار النفط
113 1-3: طبيعة العلاقة بين الدولار وسعر النفط
116 المبحث الثالث: النماذج المستخدمة في الدراسات السابقة
125 خلاصة الفصل الثاني
128 الفصل الثالث: قياس أثر تغير القيمة الخارجية للدينار على تدفقات التجارة الخارجية
128 تمهيد الفصل الثالث
129 المبحث الأول: منهجية الدراسة
129 أولا: إختبار جذور الوحدة
130 1 إختبار ديكي فولر
130 2 إختبار فيليبس بيرون (PP)
131 ثانيا: إختبار التكامل المشترك
132 ثالثا: إختبار السببية لجرانجر
132 رابعا: نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (الاتجاهي) مع تصحيح الخطأ VECM
133 1 -نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (الاتجاهي)
133 2 -نموذج تصحيح الخطأ
134 3 نموذج تصحيح الخطأ المتجه (الاتجاهي)
135 خامسا: دوال استجابة النبضة ومكونات التباين
136 المبحث الثاني: النمذجة القياسية لمتغيرات الدراسة
138 1- مصادر البيانات والمدى الزمني للدراسة
138 2- النموذج العام للدراسة

140دالة الصادرات	1-2
143دالة الواردات	2-2
143اختيار المتغيرات التفسيرية للنموذج	3
144دالة الصادرات	1-3
147دالة الواردات	2-3
148عرض النتائج ومناقشتها	4
150عرض النتائج بالنسبة لدالة الصادرات	1-4
150عرض النتائج بالنسبة لدالة الواردات	2-4
152خلاصة الفصل الثالث	
155الخاتمة عامة	
159قائمة الملاحق	
167قائمة المصادر والمراجع	
181الفهرس	